

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التكامل الإقليمي المغربي : دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغربية

تحت إشراف:
الدكتور : عمر فرحاتي

من إعداد الطالبة:
رقية بلقاسمي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الجزائر	أستاذ محاضر	د. جفال عمارة
مشرفا ومقررا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر	د. فرحاتي عمر
ممتحن	جامعة الجزائر	أستاذ محاضر أ	د. سعود صالح
ممتحن	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر أ	د. لعجال أعجال محمد لمين

السنة الجامعية

1431 - 1432 هـ / 2010-2011م

إهداء

إلى قدوتي في الحياة أبي عبد الوهاب بلقاسمي

وإلى قرّة عيني أُمّي عربيّة معزي

وإلى أزهار عمري إخوتي وأخواتي : موسى، عيسى، إبراهيم

هنية وزوجها وإبتها إيناس، عائشة، آمنة، سحر، بشينة، جهينة

وإلى رفيقات دربي : نجوى بن عيش، يمينة شريقي،

راضية لعور

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا في إتمام هذا العمل بعد الجهد الذي بذلناه والذي يعود الفضل في انجازه بعد الله تعالى إلى الدكتور الأستاذ المشرف على هذا العمل عمر فرحاتي الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته العلمية القيمة منذ بداية المشروع إلى نهاية انجازه.

وأوجه شكري إلى الأساتذة الذين ساهموا في ارساء دعائم تخصص الدراسات المغاربية في جامعة محمد خيضر على مستوى دراسات الماجستير وعلى رأسهم : الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي، جفال عمار، عبد الكريم كيش، أمحمد برقوق، لعجال أعجال محمد لمين، محمد شلبي، بن صغير عبد العظيم، بوريش رياض.

كما أوجه شكري إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث العلمي وأخص بالذكر عمال المكاتب في جامعة محمد خيضر في كل من مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية ومكتبة العلوم الإقتصادية ومكتبة العلوم الإنسانية.

كما أوجه شكري الخاص إلى من ساهمت في إخراج هذا العمل الأنسة نجوى بن عيش.

مقدمة

شهدت بداية التسعينات من القرن العشرين تحولا في النظام الدولي حيث انتهت الحرب الباردة بإنهيار الإتحاد السوفياتي، وتحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية تتربع على عرشه الولايات المتحدة الأمريكية، كما شهد النظام الدولي أيضا تنامي العولمة والتي أصبحت ظاهرة حتمية تتطلب ضرورة التعامل معها للإستفادة من ايجابياتها ومواجهة مخاطرها وتأثيراتها السلبية.

وأضحى من المسلم به في ظل هذه التحولات أن يشهد العالم تراجع العديد من القيم والمفاهيم والمصطلحات أمام صعود وتقدم مفاهيم وأبعاد جديدة قادرة على تفسير وتحليل الوضع الدولي، ولعل أبرزها الأبعاد الإقتصادية التي تحتل مرتبة متقدمة للغاية في تحقيق أمن الدول والعالم، مما أدى إلى تراجع الأبعاد العسكرية والسياسية بإعتبار أن القدرة والقوة الإقتصادية تعد المحك الأساسي لتحديد مكانة الدولة عالميا وفرص لعب دور سياسي أكبر، ويهتم الأمن الإقتصادي بالوصول إلى الموارد والتمويل والأسواق اللازمة للإبقاء على مستويات مقبولة من الرفاهية وقوة الدولة، وقد أدى تزايد أهمية البعد الإقتصادي في الأمن إلى تخطي الإطار التقليدي للأمن والبحث عن سبل دعم القوة الإقتصادية للدول من خلال الإندماج في الإقتصاد العالمي، والسعي إلى إنشاء كتكتلات ومنظمات إقليمية لدعم القرارات الإقتصادية للدول ولعل المدخل الإقتصادي في تحقيق الإتحاد الأوروبي يمثل تجربة رائدة في هذا المجال .

وتعود بداية ظهور التكتلات والتجمعات الإقليمية إلى بداية القرن العشرين وبشكل واضح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت عدة كتكتلات إقليمية في العالم غير أنه يمكن القول أن تنامي ظاهرة التكتلات في العقد الأخير من القرن العشرين بشكل كبير جعل منها خاصية أساسية من خصائص النظام الإقتصادي العالمي عن طريق حركة التكاملات والتعاون والإندماج الإقتصادي.

وتمثل الترتيبات الإقليمية واقعا قائما في العالم، لذا فإن الجات تتعامل مع الإقليمية وتجارب التكامل الإقليمي بإعتبار أنها ظاهرة موجودة منذ القدم، ومن ثم أكدت اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية من بعدها على احترام تلك الترتيبات والاتفاقات الإقليمية وسمحت بتكوين الإتحادات الجمركية أو مناطق التجارة الحرة أو عقد اتفاقات التكامل الإقليمي، وإن كانت قد أكدت على أهمية عدم تعارضها مع مبادئ اتفاقية الجات وعدم إعاقة التجارة العالمية، كما أن هذه الترتيبات الإقليمية أدت إلى تعديل بعض النصوص ومراجعة سياسات المنظمة بشأن التجمعات الإقليمية وقد أدت العولمة الإقتصادية في

بعض أبعادها إلى دعم التكتلات الإقليمية، حيث أن العديد من الدول وجد أن التجمعات الإقليمية ضرورية طالما كانت قوية لديها سياسات تجارية ومالية موحدة، وتعطي العديد من المزايا لأعضائها وتفرض قيودا متعددة على المنتجات والسلع من خارجها ومن ثم فهي تقدم كيانات قوية تستفيد بأقصى درجة من الفرص التي تتيحها العولمة، وتساعد على تجنب المخاطر التي قد تنجم عنها من خلال زيادة قدرات أعضائها في السوق العالمي، ويشير الواقع إلى تزايد هذه التكتلات الإقليمية في قارات العالم الخمس، إلا أن الفاعلية الأكبر كانت للتجمعات التي تشارك فيها الدول المتقدمة مثل "النافتا" NAFTA في أمريكا الشمالية وتجمع الآسيان والإتحاد الأوروبي وكلها مجرد أمثلة محدودة، ولكن أعداد تلك التجمعات الإقليمية في تزايد مستمر.

ويعد التكامل الإقليمي مدخلا حيويا للإعتماد الجماعي وأمرنا لازما لمواجهة التحديات التي تعترض الدول، لما يتيح التكامل من تجاوز لعوامل ضعف كثير من الدول التي تفتقر إلى مقومات البقاء والإستقرار بفعل واقعها وحيزها الجغرافي، وما يفرضه من قيود على إمكانات هذه الدول وقدراتها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، وهو ما وعاه وأكد عليه الفكر السياسي الإفريقي وأدركته الدول الإفريقية، حيث ارتبطت حركة التكامل الإقليمي في إفريقيا منذ الستينات من القرن العشرين بمساعي الدول الإفريقية لإستكمال إستقلال إرادتها على الأصعدة المختلفة بعد حصولها على إستقلالها المباشر عن الدول الإستعمارية، وقد تنوعت مساعي وأشكال التكامل في القارة ما بين أطر قارية شاملة، وأطر إقليمية أو موضوعية جزئية، وتفاوتت خبراتها من حيث النجاح والفشل.

ومن بين أبرز التجارب ومحاولات التكامل والتكتل الإقليمي التي ظهرت في شمال إفريقيا تجربة التكامل المغاربي والتي تمتد جذورها إلى الفترة الإستعمارية، لتتجسد فعليا بعد الإستقلال من خلال تجربة اللجنة الإستشارية الدائمة سنة 1964م والتي أقيمت لأجل بعث إندماج وتكامل إقتصادي مغاربي ولكن التجربة توقفت سنة 1975م لأسباب عديدة ذات زوايا مختلفة لتدخل المنطقة ما يشبه حربا باردة، شهدت خلالها سياسة المحاور والمعاهدات الثنائية، واستمر الوضع إلى أن ظهرت متغيرات جديدة وتطورات سريعة على مستوى بنية النظام الدولي والتي من أبرز معالمها إقتراب بوادر نهاية الحرب الباردة، وانتصار المعسكر الرأسمالي بسقوط المعسكر الشيوعي وبروز العامل الإقتصادي كمؤشر مؤثر في العلاقات الدولية مع تصاعد العملاق الأوروبي، ومن هنا كانت الدعوة للرجوع إلى البيت المغاربي وإنشاء اتحاد المغرب العربي.

مثل اتحاد المغرب العربي الذي أنشئ في السابع عشر من فبراير 1989م أحد التعبيرات الهامة لفترة خاصة في التاريخ العربي المعاصر، الذي عرف موجة من التوجه نحو تكوين اتحادات إقليمية في هذه الفترة.

ويمثل اتحاد المغرب العربي مجموعة اقتصادية وسياسية تضم الدول المغاربية الخمس: تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، ليبيا، وهو تكتل يهدف إلى تمتين أو اصر الأخوة بين دوله وإقامة التعاون والتنسيق من أجل تحقيق التكامل المغاربي فقد تأسس اتحاد المغرب العربي كمحاولة لإنشاء تنظيم إقليمي يعضد المصالح المشتركة للدول الأعضاء وينظم علاقاتها الخارجية في إطار جماعي تعاوني. إلا أن هذا الإتحاد لم يكن فعالاً إلى حد بعيد، ذلك أن اتحاد المغرب العربي الذي عمل على الانتقال بالمنطقة من العلاقات الجامدة والمتوترة إلى علاقات أهم ما بدأت تتميز به هو الهدوء والتعاون " المحدود" يعرف الآن نوعاً من التعثر في مسيرته إن لم نقل أن قطار الوحدة والاندماج توقف دون تحديد تاريخ لإنطلاقه من جديد، فجل الأهداف التي سطرها الإتحاد والإتفاقيات التي تم إبرامها بين أعضائه، سواء المتعلقة منها بالمبادلات التجارية أو التعريفية الجمركية أو المواصلات لم تدخل حيز التنفيذ، ولعل تأجيل القمم الخاصة بإعقاده وتعثرها في كل مرة، دلالة على صعوبة أساسية تتمثل في تجميع قيادات دول إتحاد المغرب العربي.

أهمية الدراسة

يكتسي موضوع الدراسة أهمية كبيرة في كونه يحاول التركيز على تجربة التكامل المغاربي، هذه التجربة العميقة عمق النضال المغاربي المشترك ولكن نتائجها وواقعها لا يعبر عن أدنى توافق أو تقارب بين دوله، ولا يعكس إلا علاقات توتر وفتور بل وعلاقات صراع وسكون وذلك في ظل بيئة دولية تشهد ظهور قوى ذات طابع اقتصادي تنشط من خلال دواليب وميكانيزمات العولمة الاقتصادية والتي ساعدت على انتشار ودعم مثل هذه التجمعات والتكتلات الاقتصادية، حيث نجد الدول المتقدمة بل والأكثر تقدماً تحرص على تواجدها ضمن علاقات التكامل والاندماج الاقتصادي، في حين تبقى الدول المغاربية متفرقة في ظل هذه المتغيرات حيث المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة واحدة منفردة، وهذا ما يعطي للموضوع موقعه في كونه يتعرض لأحد أهم التجارب التكاملية في المنطقة العربية وبالتحديد الواقعة في شمال إفريقيا في محاولة منا للتعرف على واقع هذه التجربة وحدودها وإنجازاتها عبر مسارها التكاملية ومحاولة الوقوف على العوامل والتحديات الحقيقية التي تكمن وراء تعثر وتوقف التجربة التكاملية المغاربية وعدم تمكنها من تحقيق أهدافها التي بعثت لأجلها، ذلك في ظل تحديات دولية والتي في معظمها تحديات اقتصادية في صورة شراكة غير متكافئة طرفيها العالم المتقدم أمام دول المغرب العربي متفرقة، وهذا ما من شأنه أن يضع هذه الدول في موقع

عجز على مواجهة مثل هذه التحديات والتي لا مناص لمواجهتها والتعامل معها والإستفادة من فرصها إلا في إطار جماعي موحد يضم دول هذه المنطقة لأجل التفاوض من مركز قوة وليس من موضع ضعف، وذلك للإستفادة من هذه العلاقة وتجنب أقصى قدر ممكن من سلبياتها في ظل الوحدة والتكامل.

كذلك تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتضمن تطلعات وآفاق مستقبلية لهذا الكيان المغربي وفق سيناريوهين الأول يفترض تحقيق التكامل المغربي ضمن إستراتيجية بديلة، والثاني يفترض بقاء الوضع كما هو بالنسبة للتكامل المغربي بمعنى إستمرار الجمود وهذا السيناريو ينطلق من الواقع المغربي والذي لا يجسد إلا مزيدا من الإبتعاد عن المشروع المغربي من خلال التوجه الليبي الإفريقي بإنشاء تجمع دول الساحل والصحراء.

أهداف الدراسة

أ- الأهداف العلمية :

يمكن تلخيصها في مجموعة الأهداف التالية

- 1- تهدف هذه الدراسة من الناحية العلمية الى محاولة توضيح المفاهيم التي لها علاقة بالظاهرة المدروسة أي ظاهرة التكامل والتكامل الإقليمي من خلال التركيز على الجانب الإقتصادي والسياسي للمفاهيم.
- 2- محاولة تحديد إطار نظري مناسب لتفسير المسار التكاملي في منطقة المغرب العربي.
- 3- الرغبة في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات عن التكامل المغربي من خلال معرفة الجذور التاريخية لبدائيات التجربة ومراحلها وإنجازاتها وكذلك أهم التحديات التي وقفت في وجه الحركة التكاملية والإطلاع عن أهم الموارد والإمكانات المتاحة والمتوفرة لأجل بعث تكامل مغربي يعكس ثقل هذه المنطقة على المستوى الدولي.
- 4- إثراء مكتبة الجامعة بأحد المواضيع الهامة ألا وهو موضوع التكامل الإقليمي والذي يعد من أبرز المواضيع المطروحة على الساحة العلمية الأكاديمية وكذلك على المستوى الواقعي العملي المتعلق بإنتشار هذه الظاهرة في كل بقاع الأرض إقتداء بالنموذج الأوروبي.
- 5- الرغبة في الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات المغربية.

ب- الأهداف العملية

تساهم ثمرات هذه الدراسة في إلفات أنظار الباحثين والمهتمين والمقررين سيما في الدول المغربية، من أجل طرح تصورات ووضع إستراتيجيات، لأجل تفعيل التكامل المغربي لتجاوز معضلات الحاضر والإستعداد للتحديات المستقبلية من خلال إنشاء ورشات بحث أكاديمية علمية تعمل على تجسيد حلم الشعوب المغربية في تحقيق التكامل المغربي والوحدة.

الدراسات السابقة

يعد موضوع التكامل المغربي موضوع قديم قدم التجربة المغربية والتي تعتبر أقدم تجربة تكاملية في العالم العربي، لذلك فقد تم التطرق لدراسة هذا الموضوع من طرف العديد من الباحثين والكتاب العرب المغربية وحتى الأجانب، ولعل أبرز مؤلف يشترك مع دراستنا في الإشكالية مؤلف المغرب العربي الكبير نداء المستقبل للباحث الدكتور مصطفى الفيلاي والذي صدر عام 1989م والملاحظ أن ظهور هذا الكتاب رافق بدايات إنشاء تجربة إتحاد المغرب العربي وعليه فقد ركزت الدراسة على تجربة التعاون الإقتصادي الأولى تجربة اللجنة الإستشارية من خلال التركيز على أهم مراحلها وإنجازاتها وجوانب قصورها لكي يتم تجاوزها في المرحلة القادمة، أي في تجربة إتحاد المغرب العربي.

والعنوان الثاني هو: مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي المغربي في مؤلف التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية الصادر عام 2005م بقلم الباحثين بوكساني رشيد، وبيش أحمد، حيث تم التركيز على أهم المعوقات التي تواجه التكامل المغربي والمقومات التي تتمتع بها المنطقة لأجل إرساء تكامل فعلي ناجح في مواجهة التحديات الخارجية.

والكتاب الثالث هو للأستاذ الدكتور حسين بوقارة بعنوان: إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي الصادر 2010م، وقد تمحور كتابه حول الإشكاليات الحقيقية التي واجهتها التجربة التكاملية في المغرب العربي بالتركيز على أهم المحطات التاريخية لتبلور مشروع التكامل خلال الفترة الإستعمارية من خلال نشاط وبرامج الحركات التحررية المغربية وبعدها تم التطرق لأهم المراحل والخطوات التي مرت بها التجربة التكاملية بعد الإستقلال بالتركيز على أهم المشاكل التي اعترضت التجربة، وقد تم توظيف المقاربة الوظيفية الجديدة كإطار نظري للتجربة.

أما فيما يخص الدراسة التي نحن بصدها والموسومة بالتكامل الإقليمي المغربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية فالشيء الذي تميزت به عن الدراسات السابقة والتي في معظمها أغفلت هذا الجانب ألا وهو تأثير ودور البيئة الخارجية في ظهور التجربة المغربية حيث تم في هذه الدراسة:

- تفسير ظهور التجربة التكاملية المغاربية بإستعمال المقاربة المؤسساتية الليبرالية الجديدة، على اعتبار أن التجربة بمرحلتها جاءت كرد فعل للضغوط النابعة من البيئة الخارجية بالدرجة الأولى، وهذا الجانب لم يتم تناوله في أي دراسة أكاديمية علمية عربية أو مغاربية من قبل سواء على مستوى مذكرات التخرج أو حتى من خلال المؤلفات والمنشورات .
- كذلك ما تميزت به هذه الدراسة هو أنه تم دراسة وإثبات أن تجربة التكامل المغاربي قامت منذ البداية على أساس ومنطلق وظيفي لأجل إرساء تكامل إقليمي جهوي محاكاتا للتجربة الأوروبية والطروحات النظرية الوظيفية للتكامل، وقد تم إثبات ذلك من خلال قراءة وتحليل أهداف ومراحل تجربة اللجنة الإستشارية الدائمة وكذلك من خلال مواد المعاهدة المؤسسة لإتحاد المغرب العربي، وهذه الصفة الوظيفية ينفىها العديد من المختصين والباحثين عن التكامل المغاربي ولكن تم إثباتها من خلال هذه الدراسة العلمية الأكاديمية.

إشكالية الدراسة

لدراسة هذا الموضوع تم تحديد الإشكالية الرئيسية التالية :

ماهي حدود التكامل الإقليمي المغاربي وتوجهاتها المستقبلية ؟

ونتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الجزئية التالية :

- 1- ما مدى ملائمة النماذج النظرية التكاملية في تفسير الواقع التكامل المغاربي ؟
- 2- ماهي أسباب المراوحة في نمط التفاعلات الإقليمية في دول المغرب العربي ؟
- 3- ماهي العوامل والتحديات الحقيقية التي حالت دون تحقيق حلم الشعوب المغاربية في الوحدة والتكامل ؟
- 4- هل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خطوة إيجابية لزيادة الترابط المغاربي ؟
- 5- ماهي آفاق التكامل المغاربي ؟

الفرضيات :

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اعتماد الفرضيات التالية :

- 1- تزامنت مشاريع التكامل المغاربي مع مراحل انتقالية حساسة في تاريخ بناء الدولة الوطنية وهو ما ساهم في تراجع وانتكاسة المسار التكامل.
- 2- الدول المغاربية لم ترض بالتعاون المشترك إلا لصعوبة انضمامها فرادى إلى منظمات إقليمية أخرى خاصة الإتحاد الأوروبي.
- 3- كلما زاد الإرتباط بالخارج عن طريق علاقة الشراكة كلما نقص الإرتباط الداخلي الأفقي.

منهج الدراسة

تتدرج هذه الدراسة ضمن الدراسات التفسيرية والتي تسعى إلى تفسير الظواهر المدروسة بإرجاعها إلى العوامل المسؤولة عن حدوثها، ويستخدم هذا النوع العديد من المناهج والتي من بينها المنهج التاريخي والذي تم اعتماده في هذه الدراسة على اعتبار أنه ملائم لطبيعة الموضوع لكونه يدرس المسار التاريخي للتكامل المغربي من خلال أهم محطاته ومراحلته التي مر بها، كذلك تم استخدام منهج دراسة الحالة التفسيرية هذا المنهج الذي يقوم على استعمال النظريات واستخراج فروضها التي يتم اختبارها من خلال الحالة أو الظاهرة المدروسة، وهذا ما تم فعلا في هذه الدراسة بالإستعانة بالمقاربة الوظيفية الجديدة وفرضياتها والتي تم اسقاطها على التكامل المغربي لمعرفة مدى كونه يمثل تكامل إقليمي وظيفي، بمعنى مدى تطابق فرضيات الوظيفية الجديدة على هذا التجمع الإقليمي كذلك تم الإستعانة بالمقاربة المؤسساتية الليبرالية الجديدة وفرضياتها المتعلقة بالتعاون الدولي في ظل الفوضى الدولية والتي تسمح بالتعاون من خلال ضغوط ودور المؤسسات المالية الدولية وكذلك التجمعات الإقليمية الإقتصادية، وذلك لأجل التوصل الى حجم تأثير ودور البعد الخارجي في بروز التجربة المغربية .

هيكل الدراسة

لقد قسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول، وقد خصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي والنظري للتكامل حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتكامل، وقد قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب تم في المطلب الأول التطرق لتعريف التكامل من الناحية اللغوية والإقتصادية والسياسية، أما المطلب الثاني فقد خصص لأهداف ودرجات التكامل الإقتصادي، وخصص المطلب الثالث للتكامل الإقليمي ومراحل تطوره.

كما تناولنا في المبحث الثاني المرتكزات النظرية للتكامل في مطلبين، المطلب الأول خصص للمقاربة الوظيفية الجديدة كإطار نظري للتكامل الإقليمي المغربي، أما المطلب الثاني فيتطرق للمقاربة المؤسساتية الليبرالية الجديدة لكون أن التكامل المغربي جاء استجابة لضغوط سياسية واقتصادية نابعة من البيئة الدولية.

الفصل الثاني : بعنوان التكامل الإقليمي : مراحل وتطورات وقد قسم إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول تم تخصيصه للإطار الجغرافي والبعد التاريخي لمشروع التكامل المغاربي وقد قسم إلى مطلبين، الأول خصص للإطار الجغرافي والثاني للبعد التاريخي للتجربة، أما المبحث الثاني فقد تطرق للتجربة المغربية في التكامل وقسم بدوره إلى مطلبين، المطلب الأول تخصص لدراسة تجربة اللجنة الإستشارية الدائمة والمطلب الثاني تكلم عن تجربة اتحاد المغرب العربي ودوافع إنشائه، أما المبحث الثالث فقد جاء تقييماً للتجربة حيث تم التطرق فيه لأهم إنجازات تجربة التكامل المغاربي من خلال ثلاث مطالب، المطلب الأول خصص لإنجازات التكامل في مجال الصناعة والمحروقات والمطلب الثاني خصص للمبادلات التجارية أما المطلب الثالث فقد تطرق لأهم إنجازات مجال الزراعة والنقل.

الفصل الثالث : بعنوان تحديات التكامل المغاربي، وقد تم تناول التحديات من خلال مبحثين، المبحث الأول تطرق لتحديات التكامل الداخلية وقد قسم بدوره إلى ثلاث مطالب، تناول المطلب الأول التحديات السياسية أما المطلب الثاني فتضمن التحديات الإقتصادية والمطلب الثالث التحديات المؤسسية والتنظيمية، وفي المبحث الثاني تم تناول التحديات الخارجية من خلال مطلبين الأول خصص لمشروع الشراكة الأورو - متوسطة والثاني خصص لمشروع الشراكة الأمريكية - المغربية.

الفصل الرابع : بعنوان آفاق التكامل المغاربي الإمكانيات المتوفرة والسيناريوهات المرجحة، وهو عبارة عن نظرة استشرافية للتكامل المغاربي على ضوء الإمكانيات المتاحة وقد قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تضمن أهم الإمكانيات والموارد المتاحة في دول المغرب العربي كمقومات للتكامل وقد قسم إلى ثلاث مطالب المطلب الأول خصص للثروات الطبيعية أما المطلب الثاني فتعرض للطاقت البشرية والمطلب الثالث تطرق للإمكانيات المالية والتجارية، أما المبحث الثاني فقد تضمن سيناريو نجاح وتحقيق التكامل ضمن إستراتيجية بديلة وقسم بدوره إلى أربع مطالب المطلب الأول تعرض للإستراتيجية البديلة من حيث الأهداف - المنهج ونظام إستغلال الموارد، المطلب الثاني تطرق لمسألة تنويع طرق الإستثمارات وتوجيهها نحو الأولويات المجتمعية القطرية والإتحادية، أما المطلب الثالث فتناول آلية توزيع وتسويق وحماية الإنتاج داخل السوق الإتحادية، والمطلب الرابع إحتوى التوظيف البشري والإستخدام التقني وحماية البيئة دائماً في إطار الإستراتيجية البديلة أما المبحث الثالث فخصص لسيناريو الإخفاق وإستبدال المشروع المغاربي بالمشروع القاري الإفريقي من خلال ثلاث مطالب، المطلب الأول تطرق لتجمع دول الساحل والصحراء والدور الليبي في إنشاء هذا التجمع الإفريقي كوجهة جديدة بديلة عن التكامل المغاربي أما المطلب الثاني فيحتوي على تحركات القوى الكبرى للإستفادة من الدور الليبي في هذا التجمع أما المطلب الثالث فقد تم تخصيصه لتداعيات قيام التجمع على التكامل المغاربي، لأجل معرفة مدى تأثير هذا المشروع ذو التوجه الإفريقي عن المشروع التكاملي المغربي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

إن ارتباط الإقتصاديات الوطنية واعتمادها على بعضها البعض، ظاهرة قديمة جدا وارتبطت بمختلف المراحل التطورية التي مرت بها الإنسانية في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، إلا أن ما هو حديث نسبيا هو ذلك الإهتمام المتزايد الذي أبداه الباحثون تجاه الظاهرة، ومكانة هذه الأخيرة في السياسات الإقتصادية الوطنية.

حيث أصبح من الضروري وذلك منذ أزمة ثلاثينات هذا القرن، البحث عن كيفية إدارة شؤون الإقتصاد العالمي، وكان ذلك أيضا الدافع الأساسي لإنشاء أولى الهيئات الدولية المكلفة بالإشراف على تنظيم وتوجيه الأنشطة الإقتصادية على المستوى الدولي، كالبنك العالمي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي ... الخ، تبعثها فيما بعد مؤسسات أخرى إقليمية و جهوية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص من السبعينات بدأت ظاهرة العولمة المتزايدة للأنشطة الإقتصادية بشكل لم يسبق له مثيل وذلك بسبب دخول الإقتصاد العالمي مرحلة جديدة تميزت بالمنافسة الشديدة بين مختلف القوى الإقتصادية العالمية. وكان لهذه العولمة وازدياد درجة الإرتباط بين مختلف الإقتصاديات الوطنية تأثيرهما على مختلف الدول، إلا أن هذه التأثيرات على دول الشمال المتطورة لم تكن هي نفسها على دول الجنوب النامية وكانت تخضع طبيعتها لمكانة وأهمية كل دولة في العلاقات الإقتصادية الدولية، وقدرتها على التكيف الهيكلي مع التطورات التكنولوجية والتنظيمية الناتجة عن التحولات في دواليب وميكانيزمات عمل العلاقات الإقتصادية الدولية.

ولقد وجدت الدول النامية نفسها، أمام هذا الوضع الجديد الذي أصبح يميز الإقتصاد العالمي أمام خيارين أساسيين هما :

1- إما انتهاج سياسة الإعتماد على الذات والعزلة دون مراعاة التغيرات الخارجية بحجة بناء إقتصادات وطنية، بعيدا عن مشاركة رؤوس الأموال الخارجية وتوجيهات المؤسسات المالية الدولية، وهو اختيار تبينت فيما بعد محدوديته وعجزه عن تحقيق أهداف التنمية التي كانت تصبو إليها هذه الدول.

2- أو اعتماد سياسات إقتصادية انفتاحية يكون فيها للتجارة مكانة معتبرة، مع الأخذ بعين الإعتبار الطابع التنافسي للعلاقات الإقتصادية الدولية الراهنة والذي في غير صالح الدول النامية، مما يقلل من دور هذه الأخيرة في توجيه هذه العلاقات، وفق ما تتطلبه عملية التنمية الإقتصادية والرقى الإجتماعي.

وانطلاقا من وعيها بعجزها عن بلوغ أهداف التنمية المنشودة، وازدياد الفجوة بين مستويات المعيشة والتطور الإقتصادي بين دول الشمال والجنوب وافتقارها إلى القوة الكافية لتغيير القواعد المسيرة للعلاقات الإقتصادية التي تربطها بالدول المتطورة، بدأت الدول النامية في التفكير والبحث عن سبل ووسائل جديدة للتخفيف من الانعكاسات السلبية للتقسيم الدولي الراهن للعمل، وتبني مقاربات جديدة، لمعالجة المشاكل التي تعترض مسيرتها التنموية، تتجاوز الإطار الوطني الضيق الذي أبدى

عجزه ومحدوديته، هذه المقاربات التي تحاول المساعدة على الإستفادة جماعيا من مختلف الموارد والطاقات والخبرات المتوفرة على مستوى منطقة معينة، والتي تعجز الدول منفردة عن الإستفادة منها بشكل كبير وكذلك لتعزيز مكانتها وقدرتها التفاوضية على المستوى الدولي، خاصة وأن ظاهرة التكتلات والتجمعات الإقتصادية أصبحت من السمات المميزة للعلاقات الإقتصادية الدولية، وهي ظاهرة لا تخلو منها أي منطقة من العالم سواء كانت تضم دول متقدمة أو أخرى نامية، بما في ذلك المنطقة العربية ومنطقة المغرب العربي جزء منها والتي انتهجت طريق التكامل الإقليمي منذ حصولها على الإستقلال والحرية وهو ما تختص به دراستنا هاته.

وقبل أن نتعمق في تفاصيل الموضوع فإن أدبيات الدراسة الأكاديمية العلمية تتطلب أن نتناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للظاهرة المدروسة (ظاهرة التكامل)، وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين، جاء في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتكامل وتعرض فيه بالشرح والتحليل من خلال ثلاث مطالب لمفهوم التكامل من الناحية اللغوية، والإصطلاحية بالتركيز على الجانب الإقتصادي والسياسي للتكامل، وفي المطلب الثاني تم التطرق لأهداف التكامل الإقتصادية- الإنمائية، والسياسية - الأمنية. ودرجاته المتعارف عليها اقتصاديا حسب طرح العالم الإقتصادي بيبلا بالاسا، أما المطلب الثالث فتم تخصيصه للتكامل الإقليمي ومراحل تطوره والتي قسمت إلى مرحلتين أساسيتين، مرحلة الإقليمية القديمة ومرحلة الإقليمية الجديدة، أما المبحث الثاني فقد تضمن المرتكزات النظرية للتكامل، واشتمل هذا المبحث على مطلبين ففي المطلب الأول تم اعتماد المقاربة الوظيفية الجديدة وفرضياتها على اعتبار أن التكامل المغاربي تكامل إقليمي جهوي كما أنه يمثل منظمة إقتصادية مشتركة للمنطقة المغاربية. أما المطلب الثاني: فقد خصص للمقاربة المؤسسية الليبرالية الجديدة وطرحها للتعاون على افتراض أن التكامل المغاربي جاء كرد فعلي للبيئة الدولية والتي تتميز بعودة دور المؤسسات والتجمعات الإقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة في ظل نظام عالمي جديد يتميز بالفوضى التي تسمح بالتعاون.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل

يعد موضوع التكامل والإندماج الإقتصادي سواء كان في إطاره الدولي أو الإقليمي، الموضوع الأبرز والأهم فيما يتعلق بدراسة التعاون على مستوى العلاقات الدولية، خاصة وأن ظاهرة التكامل صارت تعرف انتشارا كبيرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبشكل أكبر في الفترة التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة، وبروز العامل الإقتصادي بقوة كمؤشر مؤثر في العلاقات الدولية. وعليه فإن محاولة التأسيس المفاهيمي للتكامل يعد أمرا مهما لتبيان مدى حدوث هذه الظاهرة في سياق التغيرات الإقتصادية الحاصلة في البيئة الدولية.

المطلب الأول: تعريف التكامل

من مسلمات نظرية المعرفة (Epistemology) أن أي مصطلح علمي يكون تعريفه أكثر صعوبة أو بالأحرى أقرب إلى السهل الممتنع كلما كان المصطلح أكثر عمومية وشمولا ففكرة التكامل لصيقة بأي مجموعة من العناصر ترتبط فيما بينها بروابط متبادلة، وينطبق ذلك على الكائنات الحية، بما في ذلك البشر والكائنات غير الحية، أي عناصر الطبيعة والمجتمع على حد سواء (1). ولقد تعددت تعاريف التكامل واختلفت باختلاف الزوايا التي ينظر له بها، وبناء على ذلك سيكون تعريف التكامل من الناحية اللغوية والإصطلاحية لنخلص إلى تعريف إجرائي للتكامل.

الفرع الأول: التعريف اللغوي للتكامل

من الناحية اللغوية الصرف، فإن أصل كلمة التكامل هو: كَمَلَ وقد جاء في الصحاح تحت هذا الأصل.

الكمال: التمام وفيه ثلاث لغات " حالات " ، كَمَلَ و كَمَلَّ و كَمِلَ والكسر أردؤها و تَكَامَلَ و أَكْمَلَ. والتكميل والإكمال: الإتمام.

ومن الواضح أن الفعل الخماسي " تكامل " على وزن تفاعل الذي يمثل أهمية مباشرة لموضوع الدراسة، يشير إلى اجتماع واقتراب أجزاء شيء ما إلى بعضها البعض، نحو الكمال والتمام في إطار الكل الذي يجمع بين هذه الأجزاء (2) .

1 - علي القزويني، التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004، ص 15.

2 - إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية. ط 4. بيروت: دار العلم للملايين، 1987، ص 1813.

فكلمة التكامل في اللغة معناها وضع الجزأين بجانب بعضهما البعض فيصبحان وحدة واحدة، وإذا قلنا أن هذين العاملين متكاملان، وكان كل منهما يقوم بعملية إنتاجية معينة فإن مجهود العامل الأول يكون غير ذي موضوع بدون مجهود العامل الثاني⁽¹⁾.
فمعنى التكامل ينطوي على تلازم وتقابل وتضافر وتبادل بين العناصر المشمولة بفعله، أي أنها تشترك معا في الفعل وأنه لا يمكن أن يعمل أو يوجد أحدها بدون العناصر الأخرى⁽²⁾.
وتجدر الإشارة إلى تعدد مصطلحات التكامل ذاتها، ففي اللغة العربية تستخدم هذه الكلمة بالتبادل مع كلمة الإدماج دون تمييز محدد، وأحيانا يستعملان معا جنبا إلى جنب حيث أن الإدماج يوحي ويستعمل عادة للتعبير عن درجات أعلى وحالات أكثر نضجا للتكامل بما في ذلك الإتحاد أو الوحدة الكاملة، بل تضاف كلمة الإدماج إليها لإضفاء مزيد من القوة عليها، كأن يقال وحدة إندماجية، ولعل هذه الكلمة تعني الإنضمام إلى تنظيم تكاملي واحد في المعنى المشار إليه أعلاه⁽³⁾.

الفرع الثاني : التكامل اصطلاحا

استحوذ موضوع التكامل على اهتمام العديد من الباحثين في العلوم السياسية والعلوم الإجتماعية الأخرى، ولذلك هناك الكثير من النظريات والإفتراضات والتعريفات الخاصة بالتكامل مثارة في أكثر من مجال.

ووفقا لطبيعة الموضوع سنعتمد على الجانب الإقتصادي والسياسي في التعريف الإصطلاحي للتكامل. ولا بد أن نشير قبل الشروع في عرض التعاريف أن هناك اتفاق بين علماء الإقتصاد والسياسة على أن التكامل قد يكون عملية أو حالة.

فهو عملية لأنه ينطوي على التدابير والإجراءات والوسائل التي تستخدم في إنجاز العملية التكاملية، وهو حالة لأنه يعمل على إلغاء صور التفرقة بين إقتصاديات الدول الأطراف، وينقلها من حالة تفرقة وتمايز إلى حالة التحام وانسجام⁽⁴⁾.

¹ - صبحي تاورس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية. بيروت: دار النهضة العربية،

1983، ص 418.

2 - علي القزويني، مرجع سابق. ص 37.

3 - المرجع نفسه.

4 - موسى رحمان، التكامل العربي بين خيار التخصص أو الإدماج. في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل

الشراكة العربية- الأوروبية. [د . م . ن] : دار الهدى، 2005، ص 2.

أولاً : في علم الاقتصاد

يقصد بالتكامل الاقتصادي عادة >> اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي، على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص، ورؤوس الأموال فيما بينها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية، لإزالة التمييز الذي يكون راجعاً إلى الاختلاف في هذه السياسات >> (1).

كما يشير مصطلح التكامل الاقتصادي إلى >> العملية التي يتم بموجبها إلغاء كافة القيود التي تعوق حركة التجارة، بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل الاقتصادي، والعمل على تجميع وتعبئة المواد الإنتاجية والبشرية والمالية المتوفرة لدى هذه الدول حتى تصبح وكأنها اقتصاد واحد، تتوافر فيه حرية إنتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال لينتهي الأمر إلى تنسيق السياسات الاقتصادية في كافة المجالات >> (2).

وفي إطار المفهومين أعلاه فالتكامل الاقتصادي، قد يكون " تكاملاً عام وشامل " كما قد يكون " تكامل قطاعي " حيث يقصد بالنوع الأول أن تطبق إجراءات التكامل في وقت واحد على جميع قطاعات الاقتصاد في الدول الأطراف فيه، أما التكامل القطاعي فهو الذي تكون عملية التكامل فيه مقصورة على قطاع واحد أو قطاعات محدودة من إقتصاديات الأطراف المعنية (3).

وفيما يلي سنتطرق لمجموعة من التعاريف لأبرز علماء الاقتصاد .

1- " جون بيندر " John pinder " >> يرى أن التكامل الاقتصادي يشمل كلا من إزالة التمييز بين الفاعلين الإقتصاديين المنتمين للدول الأعضاء، وصياغة وتطبيق سياسات منسقة وموحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والرفاهية الرئيسية >> (4).

فهذا التعريف ركز على ضرورة تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي.

¹ - عماد محمد الليثي، التبادل الدولي دراسة في منهجية وآليات الإقتصاد الدولي المعاصر. القاهرة: دار النهضة العربية، 2002، ص 136.

2 - عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة. الإسكندرية : الدار الجامعية، 2001، ص 287.

3 - محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، [د . ت . ن]، ص 62.

4 - محمد محمود الإمام، الإعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 233.

2- " ميردال " Myrdal : >> التكامل الإقتصادي عبارة عن العملية الإجتماعية والإقتصادية التي تزال فيها الحواجز ما بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على مستوى دولي بل أيضا على المستوى الإقليمي << (1).

3- " بيلا بالاسا " Bela Balssa : فهو يرى بأن التكامل بالمفهوم الحديث يتضمن >> إقامة علاقات وثيقة بين القطاعات الإقتصادية لدولتين أو أكثر، بإتجاه تحقيق الإندماج بينهما، وإزالة مظاهر التمييز القائمة بين هذه القطاعات وتكوين وحدة إقتصادية جديدة متميزة << (2). والملاحظ من التعريف أن بيلا بالاسا يعرف التكامل على أنه عملية وحالة في آن واحد.

4- أما " فاجدا " vajda : فقد ميز بين نوعين من التكامل التجاري وهما:

- التكامل من خلال السوق : والذي يكفل إمكانية تداول المنتجات داخل نطاق المجتمع التكاملي دون عائق.

التكامل من خلال الإنتاج : والذي يتم بواسطة رفع مستوى الفروع الإنتاجية الذي لا يمكن أن يبلغ حدودها المثلى ضمن الحدود الوطنية إلى المستوى الإقليمي (3) .

أما عبد الغني عماد فهو يعرف التكامل بأنه >> جمع ما ليس موحدًا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي، بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الإقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية << (4) فهو يؤكد على ضرورة وجود عناصر مشتركة بين الدول التي تقرر التكامل فيما بينها.

وما يمكن أن نستشفه من التعاريف الإقتصادية السابقة أنها تتفق حول مسائل مشتركة لا يمكن الإختلاف فيها يمكن إيجازها فيما يلي :

- أن التكامل الإقتصادي يكون بين دول متقاربة في المصالح الإقتصادية أو الموقع الجغرافي كعامل مشترك محفز للتكامل.

- التكامل هو نتاج تفاعل إجتماعي وإقتصادي للدول الأعضاء.

- يأخذ التكامل صورتين إما تكامل قطاعي متدرج أو تكامل شامل.

1 - رشيد بوكساني، أحمد وببيش، مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي المغربي. في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية. [د.م.ن] : دار الهدى، 2005، ص 214.

2 - رابح خوني، رقية حساني، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات النكتل الإقتصادي. في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية. [د.م.ن] : دار الهدى، 2005، ص 9، 10.

3 - رشيد بوكساني، أحمد وببيش، مرجع سابق. ص 214.

4 - سامية جدو، التكامل الإقتصادي العربي ومعوقاته - دراسة مقارنة بالإتحاد الأوروبي. في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية. [د.م.ن] : دار الهدى، 2005، ص 246 .

- يهدف التكامل إلى توحيد السياسات الاقتصادية للدول المعينة عن طريق تحرير حركة إنتقال عوامل الإنتاج من رؤوس الأموال السلع و الخدمات، اليد العاملة والإستثمارات ... الخ.

ثانيا : في علم السياسة

يشكل مفهوم التكامل جدالا واسعا لدى منظري التكامل في علم السياسة في كونه عملية أو حالة وذلك حسب الزاوية التي ينظر له منها، وعليه سنعمد في هذا العنصر على تقديم تعاريف للتكامل باعتبارها عملية ثم كونه حالة وبعدها نخلص لتعريفه حسب الرأي التوفيقى الذي يعتبره عملية وحالة في آن واحد.

يعرف " أرنست هاس " Ernest Haas " مؤسس الوظيفة الجديدة التكامل بأنه >> عملية تحاول بمقتضاها مجموعة من الوحدات السياسية تحويل ولاءاتها وأهدافها ونشاطاتها السياسية إلى مركز أو وحدة أوسع وأشمل والتي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى إمتلاك شرعية قانونية على الدولة الوطنية المعينة << (1) .

يريد هاس من خلال تعريفه للتكامل كعملية أن يوضح أن التكامل هو تلك الإستراتيجية التي تتبناها الدول المشاركة في هذه العملية من أجل بلوغ أهداف معينة تتلخص عادة في بناء السلم الدولي وتخفيف حدة الصراع بين الدول وتحقيق الرفاه وهي أهداف مرتبطة بإنشاء المنظمات الإقليمية والدولية (2).

أما " ليون ليندبرغ " Leon Lindberg يرى أن التكامل هو : >> العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية بإستقلالية عن بعضها البعض وتسعى بدلا من ذلك لإتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة << (3).

ويمثل اميناي ايتزيوني Amitai Etzioni الإتجاه الذي يعتبر أن التكامل حالة ويعرفه على أنه >> الحالة الناتجة عن إمتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة يكون بمقدورها إستعمال أدوات العنف أو الإكراه، وتكون بمثابة الجهاز المقرر داخل المجتمع، كما تحدد الهوية السياسية للشعب وهو بذلك يرمي إلى تحقيق التوحيد السياسي الذي يلي التكامل << (4).

¹ - Jean Jacques Roche, Théoriés des relations Internationales . 5^{em} ed . Paris : Montchrestien E.J.A, 2004, p 103 .

2 - عبد الناصر جندلي، التطير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية ، 2007، ص 248.

3 - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. (تر: وليد عبد الحي). بيروت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص 272.

4 - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق. ص 240.

فهو يتحدث عن النتائج المترتبة عن التكامل بمعنى أن وجود التكامل سابق على التوحيد والدور الذي يلعبه التوحيد هو تعزيز الروابط بين القوى أو الوحدات التي تشكل في مجموعها المجتمع أو النظام⁽¹⁾. والرأي التوفيقي بين الموقفين يتمثل في تعريف "كارل دويتش" Karl Deutsh الذي يعتبر التكامل عملية وحالة، فهو ينظر للتكامل السياسي كعملية قد يؤدي إلى التكامل السياسي كحالة عندما يتوفر شرط أساسي ألا وهو الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم، داخل كل وحدة سياسية طرفا في التكامل، مما يترتب عن ذلك تحقيق الإستقرار والأمن والسلم.

وهذا الرأي التوفيقي لدويتش يوضح لنا أن التكامل لا يكون ناجحا إلا إذا تم على مستويين الرسمي (السلطة السياسية الحاكمة) والقاعدي (ال جماهير، الرأي العام والمشاركة السياسية)⁽²⁾. حيث يعرف التكامل على أنه : >> إنجاز داخل الإقليم، للمؤسسات وتطبيقات قوية، وواسعة الانتشار بشكل كاف لضمان الإستمرار لوقت طويل اعتمادا على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم <<⁽³⁾. حيث يعتبر كارل دويتش أن غاية التكامل في تكوين مجتمع آمن يصنع الوحدات المتكاملة، وتختفي فيه احتمالات نشوب حرب فيما بينها بسبب ما ينشأ بينهما من كثافة الإعتماد المتبادل وما تتبناه من آليات وإجراءات لفض المنازعات سلميا، وإحلال التعاون محل الصراع.

الفرع الثالث : التعريف الإجرائي للتكامل

التكامل هو عملية ترابط موضوعي متبادل وثيق، يتسم بقدر كاف من الإنتظام والإستقرار والتوازن بين العناصر المكونة له، بحيث أنها تكون نظاما وكيانا إقتصاديا واحدا، يتوقف وجوده وإستمراره على تضافر وتكامل أداء هذه العناصر مجتمعة، كل يؤدي دورا أو وظيفة معينة، من خلال جهاز مؤسساتي يتسم بالديمومة والفعالية والتطور، استجابة للمعطيات الداخلية والخارجية بمعنى أن هذا الجهاز مرنا منفتحا على بيئته. لأجل تحقيق أهداف اقتصادية بالدرجة الأولى وأهداف سياسية للوحدات المكونة له، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية على ضوء الإمكانيات المتوفرة.

المطلب الثاني : أهداف ودرجات التكامل

من المتعارف عليه أن الدول تتجه إلى التكامل لغرض تحقيق أهداف معينة وذلك بإتباع خطوات ودرجات إقتصادية متصاعدة بمعنى أن نجاح الخطوة الأولى يؤدي إلى الإنتقال إلى درجة أعلى وأهم وأكثر تنسيقا.

¹ - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق. ص 272.

² - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق. ص 240.

³ - Dario Battistella, Theories des relation internationals. Paris: presses descienes politiques, 2003, p 339.

الفرع الأول: أهداف التكامل

تتعدد أهداف التكامل التي تتعدى الأهداف الاقتصادية الصرف إلى الأهداف الإستراتيجية والسياسية- الأمنية والأهداف الإجتماعية الثقافية والحضارية، وتكتسب هذه الأهداف أهمية متزايدة في العصر الراهن في ظل العولمة، نظرا لتكامل مختلف جوانب حياة المجتمع البشري، وللدرجة العالية من التسييس الذي وصلت إليه العلاقات الدولية.

وهذا يعني أن التكامل وإن نشأ إقتصاديا فإن أهدافه وآفاقه ليست إقتصادية صرف، وإنما هادفة وشاملة منذ البداية لكل جوانب الحياة الأخرى، التي تخضع للتطور المستمر جنبا إلى جنب مع خطوات التكامل مدعمة ومحفزة لبعضها.

واعتبارا لما تقدم سيتم تناول أهداف التكامل في مجموعتين الأهداف الإقتصادية- الإنمائية والأهداف السياسية- الأمنية.

أولا: الأهداف الإقتصادية - الإنمائية

لا شك أن الأهداف المباشرة للتكامل هي أهداف إقتصادية إنمائية وأساسا لذلك نرى أن كل التجمعات التكاملية هي إقتصادية أو تبدأ كذلك ثم تتطور إلى أشكال أكثر عمقا. ويمكن أن نوجز أهم الأهداف الإقتصادية - الإنمائية في العناصر الآتية:

1- توسيع حجم السوق

التكامل الإقتصادي يتيح إقامة الصناعات الكبيرة والإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والتي تتمثل في انخفاض نصيب الوحدة من المنتج من النفقات الثابتة، وكذلك زيادة درجة تخصص العمال والموظفين وأجهزة الإنتاج إلى أقصى درجة، بالإضافة إلى أن الوحدات الإنتاجية الكبرى تستطيع إنشاء أجهزة البحوث وتمويلها وإمدادها بالعلماء والفنيين وهذا يساعد على تطوير المنتجات وكل هذه المزايا تنبثق عن المزية الأساسية وهي اتساع حجم السوق⁽¹⁾.

2- زيادة التنمية الإقتصادية

وهذه نتيجة لتوسيع حجم السوق الناتج عن التكامل الإقتصادي الذي يوفر خفض تكاليف الإستثمار وزيادة عوائده، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج لتلبية الزيادة في الطلب والتي تؤدي بدورها إلى الزيادة في الدخل والإستثمار والتشغيل، وبالتالي زيادة معدل النمو الإقتصادي للدول الأعضاء⁽²⁾.

1 - صبحي تاورس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق. ص ص، 421، 422.

2 - محمد شفيق عبد الفتاح، اثر السوق الأوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية. القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974، ص 15.

3- زيادة التشغيل

اتساع السوق والتوسع في الإنتاج والنشاطات الإقتصادية يتيح قدرا أكبر من فرص التشغيل، خاصة وأن سوق العمل تتوسع لتصبح سوفا واحدة لدول التكامل وهي قادرة على استيعاب فائض العمل الموجود لدى بعضها وترتفع إنتاجية العمل (1).

4- الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة

على نحو أفضل مما يتيسر لكل دولة منفردة، ولهذا الأمر أهمية بالنسبة للدول النامية التي تعاني تفاوتاً حاداً في الندرات النسبية لمواردها القطرية، ومن قصور في كثير من الموارد اللازمة للتنمية، وتشير التجارب المختلفة إلى أن هذا الهدف تأثر بمدى ومواقع وفرة العوامل الحاكمة للنشاط الإقتصادي وبخاصة رؤوس الأموال والمعرفة التكنولوجية (2).

5- تحسين شروط التبادل التجاري

بتوفير الطرف الأمثل والأحسن في مجال التعامل الدولي، مقارنة بما كان عليه وضع هذه الدول منفردة قبل التكامل وهذا اعتباراً من أن التكامل يمكن من قيام كتلة إقتصادية واحدة، لها من القوة والأهمية على النطاق الدولي ما يمكنها من اكتساب مزايا أكبر من حيث شروط تعاملها مع الدول الأجنبية (3).

6- تحقيق تكامل العناصر والمكونات المختلفة للإقتصاديات الوطنية

تكامل الصناعات الوطنية والقطاعات الإنتاجية الوطنية عموماً (بما في ذلك القطاعات الزراعية) مما يمكن هذه الدول من إقامة مجتمعات إنتاجية متكاملة (تكامل إنتاجي)، صناعية أو زراعية-صناعية على مستوى التكتل الإقتصادي، وإنتاج تشكيلات إنتاجية أكثر تنوعاً وأعلى جودة وأقل تكلفة (4).

7- رفع المستوى العلمي والثقافي

من الأهداف الإنمائية للتكامل الإقتصادي أنه وسيلة يمكن عن طريقها رفع المستوى العلمي والثقافي لمواطني التكامل نتيجة لدخولها في نموذج تكاملي (5).

¹ - فليح حسن خلف، العلاقات الإقتصادية الدولية. عمان : مؤسسة الوراق للنشر، 2001، ص 180.

² - محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 572.

³ - كامل بكري، الإقتصاد الدولي. بيروت : الدار الجامعية، 1988، ص 307.

⁴ - علي القرويني، مرجع سابق. ص 272.

⁵ - صبحي تاورس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق. ص 420.

8- تحقيق القوة الاقتصادية

في ظل العولمة يصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي هو السبيل الوحيد أو شبه الوحيد لمواجهة تحدياتها، واستثمار الفرص التي تتيحها، ولتعزيز إمكانيات الإقتصادات الوطنية ومكانتها في التقسيم الدولي للعمل والنظام العالمي للقوة، كما يحقق للدول المتكاملة مناعة أكبر ضد الهزات والإضطرابات الداخلية والإقليمية والدولية واحتمالات الإعتداء وفرص العقوبات والحصار⁽¹⁾.

ثانيا : الأهداف السياسية- الأمنية

من الواضح أن أي تكتل إقتصادي مهما كان بسيطا في شكله أو محدودا في نطاقه لا يمكن أن يقتصر على تحقيق أهداف تجارية أو إقتصادية فقط، وإنما لا بد أن يشتمل على أهداف سياسية أمنية وإستراتيجية وفي الواقع فإن التداخل والتكامل بين الأهداف الإقتصادية والسياسية كبير حيث يبدأ التكامل إقتصادي مع حد أدنى من التوافق السياسي ثم يكتسب طابعا سياسيا متزايدا حتى الوحدة السياسية. وتتلخص أهم الأهداف السياسية والأمنية في :

1- تعزيز الروابط السياسية

يهدف التكامل إلى تعزيز الروابط السياسية بين الدول وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار، والإستقرار السياسي في المنطقة فمما لا شك فيه أن علاقات تجارية وإقتصادية متوازنة تحقق مصالح الدول الأعضاء، هي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع والأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي، وكلما كانت هذه العلاقات أكثر تطورا كلما قطعت مسيرة التكامل الإقتصادي أشواطاً أبعد كلما أصبح انتكاس أو تراجع العلاقات السياسية أكثر صعوبة⁽²⁾.

2- تعزيز القوة السياسية

يعد التكامل الإقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية، للدول الأعضاء مجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية سواء على صعيد التصدي للمشكلات الكبرى التي تواجه العالم بصفة عامة، والعالم النامي على وجه الخصوص أو تعزيز القوة التفاوضية للدول المتكاملة من خلال إيجاد علاقات إقتصادية سياسية أكثر عدلا وتوازنا مع الدول الصناعية والمنظمات الدولية التي تتحكم بها هذه الدول⁽³⁾.

¹ - علي القزويني، مرجع سابق. ص 273.

² - المرجع نفسه. ص 274.

³ - المرجع نفسه. ص 275.

3- حل النزاعات

من خلال محاولة القضاء نهائياً على بعض الخلافات والنزاعات الجهوية أو خلافات الجوار، ففي حالة الإعتماد المتبادل في الجانب الإقتصادي ووجود شبكة من المصالح المشتركة، ورغم أنها لا تنهي وتقضي بالضرورة على مصادر النزاع إلا أنها تقلل من احتمالات وقوعه (1).

4- تحقيق الأمن والاستقرار

مع تعميق العلاقات الاقتصادية التكاملية وتحسين الأجواء السياسية، يتشكل الإطار الإقتصادي-السياسي للأمن القومي والإقليمي وإزالة بؤر التوتر والصراع، والخلافات الحدودية وغيرها ويتحقق الإستقرار الإقتصادي والسياسي والأمني في آن واحد (2).
وأفضل سبيل لتحقيق الإستقرار والأمن هو الإطار التكاملية والتنمية المشتركة لدول التكامل.

5- الدفاع الخارجي

ينظر للتكامل الإقليمي على أنه أداة، تستطيع بمقتضاها الدول أن تؤمن نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي، ولذلك تلجأ هذه الدول الكبرى والصغرى على حد السواء إلى التكامل الإقتصادي (3).
لأجل إنشاء قوة واحدة في مواجهة التهديدات والأخطار الخارجية، بمعنى أن التعدي على أحد دول هذا التكتل يعد تعدياً على كل الدول المكونة للتكامل.

الفرع الثاني درجات التكامل الإقتصادي

التكامل الإقتصادي كمنهاج، يأخذ عدة أشكال أو عدة درجات، وتزداد درجة التكامل كلما انتقلنا من شكل إلى آخر حتى نصل إلى الإنصهار في وحدة واحدة، وهي آخر درجات التكامل وهذه الخطوات أصبحت شائعة ونمطية في أدبيات التكامل الإقتصادي، وتقوم على المدخل التجاري ويعتبر العالم الإقتصادي بيلا بالاسا Bela Balssa أول من حدد هذه الدرجات وهي خمس خطوات أساسية نوضحها في الآتي :

1- منطقة التجارة الحرة Free Trade Area

تعد أبسط مراحل التكامل الإقتصادي يتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، بإلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على تدفق السلع فيما بينها وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة عضوة بحقها في فرض ما تراه مناسباً من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة الحرة، وأبرز صور المناطق الحرة في العصر الحالي منطقة التجارة الحرة الأوروبية وتضم سبع دول والتي أنشئت بموجب معاهدة ستوكهولم عام 1959م ويطلق عليها اختصاراً الإفتا (4).

¹ - حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية. الجزائر : دار هومة، 2008، ص 20.

² - علي القزويني، مرجع سابق. ص 274.

³ - صبحي تاورس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق. ص 420.

⁴ - زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي. مصر : الدار الجامعية، 1998، ص 310.

2- اتحاد جمركي Customs Union

يتضمن هذا الشكل قيام الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية على السلع، بالإضافة إلى توحيد التعريفات الجمركية إزاء العالم الخارجي⁽¹⁾.

3- سوق مشتركة Common Market

يذهب هذا الشكل خطوة أبعد من الإتحاد الجمركي عن طريق إزالة كافة القيود أيضا على حركة انتقال العملة ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء⁽²⁾. وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقا موحدة، يتم من خلالها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة. وقد حقق الإتحاد الأوروبي مرحلة السوق المشتركة أواخر سنة 1992م.

4- اتحاد اقتصادي Economic Union

يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكامل الإقتصادي تطورا حيث يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة، من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الإقتصادية وكذا إنشاء العديد من المؤسسات الإقتصادية التي تكتسب سلطة تحقيق هذا التنسيق وفي هذا الإطار فإن الدول الأعضاء في الإتحاد الإقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الإقتصادية⁽³⁾.

5- اندماج اقتصادي Economic Integration

هذه هي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الإقتصادي إذ تتضمن بالإضافة إلى المراحل الأربع السابقة:

- * توحيد السياسات الإقتصادية كافة.
- * إيجاد سلطة إقليمية عليا وعملة موحدة للتداول عبر دول المنطقة التكاملية وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات.

وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تفويض سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا، وهذا يعني أن التكامل الإقتصادي التام لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية⁽⁴⁾.

¹ - صبحي تاورس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق. ص ص، 421، 422.

² - محمد الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية. لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، 1980، ص 94.

³ - محمد سيد عابد، التجارة الدولية. مصر : مطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص 260.

⁴ - حسين عمر، التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الفكر العربي، 1998، ص 9 .

ويلاحظ من خلال عرض درجات أو خطوات التكامل أنه على أي مستوى كان عادة ما يبدأ عند مداخل أو مخارج العملية الإنتاجية، أي يبدأ من السوق أو التداول أو التجارة ثم ينتقل إلى الإنتاج وإلى بقية مجالات وقطاعات النشاط الاقتصادي وغير الاقتصادي السياسي والاجتماعي، وهذا ينطبق على التكامل الإقليمي والدولي الذي يبدأ بأحد أشكال التكامل التجاري.

المطلب الثالث : التكامل الإقليمي ومراحل تطوره

التكامل الاقتصادي على مستوى الدول هو تكامل إقليمي من حيث الأساس، فمن الناحيتين المنطقية والواقعية فإن دول العالم لا يمكن أن توسع مجالها الجغرافي خصوصا في الوقت الحاضر، حيث لم يعد في مقدور دولة أن تلجأ عمليا إلى الاستيلاء والانضمام لدول أو أراض أخرى - (ما عدا حالات محدودة جدا، مازلنا نحن العرب أول من يعاني منها)- إلا عبر شكل من أشكال التكامل والإندماج فيما بينها والذي يتعين إذا ما أريد له الإستمرار والتطور أن يقوم على أسس سليمة قوامها الإرادة المشتركة نحو تحقيق التنمية⁽¹⁾.

وعليه سيكون هذا المطلب مخصص لتحديد مفهوم التكامل الإقليمي ومستوياته وكذلك مراحل تطور التكامل الإقليمي.

الفرع الأول : مفهوم التكامل الإقليمي

يعرف " هانس فان جينكل " التكامل الإقليمي بأنه >> عملية تقوم بها الدول في إقليم محدد، تزيد من مستوى التفاعل مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية الأمنية السياسية، وكذلك القضايا الاجتماعية والثقافية، ومنه فإنه يجمع الدول المتفردة داخل إقليم في كل أوسع بحيث تكون درجة التكامل تعتمد على مدى رغبة والتزام دول السيادة المستقلة بتقسيم سيادتها للحصول على تكامل إقليمي أكثر فاعلية من المفهوم التقليدي للسيادة <<⁽²⁾.

ويعرف التكامل الإقليمي كذلك على أنه >> التكامل بين أنواع أو فروع مختلفة من الأنشطة أو الوظائف ذات الصلة بها، أو السياسات والقرارات المتخذة بصدها منظورا إليها في نطاق مكاني معين قد يضيق ليتحدد بمنطقة صغيرة أو إقليم محلي في بلد معين أو يتسع ليشمل عددا من البلدان تشكل إقليما جغرافيا <<⁽³⁾.

ما يمكن أن نستنتجه من التعريفين أن هناك ربط وعلاقة بين التكامل الإقليمي والإقليم والذي يعد المجال أو الفضاء الجغرافي للتكامل الإقليمي بمعنى تصبح الجغرافيا إطارا طبيعيا للتكامل الاقتصادي بين الدول مشكلة بذلك مجالا أو فضاء حيويا للدول ذات العلاقة (علاقة التكامل الإقليمي).

1 - علي القزويني، مرجع سابق. ص 312.

2- << Régional Intégration >>, site internet : <http://en.wikipedia.org/wiki/>, le 25/02/2008/ à 9:00 h.

3 - علي القزويني، مرجع سابق. ص 56.

الفرع الثاني : الإطار الجغرافي للتكامل الإقليمي

أولاً : الإقليم الجغرافي Géographique Région

يعد الإقليم الإطار الجغرافي للتكامل الإقليمي الإقتصادي والذي يضم عددا من الدول المتجاورة التي توحد فيما بينها خاصية أو أكثر من الخصائص المشتركة وفي مقدمتها الموقع مثال ذلك : شمال أو شرق إفريقيا، شرق أو جنوب شرق آسيا... الخ⁽¹⁾. وهنا قد يمتد مفهوم الإقليم Région ليشمل قارة بكاملها وعادة ما يتحدد الإقليم الجغرافي بحدود جغرافية - طبيعية معينة إلى جانب الموقع كالبحار والمحيطات أو الجبال أو الصحاري⁽²⁾.

ويشكل الإقليم الجغرافي الأساس الذي يعتمد من قبل المنظمات الدولية في تقسيم دول العالم وإقامة المنظمات الإقليمية المختلفة، الإطار الرئيسي للتكامل الإقتصادي الإقليمي وإقامة التكتلات الإقتصادية من مختلف الأحجام والأشكال بما في ذلك التكتلات القارية وما فوق القارية والتي أخذت تبرز في ظل العولمة، علما بأنه حتى في ظل هذه الحالة الأخيرة فإن الجوار بالمعنى الواسع والتواصل المكاني يشكلان إطارا جغرافيا لمثل هذا التكامل والتكتلات العملاقة مثل : التكامل عبر المحيط الهادئ (أبيك) والتكامل عبر المحيط الأطلسي بين أمريكا الشمالية وأوروبا (التكامل الأطلسي)⁽³⁾. وهذا ما يعني أن للتكامل الإقليمي عدة مستويات.

ثانيا : مستويات التكامل الإقليمي

يقسم التكامل الإقليمي إلى ثلاث مستويات رئيسية وهي:

1- المستوى الأدنى (شبه أو تحت الإقليمي) Sub-Régional Level

ويضم إقليم التكامل هنا عددا من الدول المتجاورة والأكثر تقاربا وتماثلا من الناحية الجغرافية مثل منطقة الخليج العربي، المغرب العربي... الخ ويمكن أن يشكل هذا الإقليم المحدود المصغر أساسا لإقامة تجمعات شبه أو ما تحت إقليمية⁽⁴⁾.

2- المستوى (الإقليمي) Régional Level

وهو الإقليم بالمعنى الدقيق والمعروف ويشمل جغرافية كاملة وتتمثل عادة بجزء حيوي من قارة معينة مثل غرب أوروبا، شرق آسيا، جنوب إفريقيا... الخ ويشكل الإقليم في هذا المعنى أساس التقسيمات الإقليمية في العالم المعاصر.

1 - المرجع نفسه . ص 316.

2 - المرجع نفسه.

3 - المرجع نفسه. ص 316، 317.

4 - المرجع نفسه. ص 317.

وقد يتسع الإقليم بهذا المعنى ليشمل منطقة أوسع مثال ذلك شرق وجنوب إفريقيا، شرق وجنوب آسيا، البلاد العربية في إفريقيا وآسيا التي غالبا ما يشار إليها بـ " شمال إفريقيا والشرق الأوسط " على الرغم من أنها تشكل إقليما جغرافيا متكاملًا⁽¹⁾.

3- المستوى الأعلى فوق الإقليمي Supra-Regional Level

ويشكل إطارا لإقامة تكتلات ما فوق إقليمية تشمل قارات بكاملها مثل : الإتحاد الأوروبي والإتحاد الإفريقي⁽²⁾.

الفرع الثالث : مراحل تطور التكامل الإقليمي

ارتبط الفكر التكاملي بالتوجهات التي سادت بعض الأقاليم نحو توثيق العلاقات فيما بينها والتي استهدف بعضها إحداث إندماج ووحدة سياسية كبيرة. والتوجه الأوروبي نحو التكامل هو الرائد في هذا المجال حيث بني على هدف إحداث السلام وإغلاق باب الصراعات و محاكاتها بالتجربة الأوروبية، بدأت حركة كبيرة في العالم بالتوجه نحو التكامل الإقليمي وقد عرف هذا التكامل مرحلتين أساسيتين في تطوره المرحلة الأولى عرفت بالإقليمية القديمة والمرحلة الثانية أطلق عليها الإقليمية الجديدة.

أولاً: الإقليمية القديمة

وهي تلك الموجة التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الثانية إذ وصفت هذه المرحلة بأنها تمثل " عصر التكامل الإقليمي "، وقد جاءت هذه الحركة متأثرة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية بسنة 1951م، إذ أن التقدم الذي حدث على صعيد الإندماج الأوروبي جعل من فكرة التكامل والإندماج الإقتصادي فكرة جذابة للعديد من القادة السياسيين والإقتصاديين في العالم⁽³⁾. وأهم ما يميز هذه الإقليمية:

- 1- يقوم التكامل الإقليمي بين دول متجاورة لها تجانس وتقارب في المستويات الاقتصادية بين دول متقدمة (شمال- شمال) أو بين بعض الدول النامية (جنوب - جنوب)، والواقع أن معظم التكتلات الإقليمية بين الدول النامية لم يكتب لها النجاح.
- 2- تأكيد التقارب الإجتماعي والثقافي لتمكين الوحدة كهدف نهائي.
- 3- يقوم على الإحلال محل الواردات والإنسحاب من الإقتصاد العالمي.

1 - المرجع نفسه.

2 - المرجع نفسه.

3 - رانيا حسين خفاجة، المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على مساعي التكامل الإقليمي. في : محمد عاشور، احمد علي سالم (محرر) : التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق . القاهرة : مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005، ص ص، 54،55.

4- الإعتداع على التخطيط والقرارات السياسية في تخصيص الموارد مع قيود على حركة الإستثمار الأجنبي المباشر وأغلب هذه التكتلات دفعتها الجهود الحكومية.

5- تنسيق السياسات تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشترك فيها كل الأعضاء بالتساوي.

6- الدافع للتكامل هو تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب.

7- الهدف من التكامل هو الوصول إلى وحدة إقتصادية على أمل الوصول إلى وحدة سياسية⁽¹⁾.

وقد استمرت هذه الموجة أو المرحلة حتى نهاية الحرب الباردة أين برزت مرحلة جديدة للتكامل الإقليمي.

ثانيا : الإقليمية الجديدة

شهدت حركة التكامل على المستوى العالم نهضة جديدة منذ بداية عقد التسعينات إذ انطلق ما يعرف بالإقليمية الجديدة، حاملة معها خصائص وسمات تميزها عن الإقليمية القديمة.

ووصفها بالجديدة ينصرف إلى توجه مفاده إنشاء تجمعات إقليمية ترتكن للأسس الإقتصادية دون الإيديولوجية التي تراجعت اثر الإنتصار النسبي الذي حققته الرأسمالية على الشيوعية والذي تبلور لحظة تفكك الإتحاد السوفياتي⁽²⁾.

وقد ساهمت مجموعة من العوامل بظهور هذا النوع من الإقليمية وهي :

1- انهيار الإتحاد السوفياتي وما عرف وقتئذ بإنتصار الرأسمالية ونهاية الحرب الباردة، فلقد أدت تداعيات نهاية الحرب الباردة إلى ظهور مفاهيم جديدة على صعيد العلاقات الإقتصادية والتجارية الدولية وحدوث حالة من النشاط والديناميكية على مستوى الدول في مختلف المناطق، في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأيضا في شرق ووسط أوروبا لإصلاح سياساتها الإقتصادية وتطبيق نظريات الإقتصاد الحر⁽³⁾.

1 - عابد شريط، << دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الإقتصادية الأورو-متوسطة- حالة دول المغرب العربي - >>.

أطروحة دكتوراه . (قسم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004). ص 80.

2 - خالد حنفي علي محمود، تقويم الأداء التكاملي لتجمع دول الساحل والصحراء. في: محمد عاشور، احمد علي سالم (محرر) : التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق. القاهرة: مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005، ص 227.

3 - أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية. القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص 16.

2- التحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المناوئة للتكتلات الإقليمية وذلك عقب شعورها بالإحباط من تعثر المفاوضات متعددة الأطراف لتحرير التجارة، لذلك تم الإعلان عن منطقة تجارة حرة بينها وبين كندا ثم تحولت إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا بإتضمام المكسيك إليها عام 1994م⁽¹⁾.

3- الإتجاه إلى غلبة إيديولوجية إقتصادية وسياسية جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة بإنتصار المعسكر الرأسمالي وبالتالي إنتصار إقتصاد السوق وآليات السوق والليبرالية السياسية، مما دعى فوكوياما المؤلف الياباني الأصل الأمريكي الجنسية إلى إعلان نهاية التاريخ⁽²⁾.
إذن هي كلها عوامل ساهمت في بروز ظاهرة الإقليمية الجديدة في فترة التسعينات والتي من أبرز ملامحها نذكر :

- 1- تكوين تجمعات إقليمية جديدة مع محاولة إحياء التجمعات الإقليمية القديمة أو الساكنة⁽³⁾.
 - 2- تقوم التكتلات الإقتصادية من خلال النفاذ مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة أو مجموعة من الدول المتقدمة وهو ما يجعلها تجمعا بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم واحد، أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو حيث يعهد للطرف المتقدم القيادة بمعنى لم يعد التقارب الجغرافي أساس للإقليمية.
 - 3- السماح بالخصوصيات والعمل على تفاعلها وتفاهمها.
 - 4- تقوم على التوجه نحو التصدير والإندماج في الإقتصاد العالمي.
 - 5 - تعتمد على قوى السوق وحرية دخول الإستثمار الأجنبي المباشر في تخصيص الموارد.
 - 6- إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء.
 - 7- الدافع هو دعم الإستقرار السياسي وتحجيم الأصولية وكل عوامل التذمر والكرهية إزاء الدول المتقدمة وهدف الإقليمية الجديدة هو تحرير التجارة وحركة رأسمال في العالم⁽⁴⁾.
- إذن الإقليمية الجديدة لا تشترط أن يتم التعاون الإقليمي بين دول متجاورة جغرافيا ولا تشترط التماثل الثقافي أو الإيديولوجي والسياسي وليس شرطا أن تكون هناك مؤسسة إقليمية ويكفي أن توجد ترتيبات لتعاون متعدد الأبعاد⁽⁵⁾.

1 - عابد شريط، مرجع سابق. ص 80.

2 - عبد المطلب عبد الحميد، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر. القاهرة : مجموعة النيل العربية، 2003، ص 28.

3- رانيا حسين خفاجة، مرجع سابق. ص 55.

4 - عابد شريط، مرجع سابق. ص 84.

5 - صلاح سالم زرنوقة، العولمة والوطن العربي. القاهرة : مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2002، ص 13.

المبحث الثاني : الإطار النظري للدراسة

سبق وأن وضعنا أن التكامل قد عرف مرحلتين في تطوره، وقد رافق هذا التطور على المستوى العملي الواقعي تطورا نظريا لمحاولة التنظير والتأسيس والتفسير لهذه الظاهرة وقد تجل ذلك في إسهامات المدرسة الوظيفية الجديدة منذ نهاية الخمسينات إلى منتصف الثمانينات، أي أنها تابعت مسار الموجة الأولى للتكامل الإقليمي، وفي المرحلة الثانية شاهدنا صعود العديد من المقاربات النظرية، التي حاولت التنظير لمثل هذه الظواهر التعاونية في العالم وكان من أبرزها المقاربة المؤسسية الليبرالية الجديدة والتي ظهرت بقوة بنهاية الحرب الباردة. وعليه سيتم اعتماد الوظيفية الجديدة وفرضياتها وكذا المقاربة المؤسسية الليبرالية الجديدة كإطار نظري للدراسة.

المطلب الأول : الوظيفية الجديدة Neo-Functionalism

جذبت حركة التكامل التي ظهرت في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اهتمام علماء السياسة والإقتصاد والإجتماع والقانون، وكذلك رجال السياسة وكان نتيجة ذلك انبثاق فكر حاول أن يشرح ويحل كل مرحلة من مراحل التجربة الأوروبية⁽¹⁾. ويعد الإسهام الأبرز في هذا المجال المتمثل في انجازات المدرسة الوظيفية الجديدة وما قدمته حول التكامل الإقليمي.

فجل تحاليل المدرسة الوظيفية الجديدة ركزت على محاولات التكامل الجهوي Régional Intégration خاصة على التجارب التي تمت في أوروبا الغربية، ثم فيما بعد توسعت لتشمل المناطق الجغرافية الأخرى و هذا التحول إلى التركيز على المناطق الجهوية جاء نتيجة فشل أطروحات الوظيفية الأصلية التي تقوم على أساس الإجماع في توحيد مصالح الدول⁽²⁾.

الفرع الأول: الأصل والمرتكزات

تعد الوظيفية الجديدة امتداد ورد فعل للوظيفة الأصلية في آن واحد، فهي امتداد للوظيفية لأن هذه الأخيرة تمثل المرجعية الفكرية للوظيفية الجديدة على مستويات المنهج، الإطار المفهوماتي، النظري ووحدة التحليل فكلاهما يعتمد في دراسته للظاهرة التكاملية على المنهج التحليلي الإستقرائي، الذي يدرس هذه الظاهرة انطلاقا من جزئياتها وصولا إلى كلياتها ومن خصوصياتها إلى عمومياتها وكلاهما يعتمد على مفهوم التكامل كعملية وكحالة وعلى مبدأ الإنتشار أو التعميم وعلى الكيفيات النظرية للوصول إلى التكامل بين الأطراف المشاركة على المستويين الداخلي والخارجي.

1 - عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 19.

2 - حسين بوقارة، مرجع سابق. ص 30.

على المستوى الداخلي من خلال توافر القيم المشتركة وأهمية العملية التكاملية المكاسب والفوائد، وعلى المستوى الخارجي من خلال عنصر الإكراه (النخب والقوى الخارجية) متخذين بذلك الفاعلين عبر- وطنيين في إطار التفاعلات الاجتماعية الاقتصادية، السياسية والعسكرية الشاملة كمستوى للتحليل، ومن الوظيفة كأداة أساسية للتحليل الوظيفي، وإن كانت الوظيفية الجديدة تركز على التكامل الإقليمي بدلا من التكامل الدولي كما فعلت الوظيفية الأصلية (1).

ولقد طرأت على الوظيفة الأصلية عدة تطورات وإضافات علمية أعطتها فيما بعد مسمى الوظيفية الجديدة، تتطلب لفهما عرض لأهم فرضيات الوظيفية الأصلية لنعرف كيف بدأت الفكرة الوظيفية وماذا كانت افتراضاتها الأولية ؟

أولا : الوظيفية الأصلية Functionalism

أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية، إلى إلقاء الضوء على مدى إفلاس المدارس الفكرية التي شغلت نفسها بقضايا الحرب والسلام في العالم فقد اتضح من ناحية أن الأفكار الخاصة بتوازن القوى والتحالفات الدولية التي ركزت على التسليم المطلق بالحقوق السياسية للدول القومية لا يمكن أن تفضي تلقائيا إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين، وفي الوقت نفسه أثبتت تجربة عصبة الأمم فشل الأفكار المتعلقة بالأمن الجماعي وزعزعت الثقة في المنظمات التي يغلب عليها الطابع السياسي.

وكان من هنا البدء في البحث عن الطريق للوصول إلى وسيلة لتجاوز إطار الدولة القومية والالتفاف حول فكرة السيادة التي أعتبرت مسؤولة إلى حد كبير عن اشتعال الحروب ونشر الدمار في العالم وقد تجسد هذا المجهود النظري من خلال المدرسة الوظيفية الأصلية ومنهجها لتحقيق السلام العالمي والتي أرسى دعائمها " ديفيد متراني " David Mitrany . والتي تجلت بصفة أساسية في كتابه الذي يحمل عنوان : Working Peace System الذي تم نشره خلال الحرب العالمية الثانية عام 1943م.

وحاول متراني بلورة أفكاره لإعطاء نموذج جديد لنظام دولي خال من الإضطرابات ويرى أن الحل يكون بإضعاف سلطة الدولة وسيادتها وتحويل الإهتمام لتعاون الشعوب (2). ونقطة البداية في الوظيفية الأصلية هي أن الدولة كأهم وحدة تنظيمية في النظام الدولي لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للإنسانية. وذلك لسبب واحد وهو تموقعها على رقعة جغرافية محدودة، بينما حاجيات الإنسانية تمتد إلى أبعد من تلك الرقعة الأرضية.

والوظيفة الأصلية تؤكد على أولوية الإقتصاد على السياسة بحيث يرى متراني أن القاعدة الاجتماعية والإقتصادية تمهد نحو الإتفاق في الميادين السياسية، فعندما يتم تنظيم المجتمع الدولي على

1 - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق. ص 245.

2- Reginald j Harrison, Europeinquestion : Theriesop Regional International Integration. London : George Allenand Unwinltd, 1974, p 27.

أساس وظيفي عن طريق تكوين شبكة من المنظمات الدولية متمحورة حول الإحتياجات الأساسية لشعوب العالم بغض النظر عن الإختلافات الموجودة بينها يمكن استئصال جذور النزاعات والحروب بين الدول مما يمهد الطريق نحو السلام العالمي الدائم.

فالوظيفية التقليدية يؤكدون على أساس أن العنف والحروب لا ترجع بالضرورة إلى طبيعة الإنسان الأنانية، لكنها مرتبطة أساسا بالطريقة والظروف التي تتكون وتتطور فيها هذه الطبيعة الإنسانية. وعليه فالأوضاع والظروف الجديدة تؤدي إلى خلق بيئة جديدة يمكن أن تتطور فيها مؤشرات ومحددات التصرف السلمي وعليه فالتعاون بين الدول في مجالات معينة يؤدي إلى التقليل والقضاء على عوامل الإختلاف ومن ثم إنهاء الحروب والنزاعات بينها (1).

إذن الوظيفية الأصلية ترجع سبب العنف واندلاع الحروب إلى العامل الإقتصادي أو ما تطلق عليها بالحاجيات الإنسانية. والوظيفية الأصلية تعتمد على رؤية تقنية واسعة للعلاقات الدولية متحدية بذلك النظام الدولي القائم على الدولة كوحدة تحليل أساسية من خلال سعيها لتحقيق الرفاهية والرخاء، فهي نظرية غير سياسية وإنما تقنية من خلال تركيزها على التعاون بدلا من الصراع عن طريق خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والإهتمامات المشتركة عبر حدود الدول (2).

وقد حددت الوظيفية الأصلية لأجل التعاون وتحقيق السلم الدولي منهجا وظيفيا يقوم على الفرضيات التالية :

1- ينطلق التعاون الدولي من قضايا السياسة الدنيا الإقتصادية والتقنية والتي يمكن فصلها عن قضايا السياسة العليا كالثقافة السياسية ومسائل الأمن الوطني وتلك ذات الأهمية الإيديولوجية والقيمية (3).

2- يقوم المنهج الوظيفي الدولي للتكامل والاندماج على مبدأ التعميم أو الإنتشار Ramification الذي يقتضي أن بدء التعاون الوظيفي الدولي في حقل معين يؤدي بالضرورة إلى خلق مجالات أخرى لهذا التعاون إذ أن بداية التعاون في حقل معين كان ناتجا أساسا عن الشعور بالحاجة الجماعية المشتركة لهذا التعاون، وتحقيق هذه الحاجة سوف يؤدي حتما إلى ظهور حاجات جديدة مرتبطة بالحاجة الأولى أو مكملتها وهكذا إلى أن يتم التكامل الدولي، فالتكامل حسب الوظيفيون هو نتاج مسار مرحلي وتراكمي (4).

3- لتجسيد التعاون إلى واقع ملموس يقترح متراني البناء التدريجي لشبكة من المنظمات الإقتصادية والإجتماعية عبر - وطنية يركز على زيادة الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية وصناع قراراتها مع العمل على إقناع الجماهير بأهمية ولأنها لهذه المنظمات وما يترتب عنه من منافع ومكاسب حتى

1 - حسين بوقارة، مرجع سابق. ص ص، 28-46.

2 - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق. ص 243.

3 - ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت : دار الكتاب العربي، 1985، ص 277.

4 - حسين بوقارة، مرجع سابق. ص 54.

تكون على استعداد لتقبل التكامل الدولي والتكيف معه وفي نظر ميتزاني ينجم عنه تقليص دور الدولة وفقدان مفهوم السيادة لقيمتها الفعلية لصالح المنظمات الوظيفية المتخصصة (1).

وما يمكن استخلاصه أن للمنهج الوظيفي خصائص ومميزات هامة في رؤيته للتكامل الدولي والتي يمكن إيجازها في:

* المرحلية والتدرج.

* الحركة من أسفل إلى أعلى عن طريق إطلاق العملية التكاملية بدءاً بقطاعات فنية محدودة تتوسع تدريجياً ووضع هذه القطاعات تحت سلطة مؤسسية أعلى من سلطة الدول التي تقبل الدخول في هذه العملية.

* تنازل الدول عن جانب من سلطاتها تدريجياً لصالح المؤسسات المشتركة (2).

ثانياً : الإنتقادات الموجهة للوظيفية الأصلية

تعد الوظيفية الأصلية كمنهج نظري للتكامل الدولي وذلك من خلال إنشاء المنظمات الفوق الوطنية الفنية على درجة كبيرة من الأهمية في محاولة منها لإبداع طريقة جديدة عن أداة الحرب في إقامة السلم الدولي وتحقيق الرفاهية وإشباع حاجات الشعوب هذا من جهة، ومن جهة ثانية احتوت الوظيفية على العديد من النقائص وجوانب القصور ويمكن أن نتطرق لجانب منها :

1- لقد أخذ على الوظيفية الأصلية مثالياتها المطلقة من حيث تقسيمها النظري للقضايا- سياسة عليا وسياسة دنيا- وهذا التقسيم لا يمكن أن يحدد نظرياً أو أن يعمم فهو ينتج في الواقع عن رؤية كل سلطة سياسية وتتمينها للقضايا التي تواجهها (3).

2- عند تحليل الوظيفية الأصلية لأسباب الحرب والنزاع، يظهر أنها ركزت على الجانب الإقتصادي والإجتماعي، بحيث ترى أن تدهور مستوى المعيشة والفقر من بين الأسباب الرئيسية، التي تدفع الفرد إلى الميول نحو التصرف العدواني، وهنا يظهر أن هذا التحليل مبسط إلى درجة كبيرة، بحيث أن الخلافات والحروب تعود إلى عدة أسباب معقدة ومتداخلة (4).

1 - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق. ص 244.

2 - حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 38.

3 - محمد سالم طابع، التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل : رؤية تحليلية في ضوء المدرسة الوظيفية الجديدة. في: محمد عاشور، أحمد علي سالم (محرر). التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق. القاهرة : مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005، ص 346.

4 - حسين بوقارة، مرجع سابق. ص 56.

3- الوظيفية الأصلية لم تحدد الكيفية التي يبدأ بها التكامل، لو لم تكن هناك إرادة سياسية فعلية Real Political Will ناتجة عن تحمس صناع القرار للوحدات السياسية المعنية نظرا لأهمية النتائج المترتبة عن عملية التكامل فيما بينها (1).

4- إن قضية تحويل الولاء من الدولة القومية إلى المنظمات الدولية المتخصصة أضحت عملية صعبة ومستحيلة، فرغم تكوين العديد من المنظمات الدولية فإن النزعة القومية بعد الحرب العالمية الثانية كانت أقوى بكثير من أي مؤشر آخر في العلاقات الدولية وما يدعم هذا الإتجاه هو أن أغلبية موظفي هذه المنظمات الدولية يتم توظيفهم من طرف الدول الوطنية، إذن فهم يمثلون هذه الدول داخل هذه المنظمات أكثر من كونهم يسعون إلى خدمة مصلحة دولية مشتركة (2).

الفرع الثاني : الطرح الوظيفي الجديد للتكامل

الوظيفية الجديدة كإمتداد للوظيفية الأصلية ورد فعل لها اعتمدت بشكل واضح على إسهامات " آرنست هاس " Ernest Haas الذي رفض فكرة عزل القضايا التقنية على السياسة كما فعل سابقه ديفد ميتراي (3).

بالإضافة إلى إسهامات العديد من المنظرين الذين ينتمون للوظيفية الجديدة أمثال " اميتاي ايتزيوني " Amitai Etzioni " وكارل دويش " Karl Deutsch و " جوزيف ناي " J.Nye، و "ليون ليندبيرغ" Leon Lindberg وغيرهم، وتمثل كل مساهمة من هذه المساهمات مرجعية فكرية لا يستهان بها للظاهرة التكاملية وخاصة على المستوى الأوروبي، إذ تشكل الوظيفية الجديدة بزعامة " آرنست هاس " الإطار الفكري النظري للمجموعة الأوروبية من خلال تركيزها على خلق مؤسسات مركزية إقليمية لخدمة التكامل الإقتصادي للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية (4).

وترتكز الوظيفية الجديدة على مجموعة من الفرضيات التي يتفق حولها معظم منظري الوظيفية الجديدة على الرغم من تباين تصوراتهم وهي :

1- التكامل يكون بالشروع في القطاعات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في إقتصاديات الدول التي تدخل في المسار التكاملي.

2- الإعتماد على التكامل الجهوي بدلا من التكامل في الإطار الدولي.

¹ - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق. ص 246.

² - حسين بوقارة، مرجع سابق. ص 57، 58.

³ - Paul Viott.R, Mark Kauppi.V, International Relations theory : Realism, Pluralism Globalism and Beyond . 3rd ed. London: Allyn barcon,1999, p 213.

⁴ - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق. ص 247.

3- وجوب إدراج جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في العملية التكاملية (1).

كما يتفق باحثو ظاهرة التكامل من المنطلق الوظيفي الجديد، على الملامح العامة، لهذه الظاهرة، لا سيما وأن اهتمام بعضهم يدور حول الكيفية التي يتم بها تحويل الولاء من مركز إلى آخر إضافة لعنصر أنماط الإتصال بين الوحدات المتكاملة، فطبقا لدويتش وايتزيوني، فإن الشعوب تعلمت اعتبار نفسها أعضاء في مجتمع معين كنتيجة لنماذج الإتصال القائمة داخل تلك المجتمعات والباحثون في التكامل يعتقدون أن السلوك التكاملية - الرغبة لدى الأفراد في التكامل - يعود إلى تماثل في التوقعات سواء الثواب - كالحصول على مكاسب - أو العقاب - رد خطر معين - والملاحظ أن هذه التوقعات تتطور بشكل أساسي بين أفراد النخبة داخل المجتمع سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، ونجاح عملية التكامل يعتمد بشكل أساسي على قدرة النخبة في تدويت Internalize عملية التكامل - أي جعلها هما لها - وتحدد الإتجاه الذي سيسير فيه التكامل وقد استخدم دويتش وايتزيوني وهاس نظرية النظم في تطوير نماذج التكامل، إذ أكد ثلاثتهم على تأثير التكامل في قطاع معين على قدرة الأطراف في تحقيق تكامل في قطاعات أخرى (2).

ووفقا لما تقدم سنعتمد على أعمال كل من آرنست هاس و كارل دويتش واميناى ايتزيوني في طرحهم للتكامل.

أولا : آرنست هاس وتكامل القطاعات

يعد " آرنست هاس " : E.Haas المؤسس الفعلي للوظيفية الجديدة وقد كان متأثرا بتطور التجربة التكاملية في إطار السوق الأوروبية المشتركة، ووظيفية هاس تركز على ثلاثة عناصر أساسية هي :

1- مبدأ التعميم أو الإنتشار الذي يعني أن التكامل في قطاع يؤدي إلى التكامل في بقية القطاعات الأخرى.

2- التسييس التدريجي من خلال الإنتقال من المسائل التقنية - الفنية إلى المسائل السياسية.

3- عنصر الولاء للتنظيم الدولي إقليميا كان أو دوليا لإنشاء العملية التكاملية (3).

ويعتمد هاس في تحليله للتكامل والإندماج على نظرية الجماعة Group Theory التي بمقتضاها يعتقد أن بداية أي تجربة تكاملية يجب أن تقترن بموافقة ومساندة الجماعات والفئات الفاعلة في المجتمع التعددي الديمقراطي، وهذه العملية لا تتطلب موافقة الأغلبية المطلقة في المجتمع ولا تتطلب تجانس الأهداف وهذه الجماعات يمكن أن تكون صناعية، سياسية، عمالية.

¹ - صالح عمر فلاحى، إشكالية التكامل العربي بين التحديات الآنية والأفاق المستقبلية. في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية

لتحسين وتفعيل الشراكة العربية - الأوروبية . [دم.ن] : دار الهدى، 2005، ص 59.

2 - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق. ص 274.

3 - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق. ص 252.

ينتقل هاس بعد هذا إلى المؤسسات التكاملية الرئيسية التي يجب أن ينتقل إليها مركز القرار في مجموعة الدول المعنية بعملية التكامل ويعتقد هاس أن الوسيلة الرئيسية لتدعيم هذه المؤسسات تكمن في الجماعات الرئيسية ذات المصالح داخل منطقة التكامل، وهذا الدعم يمكن المؤسسات من وضع قوانين ومعايير تسيير وإدارة موحدة داخل قطاع معين، لكن تدعيم ومساندة جماعات المصالح يرتكز أساساً على حساب الفوائد التي يمكن أن يتحصل عليها هؤلاء من عملية التكامل فهذه الجماعات مستعدة لتحويل ولائها إلى هذه المؤسسات الجديدة في حالة ما إذا تبين أن مسار التكامل سيعود عليها بفوائد لا يمكن تحقيقها في إطار آخر، وهنا يرى هاس بأنه من المتوقع أن تلعب جماعات المصالح الإقتصادية الدور القيادي لهذه العملية نظراً لأن التكامل يسمح لهم بإيجاد أسواق جديدة والحصول على موارد مالية جديدة وتوسع في مجال الإستثمارات... الخ، التي لا يمكن تحقيقها في إطار النشاط القطري الضيق⁽¹⁾.

ولأن المحاولات الأولى للتكامل تكون في الحقل الإقتصادي لتنتشر فيما بعد لتشمل بقية الحقول الأخرى فالوظيفية الجديدة تفترض وجود قوة دفع مستمرة في اتجاه العمل التكاملي أو ما يسمى بالتدفق الإنتشاري Spill-Over فالعملية التكاملية تبدأ بتحقيق التعاون في أحد الميادين أو القطاعات الفنية ويفترض أن يكون للنجاح المتحقق فيها قوة دفع تكفي لحث قطاعات أخرى على مزيد من التكامل بسبب التشابك بين مختلف القطاعات الفنية، مما يؤدي إلى إزالة الشكوك المتبادلة بين نخب دول التكامل⁽²⁾.

وهذا يعني أن الذين يحققون منافع من المنظمات فوق القومية في قطاع محدد يميلون بشكل ملحوظ إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى.

وبينه هاس إلى أن التعميم لا يحدث بشكل آلي ولكنه مرتبط بإرادة الأطراف واستعدادها للتكيف مع الواقع الجديد من جهة وتعميمها للنجاح في قطاع على قطاعات أخرى من جهة ثانية⁽³⁾.

ويقول هاس >> لكي يتم تحقيق تقدم فعلي في مجال التكامل لابد من التوافق في الإلتزام بين النخبة والقيادة الحكومية حول الأهداف والوسائل، أما إذا كانت العلاقة في هذين المجالين غير مبلورة أو عندما تكون القيادات الحكومية تسعى لأهداف إقتصادية في حين تدعو النخبة إلى اتخاذ إجراءات سياسية جذرية فإن التكامل يصبح واقفاً على أرضية مهتزة، بل إن الوضع قد يكون أكثر تعقيداً إذا كانت القيادات الحكومية مهتمة بقضايا سياسية في الوقت الذي تتطلع فيه النخبة إلى الجانب الإقتصادي<<⁽⁴⁾.

لذلك لابد من حدوث توافق وتوازن بين الجانبين حتى لا يحدث تراجع أو انتكاسة لمسار التكامل Spill-Back ولأجل استمرار التكامل لابد من تحقيق توازن بين التقدم في المستويين الإقتصادي والسياسي، فوجود تطور إقتصادي فقط يصعب استمراره دون مستوى مناسب ومواز من التطور

1 - حسين بوقارة، مرجع سابق. ص 66، 67.

2 - محمد سلمان طابع، مرجع سابق. ص 347.

3 - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق. ص 287.

4 - المرجع نفسه. ص 289، 290.

السياسي يدفعه ويعززه، فالتوجه الإقتصادي يتأتى ويتحدد عبر إطار وموقف سياسي مقابل، فتوافق التوافق السياسي أو انعدامه يمكن أن تكون له آثار دافعة أو تفكيكية والتي عبرت عنها النظرية بمصطلح Spill-Back⁽¹⁾.

ويتفق هاس مع دعاء الوظيفة الجديدة في قولهم أن الولاء السياسي هو نتيجة للرضا عن انجاز مؤسسات العمل الإقتصادي المشترك وهذا ما ينتج جماعة سياسية Political community التي يعتقد هاس أنها الهدف الإسمي والنهائي لأي تجربة تكاملية، وهي المرحلة التي يظهر فيها الأفراد والجماعات ولاء أكبر للمؤسسات السياسية المركزية أكثر من ولائهم لأي سلطة أخرى وهذه المرحلة التي يهدف التكامل إلى تحقيقها⁽²⁾.

فالتكامل في معناه النهائي هو العملية التي يجري فيها رفع مستوى المصالح المشتركة بين الدول. وفي رأي هاس أن تعميم التكامل الإقتصادي إلى تكامل سياسي يعتمد على ثلاثة مجموعات من المتغيرات التي يبدو أنها تتدخل في إمكانية تحقيق ما نسميه بالإتحاد السياسي انطلاقاً من قاعدة الإتحاد الإقتصادي.

– المجموعة الأولى : المتغيرات القاعدية مثل حجم الوحدات ، التعددية الإجتماعية داخل الوحدات [أديان، لغات، قوميات الخ]، الإتساق النخبوي، معدل التعامل بين الوحدات⁽³⁾.

– المجموعة الثانية : متغيرات الإتحاد الإقتصادي وتضم حجم السلطة المفوضة، مستوى المشاركة في أعمال الحكومة وأهدافها⁽⁴⁾.

– المجموعة الثالثة : وهي خاصة بشروط المسار Process وتحتوي على نوعية عملية اتخاذ القرار ووتيرة نمو المبادلات، تأقلم وتغير سلوك الأفراد والمجموعات والحكومات.

ويرى هاس أن هياكل وأجهزة الجماعة السياسية الجديدة لا يجب أن تكون مختلفة من ناحية شكلها وتنظيمها عن الأجهزة والهياكل التي تتميز بها الوحدات السياسية المعنية بعملية التكامل والإندماج، فالإختلاف الوحيد يكمن في المجال والأهمية بالنسبة لتحسين حياة الأفراد والجماعات داخل هذه الوحدات⁽⁵⁾.

1 – محمد سالمان طابع، مرجع سابق. ص ص، 347، 348.

2 – حسين بوقارة، مرجع سابق. ص 68.

3 – جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق. ص 288.

4 – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق. ص 251.

5 – حسين بوقارة، مرجع سابق. ص ص، 68، 69.

ثانيا : كارل دويتش ودور الإتصال في التكامل

يعتبر " كارل دويتش " Karl.w.Deutsh من بين المنظرين الأوائل الذين ساهموا في تطوير التكامل الجهوي Regional Integraion ، وهناك ارتكازين حقيقيين لعمل الأستاذ كارل دويتش .
1- تأثره الكبير بنظريتي الإتصال والنظم مستفيدا من دراسات وأبحاث " نوربرت وينر " Norbert Wiener و " تالكوت بارسونز " Talcott parsons في المجال السوسيولوجي كون أن هذه الدراسات تتعامل مع التكتلات الإجتماعية كمنظمات لا كمجتمع لأفراد، وعنصر الإتصال هو الرابطة التي تنشئ هذه المنظمات الإجتماعية.

2- الإرتكاز عمليا على دراسة منظمة شمال الأطلسي **The North Atlantic Area** (1)
انطلاقة كارل دويتش كانت من التركيز على عامل الإتصال ويعتقد أن هذا العامل هو العنصر الأساسي لتحقيق التكامل بين المجتمعات السياسية ويعبر عن هذا بقوله:

>> إن الأقطار أو الدول ليست إلا حشودا من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الإتصالات ونظم النقل بينها وتتفصل عن بعضها بأراض قليلة السكان أو خالية إلى حد ما والشعوب تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها من أجلها، ولذا فإن الحدود تمثل المناطق التي تتناقص فيها الكثافة السكانية والإتصالات بشكل كبير، وحتى يمكن أن نطلق اصطلاح بلد أو دولة فإنه لا بد من وجود اعتماد متبادل ومباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة بين الأفراد << (2).

ويربط دويتش عنصر الإتصال بتاريخ العلاقات بين الوحدات السياسية المعنية بالتكامل، فكلما تميزت هذه العلاقات بالود والتعاون كلما أدى ذلك إلى تفعيل قنوات الإتصال فالعلاقات الودية، تعمل على تمتين الروابط والأواصر بين الدول وتزيد من رغبة وإلحاح الأطراف نحو التكامل وتكون الوحدات السياسية المتاخمة لبعضها البعض أوفر حظا في مسألة تدفق الإتصالات والمعلومات فيما بينها من تلك التي تقع في مساحات جغرافية متباعدة عن بعضها البعض، وهنا يبرز الدور الفعال للعامل الجغرافي في تحقيق التكامل بين الوحدات السياسية من خلال عنصر الإتصال (3).

وبالإضافة إلى مساهمة دويتش في تطويره لنظرية الإتصالات الإجتماعية ساهم بنظرية جديدة وهي نظرية المبادلات والتي تهتم بمجالات التداخل بين أعضاء المجتمع الدولي، ففي رأيه أن وجود مبادلات متينة وسريعة وقابلة للتطور بين هذه المجموعة من الدول يشكل الركيزة الأساسية لأية عملية تكامل ويضيف أنه لتقييم أي تنظيم سواء كان دوليا أو جهويا فإنه يجب علينا قياس حجم، محتوى، مجال، ووتيرة التبادل الذي يتم بين أعضائه فبالنسبة لدويتش فإن توفر عامل الإتصال والمبادلات بين مجموعة من الدول سوف يسهل من عملية التكامل بينها.

1 - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق. ص 260.

2 - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق. ص ص، 275، 276.

3 - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق. ص 262.

فالتكامل في نظر دويتش عبارة عن تحقيق وبلوغ الشعور بالإنتماء إلى الجماعة السياسية داخل رقعة جغرافية معينة وبواسطة مؤسسات وتصرفات عملية كفيلة لضمان - في الأمد البعيد - الإعتماد الجماعي المتبادل والتحول الإجتماعي السلمي، فهذا الشعور بالإنتماء الجماعي لهذه الجماعة السياسية الجديدة يعني اقتناع القادة والشعوب بالجماعة واعتقادهم بأن كل مشاكلهم يجب أن تحل عن طريق التحول السلمي داخل هذه الجماعة (1).

فغاية التكامل عند كارل دويتش هو تكوين مجتمع آمن يضم الوحدات المتكاملة.

ثالثا : اميتاي ايتزيوني وفرضيات التوحيد السياسي

يقع عمل الأستاذ ايتزيوني ضمن موجة السياسة المقارنة، حيث ركز دراسته على الوحدة

السياسية التي قامت بين دول محددة وهي :

1- فدرالية دول الكرايبب 1958م-1962م.

2- جمعية الدول الإسكندنافية 1953م-1964م.

3- اتحاد الجمهورية العربية : 1958م-1961م.

4- السوق الأوروبية المشتركة : 1958م-1964م (2).

وقد استخلص ايتزيوني من خلال دراسته للتجارب الوحدوية الأربعة إلى النتائج أو الفرضيات

التالية :

أ- فرضية أهمية النخبة الخارجية: إذ رأى أن النخبة الخارجية تشجع وتدعم عملية التوحيد، إذا تطابقت أهدافها مع أهداف النخبة المحلية أو الداخلية في الدول التي تسعى للتوحيد.

ب- فرضية الإتحادات الفاعلة هي المحكومة بنخبة النظام لا بنخبة الفرد وفي هذه الفرضية يفضل ايتزيوني ضآلة عدد النخب.

ج- كلما كانت المنفعة الناتجة عن مبادرة وتوجيه النخبة أكبر كلما تدعمت الهوية الإجتماعية للإتحاد أكثر كلما كانت احتمالات النجاح أكبر.

د- البطء في جهود التوحيد يكون أكثر فاعلية عندما تكون قوى معارضة الوحدة كبيرة ومؤثرة، والإسراع في الخطوات يكون أكثر فاعلية عندما يصل الإتحاد إلى المرحلة النهائية.

1 - حسين بوقارة، مرجع سابق. ص ص، 63، 64.

2 - المرجع نفسه. ص 72.

و- إن مكافئة الحصول على المنافع أكبر قدر ممكن من الوحدات الرئيسية والفرعية المشاركة في الإتحاد هو عامل هام لدفع النجاح لحدده الأعلى، إذ أن توزيع المنافع يساهم في اتساع دائرة التأيد حيث يصبح لدى الأطراف منافع مكتسبة تساهم في تصليب موقفها عند مواجهة الإتحاد لأية أزمات (1). ما يلاحظ على الفرضيات أو النتائج المستخلصة عند ايتزيوني أن النخبة هي المحرك الأساسي لعملية التكامل، ويقصد بها نخب النظام وهي نخب منفعية، نخب تعريفية، نخب عسكرية إكراهية.

رابعاً : انتقادات الوظيفة الجديدة

على اعتبار أن كل أفكار الموظفين الجدد متعلقة بتطور مسار التجربة الأوروبية والتي تمر الآن بمرحلة تقويم وتجسيد فإنه من الصعب توجيه انتقادات للوظيفة الجديدة ومع ذلك هناك بعض الحقائق التي أثبتت قصور بعض الطروحات النظرية منها:

1- لم تثبت دائماً صحة الافتراض بتطور العملية التكاملية في اتجاه التصاعد عن طريق الانتشار (Spill-Over) وإنما يمكن أن تحدث انتكاسة إذا تفاقمت المشاكل في قطاع معين، مما قد يؤدي إلى بداية موجة من الانحسار في العملية التكاملية (Spill-Back) (2).

2- إهمال موضوع الصراع الذي يلعب دوراً في التكامل أو الوحدة، على الرغم من أن دراسي الصراع بحثوا دوره في التكامل، أي أن دراسي التكامل أهملوا موضوع الصراع في حين ركز دارسو الصراع على دوره في التكامل (3).

3- لم يأخذ الموظفون الجدد بعين الاعتبار دور البيئة الدولية، في حين ركزوا انتباههم على الوظائف والعمليات أو بنى التجمع الإقليمي، فمواقف الأفراد والدول وكذلك أهدافهم الإقليمية والاتفاقات التي يتوصلون إليها والعمليات التي يلزمون بها أنفسهم هي عوامل مهمة في تفسير التكامل إذ أن المناسبة كبيرة لتوسيع تحدي الأعضاء الفواعل المجبرون أو المخيرون من طرف البيئة الدولية، فهم وحدات عضوة في النظام الفرعي الإقليمي للعلاقات الدولية والذي بدوره يؤثر ويتأثر بالنظام الدولي ككل (4).

المطلب الثاني : المؤسساتية الليبرالية الجديدة

يعتبر بروز العديد من الدراسات في الحقل الأكاديمي أهم السمات البارزة في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، فنجد المقاربات النظرية التي ظهرت في هذه الفترة تركز على التحولات التي رافقت نهاية الحرب الباردة.

1 - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق. ص ص، 282، 283.

2 - حسن نافعة، << تجربة التكامل والوحدة الأوروبية هل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي >>، المستقبل العربي. العدد 135،

1991، ص ص، 23-31.

3 - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سابق. ص 303.

4 - عامر مصباح، مرجع سابق. ص ص، 89، 90.

ولقد عرفت المقاربة الليبرالية تطورا بظهور المقاربة الليبرالية الجديدة، والتي جاءت نتيجة لتحولات عديدة حاسمة وعميقة شهدتها المجتمع الدولي منذ منتصف الثمانينات وحدثت أهم هذه التحولات على ثلاث مستويات :

1- تركيبة المجتمع الدولي : ويتمثل في تزايد عدد المنظمات الإقليمية والدولية والحكومية وغير الحكومية مع اختفاء بعض الدول والأحلاف كالإتحاد السوفياتي سابقا، وحلف وارسو، وتغيرت بنية مجلس الأمن حيث حلت روسيا الاتحادية محل الإتحاد السوفياتي سابقا ودول أخرى تطالب بالعضوية كألمانيا.

2- تغير نمط التفاعل : كتراجع مؤشرات المنافسة العسكرية نحو المنافسة الاقتصادية وإحلال القطاع الخاص بدلا من القطاع العام بنسبة هامة من اقتصاديات العالم.

3- التغير في قيم التعاون : إحلال التعاون بدل الصراع وذلك عن طريق تحول التعاون مع المشكلات الدولية من منطق التنافس والهيمنة إلى التعامل معها على أساس تسويتها بأفضل الأساليب الإدارية كالمساومة⁽¹⁾.

وعموما أهم ما طورته المقاربة الليبرالية الجديدة هو مفهوم الإعتماد المتبادل ثم طورت العلاقة الكلاسيكية بين الديمقراطية والسلام ثم أعادت إحياء دور المؤسسات في العلاقات الدولية من خلال المقاربة المؤسساتية الليبرالية الجديدة، حيث أصبحت تركز بشكل أكبر على الطريقة التي يستطيع فيها التعاون الدولي أن يتغلب على النتائج السلبية للفوضى، وكان ذلك من خلال البحث في موضوع تأثير المؤسسات الدولية في سلوك الدول، ضمن حالة من الفوضى الدولية، حيث اعتقد أصحاب هذه النظرية بدور المؤسسات في التغلب على الفوضى وتحقيق التعاون.

الفرع الأول : المبادئ والفرضيات

أولا : مبادئ المؤسساتية الليبرالية الجديدة

يمكن تركيز المبادئ الجوهرية لهذه النظرية في المبادئ الأربعة التالية:

1- الطرف الفاعل Actor

يعتبر أنصار هذا التوجه أنه من المسلم به أن الدولة ممثل شرعي للمجتمع ومع أن روبرت كيوهان أكد على أهمية الأطراف الفاعلة من غير الدول في عمله السابق عن التعددية، فإن فهمه للمذهب المؤسسي الليبرالي الجديد يقر بأن الأطراف الفاعلة من غير الدول تخضع للدول.

1 - طروب بحري، << التكتلات الإقليمية في ظل النظام الدولي الجديد دراسة لعشرية ما بعد الحرب الباردة >>. مذكرة

ماجستير. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2003). ص ص، 144، 145.

2- البنية Structure

يسلم الليبراليون بشكل عام بالوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي، لكن الأمر الحاسم هو أن الفوضى لا تعني أن التعاون بين الدول شيء متعذر، كما يبين وجود الأنظمة regimes الدولية وانتشارها والخاصة هو أنه يمكن للأنظمة والمؤسسات الدولية أن تطف الفوضى من خلال خفض تكاليف التحقق، وتعزيز المعاملة بالمثل وجعل معاقبة الإبتعاد عن المعايير أسهل تنفيذاً.

3- العملية Process

إن التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي في ازدياد وهنا يعتبر الإتجاه المستقبلي للإتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة للمذهب المؤسسي الليبرالي - الجديد.

4- الحافز Motivation

تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل، وبعبارة أخرى فإن " المكاسب المطلقة أكثر أهمية من المكاسب النسبية " (1).

ثانياً : فرضياتها

السؤال المحوري للمؤسسات الجديدة يدور حول : كيفية الشروع في التعاون والمحافظة عليه في ظروف الفوضى وما يسهل هذه المهمة هو إنشاء المؤسسات والمنظمات الدولية. وتعتمد المؤسسات الليبرالية الجديدة على مجموعة من الفرضيات أهمها :

1- أنصار هذه النظرية يؤكدون الحاجة إلى الأنظمة والمؤسسات للتغلب على المشاكل التي يولدها النظام الدولي الفوضوي.

2- الدول لاعبة عقلانية وموحدة وهي المسؤولة عن إقامة الأنظمة.

3- تزدهر الأنظمة على أفضل وجه عندما يشجعها ويحافظ عليها مهيمن النوايا، وأنشطة الطرف المهيمن في النظام الدولي يمكن مقارنتها مع دور الدولة عند تناول فشل السوق (السوق كأداة للتحليل).

4- الأنظمة والمؤسسات تظهر كنتيجة لسعي الدول إلى التغلب عن الضغط الدافع لها للتنافس في ظل ظروف الفوضى وهذا ما يفسر ظهور العديد من التجمعات الإقتصادية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

5- يرى كيوهان أن النظام التجاري الحر يوفر الحوافز للتعاون لكنه لا يضمنه، فهو يميز هنا تمييزاً هاماً بين التعاون والإنسجام فهو يقول أن التعاون ليس شيئاً تلقائياً بل يحتاج إلى التخطيط.

6- يؤكد المؤسساتيون على وجود منافع مطلقة من التعاون الدولي بتحقيق الحد الأقصى من المنافع الإجمالية للأطراف كافة، فهم يعتمدون في تحليلهم على الإقتصاد الجزئي ونظرية المباريات (2).

1 - جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. (تر : مركز الخليج للأبحاث). دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 338.

2 - المرجع نفسه. ص ص، 338-510.

الفرع الثاني : التفسير المؤسسي الليبرالي الجديد للتعاون الدولي

تفترض المؤسسات الليبرالية الجديدة أن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص اللابينية التي تكتنف السلوكات الدولية .

فنظرية النسق الوظيفي عند روبرت كيوهان وأغلب الإتجاهات المؤسسية (أعمال ستيفن كراسنر 1983م، دونكال سنغال 1986م) يشتركون مع الواقعية (وولتز 1979م) في الإفتراضات القاضية بأن الدولة فاعل موحد وعقلاني لها خيارات ثابتة، فهي تعتبر فاعلا أساسيا في السياسة الدولية والمكاسب الدولية تتجه نحو التعاضم نتيجة لبعض أنماط التفاعل الإستراتيجي، والمحددات الأساسية لتغيير في سلوك الدولة هو التغيير الثابت في بنية النظام الدولي وكيوهان يركز على أهمية اللابينية والمعلومات ويستقيها من الصفقات والمكاسب، فالمؤسسيون يركزون على المباريات ذات المحصلة الإيجابية ويشددون على أهمية المعلومات كوعاء لبنية النظام الدولي⁽¹⁾.

والتفكير المؤسسي يؤكد على أن وحدات النظام الدولي في سلوكها الخارجي وهي تسعى لتعظيم مكاسبها تعتمد مبدأ التعاون، وهي تقدم على ذلك حينما ترى أن هذا الإجراء يسمح لها بالحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب المطلقة.

ومن أجل ضبط تفاعلاتها ومراقبة سلوكها التعاوني تؤسس الدول الأنظمة الدولية والمنظمات التي تندرج ضمن المفهوم العام للمؤسسات الدولية وتوكل للمؤسسات الدولية عدة وظائف يعددها كيوهان Keohane في أربع نقاط :

- 1- تخفيض تكاليف عقد الصفقات لصالح عقد اتفاقيات وضمن احترامها والإلتزام بها.
- 2- إرساء الشفافية وما يترتب عنها من إرساء الثقة.
- 3- تزويد الأعضاء بأدوات مناسبة لحل الخلافات.
- 4- توفير المساعدة والدعم التقني لأجهزة اتخاذ القرار⁽²⁾.

وباختصار فإن المؤسسيون يرون بأن المؤسسات كالقائم بالوساطة وكوسائل لإحراز التعاون داخل النظام العالمي، إذن الأنظمة والمؤسسات تساعد الحكم التنافسي والنظام العالمي الفوضوي وتشجعهما، ومن حين لآخر تفرض التعددية والتعاون كوسائل لصيانة المصالح الوطنية⁽³⁾.

1 - أندري مورافيسك، << الفدرالية والسلام : منظور ليبرالي بنيوي >>، مجلة علم السياسة والعلاقات الدولية. (تر: عادل زقاغ). 2005، ص 30.

2- Jean-Jacques Roche, *Op.Cit*.pp.93,94.

3- John Baylis, Steve Smith, *The Globalization Of World Politics*. 3rd Edition. Newyork: Oxford University Press, 2001, P 213.

يركز المؤسساتيون الليبراليون في الصعيد الإقتصادي على الطريقة التي تسمح بها الأنظمة والمؤسسات للدول أن تتغلب على معوقات التعاون والتي يفرضها التركيب الفوضوي للنظام الدولي، حيث تنشأ الحاجة إلى الأنظمة لأن هناك دائما خطرا في النظام الفوضوي من غلبة الإستراتيجيات التنافسية ولذلك يركز تحليلهم على طرق ردع الإستراتيجيات التنافسية.

وقد اتبع المؤسساتيون الليبراليون طريقتين مختلفتين في محاولتهم توضيح ظهور المؤسسات والأنظمة فقد اعتمدوا على : نظرية الألعاب (معضلة السجين)، و على عمل المختصين بالإقتصاد الجزئي وذلك من خلال كون الوحدات الإقتصادية تنافس عن طريق آليات السوق الحرة، حيث تستخدم السوق كشيء للنظام الدولي الفوضوي في ظروف السوق (ظروف دولية)، حيث يقل إنتاج الحسنة العامة ويزيد إنتاج السيئات العامة، وبظهور مشاكل عامة هنا لا بد من ظهور تعاون بدل تنافس من خلال هيئة متدخلة أكبر، بمعنى ظهور مشاكل عامة تستدعي حلول مشتركة، وهذه الآلية تظهر عند فشل السوق بالنسبة لنظرية الإقتصاد الجزئي أي يصبح على اللاعبين الإقتصاديين التعاون بدل التنافس.

والهيئة المتدخلة تتمثل في الطرف المهيمن الذي يستطيع أن يستخدم القوة للضغط على الدول الأخرى لكي تتعاون وتراعي نظاما ما، ويقول كيوهان في هذا الصدد >> إن النظام التجاري الحر يوفر الحوافز للتعاون لكنه لا يضمنه، وإن التعاون ليس شيئا تلقائيا بل يحتاج إلى التخطيط والمفاوضات <<، فالتعاون حسبهم من منجزات الأفراد والمؤسسات وليس جزء من النظام الطبيعي.

وعلى الصعيد السياسي فإن الدول القوية ضمن النظام الدولي تستطيع استعمال وضغط المذهب المؤسساتي كوسيلة لضم الدول غير الليبرالية سابقا إلى النظام العالمي الليبرالي وكذلك عليها التوجه إلى إقتصاد السوق، بمعنى عليها أن تثبت أهليتها الليبرالية، وقد طبقت هذه العملية في العلاقات بين الدول الشيوعية سابقا والإتحاد الأوروبي، والهدف الذي ترمي إليه الدول الغربية في استخدام الضغط المؤسسي هو التلاقي الإقتصادي الكلي السريع بين الدول الراغبة في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي واقتصاديات الدول الأعضاء القائمة.

بالنسبة للعلاقات مع العالم الثالث حيث تقل احتمالات ضغط مؤسسي إقليمي فإن أنجح الوسائل هي الإشرافية Conditionality أي السياسات التي يتعين على الدول النامية إتباعها مقابل المزايا الإقتصادية مثل القروض أو الإستثمارات وشرط تحرير وخصخصة القطاع الإقتصادي، الحكم الصالح والإلتزام بحقوق الإنسان، وهذا ما حدث مع نهاية الحرب الباردة (1).

الفرع الثالث : الإنتقادات الموجهة للنظرية

قدمت لهذه النظرية انتقادات عديدة يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- 1- منظور متفائل أعطى للتعاون في العلاقات أبعاد كبيرة تعبر دائما عن رغبة الدول شعوبا أو حكاما في التعاون بل في تحقيق المصالح.
 - 2- دور المؤسسات الدولية كثيرا ما يتوقف على دور الدول التي تعتبر المحرك الأساسي لها.
 - 3- ترى أن عودة الإقتصاد والقيم عامل ايجابي غير أن هذه النظرية لا يؤيدها الكثير، وذلك من خلال سعي الدول أو التكتلات الإقليمية للمحافظة على ذاتها.
- وعلى الرغم ما تقدم فإن المنظور الليبرالي عمل في ترسيخه لفكرة التكتلات الإقليمية حيث ذهب الأستاذ " تشمبيل " E.Jempiel بأن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية جاء نتيجة لإنشاء منظمات على المستوى الإقليمي، كالمجموعة الأوروبية واعتبر أن تأثير هذه المؤسسات هو كتأثير الديمقراطية والاعتماد المتبادل في نشر السلام⁽¹⁾.
- كما أكدت على هذا المعنى النظريات الوظيفية في التكامل والاندماج الدولي.

¹- Androw Moravisik, << Federalism And Peace >> Site internet: <http://www.usruni.de/inis/zip>.

خلاصة الفصل الأول

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية الدولية باتجاه التكامل الاقتصادي هذه الظاهرة التي عرفت توسعا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للتطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم في هذه الفترة، والتي فرضت على الدول الاتجاه نحو التكامل وإنشاء التكتلات الاقتصادية، ولعل السبب الأساسي يكمن في محاولة تحقيق أهداف اقتصادية - إنمائية وأهداف سياسية- أمنية لأجل الوصول لتحقيق الغاية الكبرى للتكامل وهي التنمية الاقتصادية والأمن، وذلك من خلال إتباع خطوات اقتصادية متدرجة تبدأ من منطقة التجارة الحرة ثم اتحاد جمركي، سوق مشتركة، اتحاد اقتصادي وأخيرا اندماج اقتصادي تام يمهد للوحدة السياسية.

وقد عرف التكامل الاقتصادي والذي هو تكامل إقليمي بالأساس في مسار تطوره مرحلتين متميزتين :

1- مرحلة الإقليمية القديمة والتي تجسدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الحرب الباردة ويركز هذا النوع من الإقليمية على العامل الجغرافي والتجانس الاقتصادي كأساس لقيام التكامل والتكتلات الاقتصادية.

2- مرحلة الإقليمية الجديدة بدأت مع مطلع التسعينات وترتكز على العامل الاقتصادي لقيام التكتلات، وقد يقوم هذا النوع بين دول متفاوتة في النمو الاقتصادي (شمال-جنوب) وشهدت هذه المرحلة إعادة إحياء لبعض التجمعات القديمة.

وموازاة مع هذا التوجه والإهتمام بظاهرة التكامل على المستوى الواقعي كان هناك اهتمام أكاديمي علمي نظري حاول أن يؤسس لظاهرة التكامل، ويعود الإسهام الأكبر للمدرسة الوظيفية بشقيها الأصلي والجديد، حيث قدمتا منهج وظيفي لتحقيق التكامل من خلال التكامل في مجالات السياسة الدنيا وصولا إلى مجالات السياسة العليا وضرورة الشروع في القطاعات الحيوية لإقتصاديات الدول المقبلة على التكامل، وكذلك إدراج جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في العملية التكاملية.

وقد أكدت الوظيفية الجديدة وهي التي تم اعتمادها للدراسة على أولوية التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل الدولي الذي دعت إليه الوظيفية الأصلية.

كذلك ساهمت المقاربة المؤسسية الليبرالية الجديدة التي ساهمت موجة الإقليمية الجديدة مع نهاية الحرب الباردة للتنظير لظاهرة التكامل من خلال البحث في تأثير المؤسسات الدولية ضمن الفوضى الدولية على سلوك الدول والدفع بها نحو التعاون والتكامل بدل الصراع والتنافس، حفاظا على مصالحها الاقتصادية.

الفصل الثاني

التكامل الإقليمي المغربي: مراحل وتطورات

منذ النصف الثاني من القرن العشرين تسارعت الأحداث بشكل لم تعرف البشرية مثيلا لها في تاريخها سيما في مجالي العلم والتكنولوجيا، وقد ساهمت هذه الأحداث في إعادة قولبة الأنماط المعيشية والتفكير والسلوك في الدول الغربية، وما كان ذلك ليحدث لولا التحديات التي دفعت قادة هذه الدول إلى إيجاد صيغ جديدة للعلاقات فيما بينها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من شأنها محو مظاهر الحروب من الذاكرة الأوروبية وإشاعة ثقافة السلم والوصول بالفرد إلى أعلى درجات الرفاه.

إلا أن هذه الأهداف النبيلة لم تظهر بنفس الدرجة في السياسات التنموية التي انتهجتها غالبية الدول النامية ومنها الدول المغاربية ولذلك كانت جهود الأنظمة المغاربية في الوحدة والتكامل متواضعة ونتائجها كانت مخيبة لآمال وطموح شعوبها، ومع ذلك فمن الطبيعي أن يزداد الإنشغال لدى صانعي القرار والمهتمين بالقضايا التنموية، نظرا لما لهذه الأخيرة من أهمية في استقرار الأنظمة السياسية وتوفير الفرص لإستغلال الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، وهي في الدول المغاربية وفيرة وكفيلة بإحداث نقلة نوعية في تحقيق الكرامة والحرية والإنعتاق من الهيمنة والتخلف.

إن المتأمل في المجتمع الدولي المعاصر يلاحظ ظهور سياسات التكامل الجهوي وأنماط من الشراكة بين الدول المتقدمة والدول النامية وفي الحقيقة فإن الغرض من تبني هذه السياسة أو تلك كان وما يزال يتمثل في تذليل الصعوبات التي عجزت الدولة القطرية على حلها منفردة وكذلك في محاولة منها للحاق بالركب الإقتصادي العالمي قبل فوات الأوان.

وفي هذا الفصل سيتم التركيز على تجربة التكامل المغاربي من خلال أهم مراحلها وتطوراتها وأهم العوامل التي ساهمت في ظهورها ومحاولة الوقوف على أهم إنجازات هذه التجربة.

المبحث الأول : الإطار الجغرافي والبعد التاريخي لمشروع التكامل المغربي

تتطلب دراسة أي تجمع إقليمي تقديم المعطيات التي يتوفر عليها، لذلك رأينا من الضروري تقديم بعض المعطيات الجغرافية والتاريخية لمنطقة المغرب العربي باعتبارها ضرورية لدراسة التكامل المغربي.

المطلب الأول : الإطار الجغرافي للتكامل المغربي

التكامل الإقليمي لا يمكن أن يتم إلا في إطار جغرافي معين، حيث تصبح الجغرافيا مجالا طبيعيا للتكامل بين الدول، ولكل مجالات الحياة مشكلة بذلك مجالا حيويا للدول ذات العلاقة (علاقة التكامل).

ومن الواضح أن تأثير الجغرافيا لا يقتصر على مجرد الإمتداد أو التوصل المكاني بين البلدان المنفردة بين أراضيها وفضاءاتها بل إن الإمتداد أو التوصل يشكل أساسا لتكوين وحدات ومنظومات جغرافية من مستويات مختلفة، فهو ليس مجرد امتداد كمي بل توصل وتكامل للخصائص الجغرافية الرئيسية: الموقع، التضاريس والمساحة... الخ ومهما كان اختلاف وتنوع هذه الخصائص فإن هناك درجة عالية من التماثل في إطار المنطقة أو الإقليم الجغرافي التي تنتمي إليه دول التكامل بحيث يكون التماثل تعبيراً عن وحدة الإقليم (كونه إقليم جغرافي معين)، وأساسا للتكامل بين دوله، والتنوع وسيلة لتعزيز وتطوير هذا التكامل⁽¹⁾.

الفرع الأول : موقع إقليم دول المغرب العربي

تذكر موسوعة المغرب العربي أن لفظ بلاد المغرب هو مصطلح يطلق على كل البلاد الإسلامية الممتدة من حدود مصر العربية حتى ساحل المحيط الأطلسي وتضيف أن اسم المغرب يتناول كل الأقاليم العربية من الشمال الإفريقي.

وذكرت الموسوعة أنه وإن كانت لفظة المغرب قد حددت في بعض الأحيان بإشتمالها على تونس، الجزائر والمغرب أو ما يعرف بإسم المغرب العربي الكبير فإن مدلولها التاريخي، منذ القرن السابع الميلادي كان يتناول حسب ما روته مصادر المؤرخين والجغرافيين القدامى كل الأقاليم الواقعة بين مصر من الشرق والمحيط الأطلسي في الغرب⁽²⁾.

وتقع منطقة المغرب العربي بالتحديد في شمال قارة إفريقيا بين دائرتي عرض 15°-37° شمالا وخط طول 16°-25° شرقا وتشرف على الجناح الغربي للوطن العربي⁽³⁾.

1 - علي القزويني، مرجع سابق. ص 314.

2 - عبد الفتاح مقلد الغنيمي، موسوعة المغرب العربي. القاهرة : مكتبة مدبولي، 1994، ص ص، 15، 16.

3 - محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية المعاصرة. الأردن : دار الأمل للنشر والتوزيع، 1998، ص 130.

تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها شمالا بساحل طوله 4837 كلم وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله 3146 كلم ويحدها من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي وتضم منطقة المغرب العربي الدول الخمس التالية : الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا.

فالجزائر تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله 1200 كلم يحدها النيجر ومالي وموريتانيا جنوبا تونس وليبيا شرقا المغرب غربا. وتقع ليبيا وسط شمالي إفريقيا بين المشرق والمغرب العربيين يحدها من الشرق مصر والسودان و من الغرب تونس والجزائر و من الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1800 كلم من الجنوب النيجر وتشاد.

أما تونس فتقع في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1300 كلم، يحدها من الجنوب والشرق ليبيا ومن الغرب الجزائر.

المملكة المغربية تقع في الجزء الشمالي الغربي من إفريقيا يحدها من الشمال البحر المتوسط بساحل طوله 537 كلم والممتد على واجهة المحيط الأطلسي بطول يصل إلى حوالي 2446 كلم، يحدها من الشرق الجزائر ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب الصحراء الغربية. أما موريتانيا فتقع في الجزء الشمالي الغربي من القارة الإفريقية يحدها من الشمال الجزائر ومن الجنوب نهر السينغال ومن الشرق مالي ومن الغرب الصحراء الغربية والمحيط الأطلسي الذي تطل عليه بساحل يصل طوله حوالي 700 كلم⁽¹⁾.

فموقع بلاد المغرب العربي جعل منها منطقة استقطاب حضاري وتنافس دولي، فهي دوما معرضة لضغوط خارجية، بدءا بالرومان وانتهاء بالهيمنة الأوروبية المعاصرة هذا ولعل نظرة متفحصة في خريطة العالم السياسية تحدد لنا مواصفات موقع بلاد المغرب فهي تتوغل في إفريقيا قارة المستقبل والإمكانات الخام، وتفتتح على أوروبا حيث مركز الثقل الصناعي والتأثير الحضاري المعاصر وتتصل بالمشرق العربي وباقي الأقطار الإسلامية، وهذا ما جعل بلاد المغرب العربي تكتسي أهمية قصوى وبعدا دوليا في مجال التوازنات الإقليمية والعلاقات الدولية⁽²⁾.

1 - جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي : دراسة قانونية سياسية. [د.م.ن] : دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 22، 23.

2 - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية. بيروت: دار

الفرع الثاني : تضاريس ومساحة المغرب العربي

طبيعة تضاريس بلاد المغرب العربي جعلت منها منطقة جغرافية واحدة تتألف في مجملها من إقليم ساحلي خصب وهضاب قارية رعوية في الوسط وامتداد صحراوي شاسع في الجنوب، تتخللها سلاسل جبال الأطلس في شكل كتل جبلية متعاقبة من ساحل البحر في الشمال وحتى حافة الصحراء في الجنوب، مع ارتفاع نسبي بالمغرب الأقصى جبل طوبقال 4165 م، وبعض أقاليم الجزائر جبل الشلية 2328 م، وهذا ما أعطى للمنطقة المغاربية صفة إقليم متكامل يغطي مساحة شاسعة، حيث تبلغ مساحة الجزائر 2381740 كلم²، تونس 163610 كلم²، ليبيا 1775500 كلم²، المغرب 446550 كلم²، موريتانيا 1030700 كلم² وهذا ما يجعل بلاد المغرب يمثل هذا الإتساع والإمتداد تؤلف إحدى الكتل الجغرافية الرئيسية في العالم، والتي توفر المجال الطبيعي الملائم لقيام تكتل ذو وزن دولي وتأثير إقليمي مهم (1).

المطلب الثاني : البعد التاريخي لتبلور مشروع التكامل المغاربي

إن فكرة وحدة المغرب العربي ليست وليدة الحاضر بل هي راسخة الجذور في أعماق التاريخ المغاربي، إذ ترجع الأصول التاريخية للوحدة والتكامل المغاربي إلى فترة النضال المشترك ضد الإستعمار الأوروبي، الفرنسي، الإسباني، الإيطالي(2)، الذي استهدف طمس معالم هوية الشعوب المغاربية.

وهذا ما جعل الحركات التحررية المغاربية، حسب وصف المؤرخ المغاربي سعيد بن سعيد حركات تنوير فكري إلى جانب كونها حركات تحرير تزوج بين المقاومة المسلحة والنضال السياسي، فهي تحمل في طياتها هدفين أساسيين: هدف إثبات الهوية المغاربية البربرية العربية الإسلامية وهدف التحرر والإستقلال، ففكرة التكامل إذن هي أحد إفرازات التاريخ السياسي الحديث لأقطار الشمال الإفريقي(3).

ويذكر سعيد بن سعيد أربعة معالم جسدت البعد المغاربي في تاريخ الكفاح الوطني للأقطار المغاربية ويخص منها بالذكر أعمال كل من : جمعية نجم شمال إفريقيا، جمعية طلبة شمال إفريقيا، مكتب المغرب العربي ومؤتمر طنجة لسنة 1958م(4). وهذه المحطات التي عكست رغبة الشعوب المغاربية في تحقيق الوحدة والتكامل.

1 - المرجع نفسه.

2 - ميلود عبد الله المهدي، احمد عبد الحكم دياب، >> اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية آفاق 2000 <<. المستقبل العربي. العدد 284. 1994. ص ص، 54-74.

3 - أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة : مركز الدراسات الإستراتيجية، 2002، ص 42.

4 - المرجع نفسه. ص 43.

وعلى ضوء هذه المعالم يمكن تقسيم مراحل تبلور مشروع التكامل المغربي من خلال مرحلتين

أساسيتين :

1- مرحلة الدعوة لتوحيد النضال : (مرحلة النضال السياسي)

2- مرحلة النضال المغربي المشترك : (مرحلة العمل الثوري).

الفرع الأول : مرحلة الدعوة لتوحيد النضال المغربي

منذ خضوع الأقطار المغربية للهيمنة الإستعمارية أخذ سكانها يشعرون بضرورة التضامن والنضال المشترك ضد الإستعمار ومخططاته الرامية إلى القضاء على الذاتية العربية الإسلامية لشعوب المغرب العربي وتجزئته إلى جماعات متنافرة، وهذا ما جعلهم يعقدون العزم على تحقيق وحدتهم لمقاومة العدو المشترك وإفشال برامجه ومخططاته وإحباط نواياه ويتجلى ذلك من خلال محاولات توحيد جبهة المقاومة، فهي وحدة تنبعث من أعماق كفاح الشعوب المغربية إحدى الواجهات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية في الجزائر، تونس، المغرب (1).

أولا : جمعية نجم شمال إفريقيا 1923 م

تذكر بعض المصادر التاريخية أن أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح هو الزعيم " علي باشا حامبا " (2).

أحد ملهمي الحركة الوطنية التونسية في بداية القرن العشرين، حيث أثمرت اللقاءات بينه وبين قرنائته في الجزائر والمغرب إلى تأسيس جمعية للدفاع عن العمال المغاربة في باريس سنة 1923م، سميت " نجم شمال إفريقيا " (3) ، والتي أصبحت منذ مارس 1926م جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي وتطالب بحقوقه (4).

وكان قائد هذه الجمعية مصالي الحاج أحد رواد الحركة الوطنية الجزائرية وبذلك تكون جمعية نجم شمال إفريقيا قد انطلقت للعمل سياسيا من منظور وحدوي (5). وقد تجسدت أهم أهدافها في :

العمل من أجل توحيد الحركة الوطنية لشمال إفريقيا حيث يتلخص المبدأ المغربي لنجم شمال إفريقيا في تحالف بلدان المغرب العربي على أساس حق كل منها دون استثناء في الإستقلال، ويؤكد مصالي الحاج على ذلك بقوله >> أن وحدة وتفاهم هذه العناصر الثلاثة (الجزائريون، التونسيون، المغاربة) تقود الجزائر وتونس والمغرب إلى التحرير <<.

1 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص ص، 14، 15.

2 - المرجع نفسه.

3 - حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي. الجزائر : دار هومة، 2010، ص 14.

4 - أحمد منيسي، مرجع سابق. ص 43.

5 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص 16.

ولغاية عام 1936م كانت فكرة نجم شمال إفريقيا الوحدوية تؤكد نفسها دون تردد ولم تكن تعني الوحدة في النضال فحسب بل أيضا خلق هوية مغاربية، عربية وها هو " سي الجيلاني " مدير جريدة الأمة التابعة لنجم شمال إفريقيا يدعو في 03 سبتمبر عام 1934م : المغاربة إلى النضال المشترك من أجل " ولايات شمال إفريقيا المتحدة " فالهدف الأساسي للنجم هو : تشكيل إرادة سياسية واحدة (1).

ثانيا : جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين 1927م

وهي المنظمة الثانية التي كان لها تأثير في نشر الوعي الوحدوي والعمل من أجل تحرير المغرب العربي، وقد قامت المنظمة بدور بالغ الأهمية في صفوف طلاب المغرب العربي الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية في حملهم لفكرة توحيد المغرب والذين سيصبحون فيما بعد زعماء الحركة التحررية في شمال إفريقيا (2).

والى جانب التنسيق في دائرة العمل السياسي نشطت المنظمة على مستوى التنظيم والتأسيس الواعي وتجلى ذلك من خلال مطالب مؤتمرها الخامس الذي نظم في تلمسان شهر نوفمبر من سنة 1935م والتي تمركزت حول:

ضرورة توحيد التعليم في دول المغرب العربي وتوجيهه الوجهة التي ستمكنه من >> إيقاظ الوعي بوحدتنا الوطنية في شمال إفريقيا الوحدة التي تؤسسها ذهنية موحدة ودين واحد وعواطف مشتركة <<. ويضيف البيان الصادر عن المؤتمر المذكور قائلًا : >> ويجب أن لا يقال أننا نعمل على إنشاء وحدة مفتعلة كلا وألف كلا إننا لا نعمل إلا على بعث وحدة عتيقة سجلها التاريخ وهو ضامننا << (3).

وما يمكن إستخلاصه هو أن عمل كل من نجم شمال إفريقيا وطلبة شمال إفريقيا استطاع اختراق الحواجز المنيعه للإستعمار الأوروبي في شمال إفريقيا هذا من جانب ومن جانب آخر أمد الحركة الوطنية المغاربية بثلة من خيرة أطرها وقادتها وممن أصبحوا فيها قادة الحركات الوطنية وزعمائها أمثال : أحمد بلفريج (المغرب)، فرحات عباس (الجزائر)، والحبيب بورقيبة تونس وغيرهم. كذلك ما يحسب لهذه المنظمات أنها إن لم تتجح في تحقيق كل أهدافها خاصة التحررية فلقد نجحت في إحياء وبعث الهوية المغاربية العربية الإسلامية لشعوب شمال إفريقيا وظهور بوادر الفكر الوحدوي المغاربي، بمعنى خلق إرادة سياسية مغاربية وحدوية.

-
- 1 - محمد حربي، الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي 1928-1954. في : وحدة المغرب العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص ص، 73، 74.
 - 2 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص 16.
 - 3 - محمد عابد الجابري، فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الإستقلال. في : وحدة المغرب العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 19.

الفرع الثاني : مرحلة النضال المغربي المشترك

تبدأ هذه المرحلة بإنهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء جامعة الدول العربية في القاهرة سنة 1945م، حيث عرف العمل الوحدوي المغربي نقلة نوعية هامة بإنقال نشاط الحركات الوطنية المغربية من أوروبا إلى القاهرة⁽¹⁾. وكذلك الإنقال من العمل السياسي إلى العمل الثوري المشترك لدول المغرب العربي.

أولاً : مكتب المغرب العربي 1947م

بدأت ترتسم الخطوط الأولى للإتجاه الوحدوي الثوري المغربي من خلال مؤتمر المغرب العربي الذي انعقد بالقاهرة من 10 إلى 22 فيفري 1947م شارك فيه حزب الشعب عن الجزائر ورابطة الدفاع عن مراكش من حزب الإستقلال عن المغرب الأقصى و الحزب الدستوري عن تونس، وكانت رئاسته الفخرية لأمين جامعة الدول العربية عبد الرحمان عزام⁽²⁾.

وقد خصصت أعمال هذا المؤتمر للبحث عن أنجع الوسائل وتوحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك⁽³⁾.

وقد انبثق عن هذا المؤتمر مكتب المغرب العربي الذي يعد أهم المحاولات ذات الدلالة على أهمية العمل المغربي المشترك، ويعبر عن ذلك الزعيم علال الفاسي عن حزب الإستقلال المغربي بقوله >> ظلت الحركات المغربية تتطور في أطوار التنسيق والتوحيد المختلفة حتى تكون مكتب المغرب العربي الذي يعتبر من أكبر المظاهر لرغبة أبناء المغرب في التعاون على تحرير أوطانهم الثلاثة التي توحد بينها اللغة والدين والجنس والتاريخ والجغرافيا، ووحدة المستعمر والأمال في التحرر منه<<⁽⁴⁾.

كذلك أسفر هذا المؤتمر عن تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي في جانفي 1948م وقد تمحور برنامج هذه اللجنة حول :

- 1- أن الإستقلال المرجو هو الاستقلال التام للدول الثلاثة : تونس، الجزائر، والمغرب الأقصى.
- 2- أن حصول أحد الدول الثلاثة على الإستقلال لا يعفي اللجنة من واجبها بمتابعة الكفاح من أجل تحرير الباقي⁽⁵⁾.

1 - حسين بوقارة، مرجع سابق. ص 16.

2 - ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق. ص 419.

3 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص 16.

4 - أحمد منيسي، مرجع سابق. ص 44.

5 - مؤمن العمري، الحركة الثورية في الجزائر. الجزائر : دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2003، ص 184.

وقد باركت هذا الإتجاه المغاربي الوجودي الذي اتخذ طابعا ثوريا أغلب المنظمات والأحزاب المغاربية، حيث ذكرت جريدة المنار التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائرية في عددها 13 الصادر في 4 جانفي 1952م مقالة في هذا الإتجاه تحت عنوان : قضية المغرب واحدة وكفاحه واحد، وذكرت فيه : >> أن لجنة تحرير المغرب العربي التي تكونت في القاهرة من ممثلي الحركات التحررية الإستقلالية للأقطار الثلاثة، تعتبر قضية المغرب واحدة وكفاحه واحد وتؤكد أن الحق في الحرية والإستقلال واحد للأقطار المغاربية، بدون تمييز ولا تفضيل << (1).

ولم يلبث هذا الإتجاه الوجودي أن أخذ مع مطلع الخمسينات طابع العمل العسكري فتكونت بالتعاقب جيوش التحرير المغاربية، جيش التحرير الجزائري في الفاتح نوفمبر 1954م، جيش التحرير التونسي في أواخر سنة 1955م، وجيش التحرير المغربي في صائفة 1955م، على أن هذا النفس الثوري الذي بدأ يبشر بتحقيق الهدفين الأساسيين وهما الإستقلال والوحدة لم يستمر طويلا بفضل المخطط الإستعماري الذي أخرج تونس والمغرب من وحدة النضال والكفاح المسلح بعد أن حصل كلا القطرين على استقلاله، المغرب 2 مارس 1956م، تونس 20 مارس 1956م، حتى ينفرد بالجزائر ويقضي على الإتجاه الثوري مما فوت الفرصة على أقطار المغرب العربي لتحقيق الوحدة عبر الكفاح المسلح والتضحية (2). ولكنه لم يقضي على روح الإستقلال والتحرر لدول شمال إفريقيا.

ثانيا : مؤتمر طنجة وتبلور مشروع التكامل المغاربي

إذا كانت فكرة المغرب العربي قد سائرت الكفاح الوطني لشعوب شمال إفريقيا مع مطلع القرن العشرين فإن ميلادها الرسمي لم يتم إلا في مؤتمر طنجة المنعقد في الفترة الممتدة من 27 إلى 30 أبريل 1958م (3).

وذلك بمشاركة كل من : الحزب الحر الدستوري التونسي، حزب الإستقلال المغربي وحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري وحضرت ليبيا هذا الإجتماع بصفة مراقب (4).

وانعقد مؤتمر طنجة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي :

1- الثأر من فرنسا بسبب تحويلها للطائرة المقلدة للوفد الجزائري المتوجه لحضور اجتماع تونس 1956م ومن ثمة إفشال المحاولة الوجودية ثم قصفها بدعم من قوات حلف شمال الأطلسي لساقية سيدي يوسف في فيفري 1958م.

2- الإستجابة لمطالب الشعوب المغاربية في الوحدة والتضامن.

1 - ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق. ص 420.

2 - المرجع نفسه. ص 421.

3 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص 18.

4 - ديدي ولد السالك، >> اتحاد المغرب العربي : أسباب التعثر ومداخل التفعيل << ، المستقبل العربي. العدد 312، 2005، ص

3- رد فعل اتجاه معاهدة روما الخاصة بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة (1).

وقد أعطى المؤتمر مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي حيث لم تعد مجرد تنسيق الأعمال بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فدرالية بين الأقطار الثلاثة، بإعتبارها الشكل الأكثر ملائمة في الواقع لهذه الأقطار وقد رسم الزعماء المغاربة الخطوط الأساسية لهذه الوحدة المغربية، وقد قرر مؤتمر طنجة إقامة المؤسسات المشتركة الفدرالية وهي : مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية، وتأسيس أمانة عامة للمغرب العربي وبما أن الجزائر لم تكن حصلت على استقلالها حينذاك كان على المؤتمر إصدار قرار يؤكد فيه على مساندة الثورة الجزائرية ويوصي بتشكيل حكومة مؤقتة لها (2).

ورغم أهمية النتائج التي انبثقت عن مؤتمر طنجة فإن الظروف الداخلية والدولية للأطراف الثلاثة المشاركة في المؤتمر لم تسمح بالتطبيق الفوري لقراراته، فالجزائر كانت منشغلة بقيادة ثورة مسلحة شاملة ضد المستعمر الفرنسي وأنه من الناحية العملية لا يمكنها تطبيق قرارات المؤتمر إلا بعد حصولها على الإستقلال، أما تونس والمغرب فكانتا منشغلتين بعملية بناء الدولة الوطنية وما أفرزته من تحديات ومتاعب بالإضافة إلى ارتباطها باتفاقيات تعاون مع فرنسا ولم يكن في استطاعتهما تنفيذ قرارات مؤتمر طنجة (3).

ما يمكن استخلاصه والخروج به هو القول أن هذه المرحلة عكست مدى وعي النخب السياسية المغربية بضرورة الوحدة والتضامن كذلك تعد خطوة طنجة ايجابية جدا ومتقدمة، يبدو أنها سايرت موجة التوجه الأوروبي في إنشاء سوق أوروبية مشتركة.

1 - حسين بوقارة، مرجع سابق. ص 20.

2 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص ص، 18-20.

3 - حسين بوقارة، مرجع سابق. ص 21.

المبحث الثاني : التجربة المغربية في التكامل

عرفت منطقة المغرب العربي بعد حصول دولها على الإستقلال تجربتين بارزتين في محاولة منها لإقامة تكامل مغاربي، التجربة الأولى تزامنت مع موجة الإقليمية القديمة في فترة الستينات وهي تجربة اللجنة الإستشارية، أما التجربة الثانية فتمثلت في إنشاء اتحاد المغرب العربي والذي تزامن ظهوره مع موجة الإقليمية الجديدة في نهاية الحرب الباردة والذي ما يزال قائماً ليومنا هذا.

المطلب الأول : تجربة اللجنة الإستشارية الدائمة 1964م-1975م

برز الإهتمام بالتكامل الإقتصادي المغاربي منذ أن أحرزت الجزائر استقلالها عن فرنسا، وإدراكا من القيادات السياسية آنذاك بأهمية التكامل.

حيث انطلق الإتجاه الوحدوي نحو بناء المغرب العربي عن طريق اللجنة الإستشارية الدائمة في نهاية عام 1964م هذه اللجنة ذات الإختصاص الإقتصادي والتي تعمل على إيجاد المناخ الملائم للتكامل والإندماج⁽¹⁾.

الفرع الأول : النشأة والأهداف

تم في الفترة الممتدة من 29 سبتمبر إلى غرة أكتوبر 1964م انعقاد مؤتمر في تونس ضم وزراء الإقتصاد لدول المغرب العربي قصد ضبط المحاور الرئيسية للتعاون الإقتصادي، وقد تم التوقيع على بروتوكول اتفاق يسمى ببروتوكول تونس والذي نص على بعث لجنة استشارية مغاربية دائمة وهو بذلك يشكل شهادة الميلاد الرسمية لتجربة الإندماج الإقتصادي لدول المغرب العربي⁽²⁾.

وضمت هذه اللجنة في عضويتها كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وقد نتج عن هذه اللجنة هيئات يطغى عليها الطابع الإقتصادي وهي :

1- مجلس وزراء الإقتصاد : الذي يعتبر بمثابة الهيئة العليا ويتكون من وزراء الإقتصاد أو ما يماثلهم في الدول الأعضاء، اجتمع سبع مرات منذ تكوينه إلى غاية آخر اجتماع له في سنة 1975م.

2- اللجان القطاعية الفنية المتخصصة وهي التي قامت اللجنة الإستشارية الدائمة بإنشائها في مختلف القطاعات وفقا لمتطلبات مسار عملية التكامل المغاربي وقد تكونت في ظرف عشر سنوات (1965م-1975م) تسعة عشر لجنة قطاعية تقوم بتحضير دراسات لمشاريع مختلفة.

3- مركز الدراسات الصناعية الذي أسس في نوفمبر 1967م يدرس هذا المركز مختلف مشاريع التنمية الصناعية في المنطقة، كما يعمل على ضمان حسن التنسيق بين خطط التنمية لدول المغرب العربي⁽³⁾.

¹ - J.c Santucci, << L'unification Maghrébine : Relations Institutionnelles Et Obstacles Politiques >>, In l'unité Maghrébine Dimensions Et Perspectives. 1972, P 137.

2 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص 63.

3 - حسين بوقارة، مرجع سابق. ص 38، 39.

ولقد استهدفت اللجنة دراسة إمكانية إحداث تكامل بنيوي بين اقتصاديات الدول المغربية وذلك على مستويين :

الأول : هو تحرير المبادلات بين دول المغرب والتنسيق بين سياساتها الاقتصادية.

الثاني : هو تنسيق المبادلات الاقتصادية بين دول المغرب والمجموعة الأوروبية (1).

وحددت اللجنة لأجل التكامل قطاعي المبادلات التجارية والصناعة (الصلب والفولاذ) بالدرجة الأولى ويشتمل إلى جانبها ميادين أخرى كالسياحة والمواصفات والإحصاءات... الخ (2).

الملاحظ أن اللجنة الإستشارية الدائمة كانت قد اعتمدت في بداياتها التكاملية على الجانب الاقتصادي في الوحدة بمعنى أنها انطلقت من منطق وظيفي، البدء بقطاعات السياسة الدنيا (القطاع الاقتصادي) وصولاً إلى قطاعات السياسة العليا في المستقبل أي أن تحقيق الوحدة والاندماج الاقتصادي وهي آخر مرحلة يمكن أن يصل إليها التكامل حسب الدرجات التي وضعها العالم الاقتصادي بيلا بالاسا.

الفرع الثاني : مراحل التجربة

التكامل المغربي في تجربة اللجنة الإستشارية مر بمراحل متميزة من حيث أنماطه وأشكاله ساد فيها الأسلوبين الإقتصادييين القطاعي والشامل.

أولاً : مرحلة التعاون القطاعي 1964 م - 1967 م

كانت الأفضلية في هذه المرحلة للتعاون القطاعي، حيث قام مركز الدراسات الصناعية بالعديد من الدراسات التي شملت العديد من القطاعات خاصة منها : الصناعة والتجارة مثل دراسة خاصة بإنشاء صناعة مغربية للفولاذ، التأمين والمواصلات والتنسيق في ميدان التجارة الخارجية (3).

واتخذت الحكومات المغربية أهدافاً متفاوتة الأهمية والشمول حيث جعلت المرحلة الأولى 1964 م - 1967 م تسعى إلى إقامة وحدة كاملة ووحدة اقتصادية اندماجية وسوق مغربية مشتركة، لكن سرعان ما تبين من دراسات اللجنة الإستشارية أي السبيل القطاعية المجزأة سبيل وعرة تثير عدداً من المشاكل المعرقة مثل : منشأ السلعة وطابعها المغربي ونسبة القيمة المضافة على المنتج المرشح لأفضلية المبادلات المغربية، وكذلك نسبة رأس المال المغربي المستثمر في المشاريع الصناعية (4). وهكذا تم التخلي عن هذا الأسلوب.

1 - عز الدين شكري، << المغرب العربي الكبير آليات الوحدة والتجزئة >> ، السياسة الدولية. العدد 93. يوليو 1988 ، ص 144-152.

2 - مصطفى الفيلاي، المغرب العربي نداء المستقبل . ط2. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 33.

3 - عبد الوهاب شمام، اتحاد المغرب العربي والشراكة الأوروبية-متوسطة أوجه التكامل والتباين. في : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية. [د.م.ن]: دار الهدى، 2005، ص 337.

4 - مصطفى الفيلاي، مرجع سابق. ص 24.

ثانيا : مرحلة التعاون الكلي : 1967 م-1975 م

اختارت الحكومات المغربية في هذه المرحلة طريقة التعاون الكلي الشامل حيث قررت ندوة تونس المنعقدة في نوفمبر 1967م أن تطلب من اللجنة الإستشارية درس آفاق التعاون في نطاق إجمالي وضبط مرحلة تجريبية لمدة خمسة سنوات، وإعداد اتفاقية بين الحكومات للتعاون الإقتصادي، وقدمت اللجنة مشروع هذه الإتفاقية إلى مجلس وزراء الإقتصاد عند اجتماعهم بالرباط في 1970م، فأثار المجلس جملة من الإعتراضات الفنية في مضمون الإتفاقية تتعلق بمراقبة رأس المال وبمأتى السلع وبهيكلة كلفة الإنتاج وبالقيمة المضافة، وتقرر أن يعاد النظر في المشروع وكان ذلك عام 1975م ولكنه رفض مرة أخرى وأوصى المجلس بالعودة للتعاون القطاعي⁽¹⁾.

ثالثا : مرحلة العودة للتعاون القطاعي 1975م

ظهر من جديد التعاون القطاعي مع تميز هذه المرة بعنصرين :

- 1- تعميق التعاون ومداه إلى مستوى الفروع والوحدات التابعة للقطاع الواحد.
 - 2- توسيع مجالات هذا التعاون ليشمل قطاعات جديدة مثل الصناعات التقليدية والقطاع الزراعي.
- وأوصت ندوة الجزائر التي انعقدت سنة 1975م بإنشاء مؤسسات صناعية مغاربية مشتركة في تمويلها، تأطيرها وتوزيع إنتاجها والقيام بدراسات شاملة للطلب الإجمالي على المستوى المغربي، بالنسبة لكل صنف من السلع المرسمة والمستوردة من قبل الدول المغربية، وقد أسفرت هذه الدراسة عن تحديد قائمة بـ 30 سلعة مهمة مستوردة يمكن أن تنتج محليا من قبل الدول المغربية متعاونة، إلا أن كل هذه الدراسات والمشاريع توقفت⁽²⁾. والسبب يرجع إلى الخلافات السياسية بين دول التجربة وأبرزها الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية وتأزم العلاقات بين الدولتين ودخول المنطقة في سياسة المحاور والتعاون الثنائي المحدود بدل الجماعي والتكامل.
- حيث أبرمت معاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس سنة 1983م ثم انضمت إليها موريتانيا فيما بعد، وقد اعتبرت هذه المعاهدة كألية لمواجهة كل ما يمكن أن يفرزه تدهور العلاقات بين تونس وليبيا من جهة، وبين الجزائر والمغرب من جهة ثانية وكرد فعل دخل المغرب وليبيا في تحالف موازي عام 1984م أطلق عليه تسمية الإتحاد العربي الإفريقي⁽³⁾.

1 - المرجع نفسه.

2 - عبد الوهاب شمام، مرجع سابق. ص 337.

3 - حسين بوقارة، مرجع سابق. ص 25.

يتضح من خلال تجربة الإندماج الإقتصادي للدول المغاربية عن طريق اللجنة الإستشارية الدائمة 1964م-1975م أنها جاءت على اثر موجة الإقليمية القديمة والطروحات الوظيفية الجديدة في محاولة منها لإرساء دعائم تكامل جهوي مغاربي وذلك بالإعتماد على المنهج الوظيفي الذي يقوم على المرحلية والتدرج بإتباع مراحل إقتصادية متصاعدة بالتركيز على قطاعي الصناعة والمبادلات التجارية، وذلك بالمزاوجة بين التعاون القطاعي والتعاون الكلي.

الشيء الملاحظ كذلك هو أن تجربة اللجنة الإستشارية قد اتخذت آليتين لتحقيق التكامل وهما :

آلية الإنتاج وآلية السوق حسب ما أوضحه العالم الإقتصادي " فاجدا " Vajda .

لكن على الرغم ما أبدته التجربة من جدية من حيث الدراسات والمشاريع المقترحة والطاقت الفنية المتوفرة إلا أنه لم يكتب لها الإستمرار والنجاح لأسباب عديدة، يتم التطرق إليها. في جزء آخر من هذه المذكرة .

المطلب الثاني : اتحاد المغرب العربي ودوافع إنشائه

أخذت فكرة إرساء تكامل مغاربي تظهر من جديد مع تطور الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة لاسيما بعد التصالح المغربي الجزائري في ماي 1987م والتآخي التونسي الليبي في ديسمبر 1987م وما نتج عنه من تطبيع للعلاقات المغاربية، وتهيئة المناخ لبناء المغرب العربي الكبير على أساس الأخوة والتعاون والمصلحة المشتركة ففي العواصم المغاربية تم العديد من اللقاءات الثنائية بين القادة المغاربية، أكدوا فيها على مواصلة الجهود من أجل بناء صرح المغرب العربي كما تم التأكيد على ما يجمع بين الشعوب المغاربية من روح أخوة وتفاهم متبادل ورغبة مشتركة في تدعيم التعاون المثمر بينهم.

إلا أن القمة المغاربية التي جمعت القادة المغاربية في الجزائر بتاريخ 10 جوان 1988م بمشاركة الحسن الثاني ملك المغرب اعتبرت إعلانا رسميا عن ميلاد مرحلة جديدة من العلاقات المغاربية عامة والمغربية الجزائرية خاصة، والتي تم خلالها إصدار بيان زرالدة الذي عبر عن رغبة القادة المغاربية في إقامة اتحاد مغاربي يمهد لتحقيق نوع من التكامل الإقتصادي بين دوله، وكان ذلك بداية بالعمل على تشكيل لجنة مختصة تبحث في سبل وكيفيات تحقيق ذلك وهو ما تم التأكيد عليه خلال اجتماع القادة المغاربية بمراكش بتاريخ 17 فيفري 1989م حيث تم الإعلان الرسمي عن ميلاد اتحاد المغرب العربي (1).

الفرع الأول : دوافع قيام اتحاد المغرب العربي

قد يكون غريبا التساؤل عن الدوافع القريبة أو البعيدة التي قد تكون لها مساهمتها الفعالة في الدفع بدول المغرب العربي إلى إقامة اتحاد يجمعهم من أجل تحقيق أهداف وغايات مشتركة واحدة ولكن الغرابة تزول عندما نكون مقتنعين بالمستوى المتدني للعلاقات المغاربية على جميع المستويات والأصعدة سواء في جانبها الإقتصادي أو الإجتماعي أو الأمني أو السياسي طيلة التاريخ الطويل الذي عرفت فيه هذه العلاقات.

ولعلنا لن نكون مبالغين إذا ما قلنا بأن معاهدة اتحاد المغرب العربي لم تأت في سياق تطور العلاقات بين دوله وفق سيرها الطبيعي المعهود، ولكنها جاءت كنتيجة لتطورات ايجابية ومفاجئة في سرعتها مست هذه العلاقات.

فهل كان هذا الإتحاد ضروريا ؟ وهل جاء كنتيجة لرد فعل خارجي عن المغرب العربي ؟ أم هو نابع من معطيات داخلية موضوعية وذاتية في نفس الوقت ؟

أولا : الدوافع الخارجية

يمكن أن نشير إلى أبرز المتغيرات التي قادتها آليات أو ديناميكيتان متباينتان وهما ديناميكية الدمج والتفكيك، ففي إطار الديناميكية الأولى كانت رياح العولمة العاصفة نتجه إلى تفكيك الإقتصاديات الوطنية وإعادة دمجها في الإقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه المؤسسات المالية والشركات متعددة الجنسيات أما ديناميكية التفكيك فكانت تفعل فعلها مع سقوط الإتحاد السوفياتي والمنظومة الإشتراكية وتفككها إلى جمهوريات ودويلات وإلى جانب هاذين العاملين اللذين عجلا ولو بشكل غير مباشر ببناء الإتحاد المغاربي، علينا أن نذكر أيضا ظهور تجمعات إقليمية وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي، الذي كانت اتفاقية ماستريخت قد أعطته الدفعة الكبرى لإستكمال بنائه المؤسساتي⁽¹⁾.

مما تقدم سيتم التطرق إلى العوامل الخارجية التي دفعت بالدول المغاربية لإنشاء اتحاد المغرب العربي، وسيكون ذلك وفقا للطرح المؤسساتي الليبرالي الجديد على اعتبار أن الإتحاد جاء كرد فعل للبيئة الخارجية.

1- إنهيار الإتحاد السوفياتي و بروز الهيمنة الأمريكية

أدى الإنهيار المفاجئ للمعسكر الشيوعي عام 1989م إلى دخول النظام العالمي مرحلة جديدة غير مسبوقة، تغيرت فيها معالمه وتعطلت ثوابت الوضع الدولي التي سادت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. حيث أدى اختفاء الإتحاد السوفياتي وانهيار النظام ثنائي القطبية إلى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقدرة على السيطرة والتأثير وتوجيه دفة الأمور على الصعيد العالمي في مختلف المجالات

1- يوسف مسعدوي، أثار الشراكة الأورو-متوسطية على الإقتصاديات العربية . في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين

وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية. [د.م.ن]: دار الهدى، 2005، ص 138.

السياسية والإقتصادية والأمنية، الأمر الذي أسفر عن خلل ملموس في التوازن الدولي الدقيق الذي خلفته الحرب العالمية الثانية وساد طيلة فترة الحرب الباردة (1).

وتقول الولايات المتحدة الأمريكية أنه بعد سقوط النظام الدولي القديم، العالم فقد توازنه ودخل من جديد حالة الطبيعة وهي الحالة الفوضوية، وما دام أن أمريكا هي القوة العظمى المتبقية من النظام القديم إذن فهي القوة المؤهلة والمسؤولة لإعادة بناء هذا النظام الدولي ونجدها أحيانا تعتبر كل هذا واجب وعبئ بل أكثر من ذلك نجدها تقدم نفسها أنها تحمل رسالة حضارية و سماوية للعالم كله، فهي تريد أن تتخذ العالم من الفوضوية التي تسوده وتؤسس نظام دولي جديد، وعليه فهي تريد إصلاح بعض مؤسسات النظام القديم كالأمن المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتصبح تتماشى مع الأحداث والتطورات وكذا طموحاتها الكبيرة لسيادة العالم كله ولإنجاح ذلك ترى ضرورة إنشاء مؤسسات دولية جديدة إلى جانب كل هذا فهي تسعى لوضع مجموعة من القواعد والضوابط والميكانيزمات التي تحكم عمل وسير هذا النظام الدولي الجديد وعلى كل الأطراف أن تحترم ذلك حتى يستتب الأمن ويتحقق التقدم المنشود (2).

ويصب التوجه الجديد للولايات المتحدة الأمريكية من خلال إعادة بعث وإحياء دور المؤسسات الدولية. لأجل السيطرة والنفوذ إلى مناطق الثروة الإقتصادية في العالم والسبيل الوحيد هو ضرورة فرض النموذج الديمقراطي الغربي والنهج الإقتصادي الليبرالي عن طريق مؤسسات العولمة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الذين يشترطا على الدول إلزامية إدخال إصلاحات اقتصادية وسياسية مقابل تقديم المساعدات والمعونات المالية لهذه الدول التي تنتمي في أغلبها لمجموعة الدولية النامية.

حيث صرح " هيرمان كوهين " مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية في عام 1990م بأنه >> إضافة إلى سياسة الإصلاح الإقتصادي وحقوق الإنسان فإن التحول الديمقراطي قد أصبح شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية << ونصح "كوهين" الدول الإفريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربي للديمقراطية (3).

¹ - أسامة المجذوب، مرجع سابق. ص 25.

² - مصطفى بنون، مستقبل الدولة القومية في إطار الوضع الدولي الجديد. في: الدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة، [د.م.ن] : دار هومة، 2004، ص ص، 486،487.

³ - عصام نور سرية، دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين. [د.م.ن] : مؤسسة شباب الجامعة، 2002، ص 34.

وهذا ما جعل العديد من الدول الإفريقية ومنها الدول المغاربية تأخذ بهذه الإصلاحات لأجل الإدماج في الإقتصاد العالمي الذي أصبحت تسيطر عليه المؤسسات المالية، ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية التي تتفرد بنسبة 20 % من القوة التصويتية و 20 % من رأسمال كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على التوالي⁽¹⁾.

وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية بفضل هذه المؤسسات من السيطرة على مصادر الطاقة التي تحتاجها هي وحلفائها فاليابان مثلا: تستورد 95 % من نفطها و 80 % منه يأتي من الشرق الأوسط كذلك قدرا كبيرا من احتياجات هذه الدول من المعادن يأتي من جنوب إفريقيا⁽²⁾.

يشير المؤرخ "ريتشارد ايمرمان" Richard Emerman إلى أن << قوة أمريكا وأمنها يتعلقان بصورة رئيسية بالوصول إلى الأسواق والموارد الأولية في العالم وخاصة في العالم الثالث الذي يجب التحكم به بشكل وثيق >>⁽³⁾.

أما من يرفض التعامل مع الطرف المهيمن حميد النوايا فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتأخر في استخدام القوة العسكرية للحفاظ على مصالحها الإقتصادية. وعماد هذه القوة الترسانة النووية الضخمة التي تملكها والسيطرة الجوية المطلقة والمتطورة.

إذ برز بجلاء الهيمنة والتفوق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية من خلال تطور مراحل حل أزمة الخليج الثانية، إذ بات أن القوة الوحيدة القادرة والراغبة في نشر قوات عسكرية ضخمة في المنطقة هي القوات الأمريكية.

والدلالة الأساسية للدور الأمريكي في حرب الخليج تتمثل في عدم وجود منافس دولي آخر وربما لن تواجه الولايات المتحدة الأمريكية أي تحد لهيمنتها خلال الأمد المنظور⁽⁴⁾.

في ظل هذا الوضع الدولي الجديد الذي يتسم بعودة الإقتصاد بقوة كعامل محرك أساسي لإدارة العلاقات الدولية بآليات الإقتصاد الحر الليبرالي بزعامة القطب المهيمن وحلفائه، وجدت الدول المغاربية نفسها أمام بيئة تختلف عن بيئة الحرب الباردة حيث أن هذه الدول اكتسبت أهميتها الإستراتيجية إبان الحرب الباردة من وضعها كساحة للمواجهة بين الشرق والغرب واستطاعت الحصول على كافة أشكال الدعم والمساندة من كلا الجانبين، كما توفر لها هامش كبير من الحركة تمتعت بفضلها بقدرة عالية على المناورة ومن ثم نجحت في جني المزيد من المكاسب.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق. ص 92.

² - محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة. بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 297.

³ - روجي غارودي، الولايات المتحدة الأمريكية طليعة الإنحطاط : كيف نجابه القرن الحادي والعشرين. (تر: صياح الجهيم، ميشيل خوري). الجزائر : المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، 2004 ، ص 69.

⁴ - Charles Krauthammer, << The Unipolar Moment >> Foreign Affairs. Vol 70.n⁰¹, 1991, pp , 1-20.

بيد أن انهيار الإتحاد السوفياتي قوض من الأساس الإيديولوجي لإهتمام القوى الكبرى بهذه الدول الأمر الذي أثار المخاوف من تعرضها للتهميش في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. إذن فقد ولد مناخ ما بعد الحرب الباردة ظروفًا ساهمت في دفع مسيرة التكامل الإقليمي في المنطقة المغربية.

فمن ناحية : أن التهميش كان يعني بالضرورة أمرا أساسيا وهو ضرورة أن تتحمل الدول المغربية مزيدا من الأعباء والبديل هو أن تتخرب بصورة أكبر في عمليات التكامل الإقليمي الذي ربما يكون سبيلا للخروج من دائرة التهميش. ومن ناحية أخرى فإن انتهاء الحرب الباردة أسهم في إحداث تقارب بين القوى الكبرى إذ يمكن للمتابع لتوجهات الدول الكبرى حيال القارة الإفريقية أن يلاحظ وجود مزيد من التنسيق في السياسات الخارجية لهذه القوى في مواجهة القارة الإفريقية. وذلك على عكس المناخ الذي ساد لفترة طويلة من الزمن، إذ هيمن على القوى الكبرى خاصة فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، حالة من الشك في دوافع بعضها البعض وعليه فقد مثل انتهاء الحرب الباردة نهاية لتنافس هذه القوى في القارة، وبداية التنسيق والإتفاق حول مصالحها في المنطقة وهو ما من شأنه تسريع وتيرة العمل التكاملية المغربي.

2- دور السوق الأوروبية المشتركة

أصبح من المعروف أن من أهم خصائص النظام الإقتصادي العالمي الجديد هو الإتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الإقتصادية العملاقة، ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الإقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الإقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الإقتصادي في مجموعة للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية. وتعكس هذه التكتلات الإقتصادية درجة عالية من كثافة الإعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والإستثمارات وأنواع التبادل الأخرى.

إن أهم التكتلات الإقتصادية التي لها أثر كبير على الإقتصاد العالمي والدور البارز في ظهور اتحاد المغرب العربي هو تكتل الإتحاد الأوروبي الذي بدأ بما يعرف بالجماعة الإقتصادية الأوروبية بعد التوقيع على معاهدة روما في مارس 1957م والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1958م وقد تأسست الجماعة الإقتصادية الأوروبية بهدف إقامة سوق مشتركة ونتيجة لذلك قامت المفوضية الأوروبية برئاسة " جاك ديبلور " في مارس 1985م بتقديم مشروع بإستكمال السوق المشتركة بحلول نهاية عام 1992م وأطلق عليه مشروع السوق الموحدة المنبثق عن اتفاقية ماستريخت فبراير 1992م⁽¹⁾. والتي ستجعل من السوق الأوروبية المشتركة متعامل اقتصادي يملك كل وسائل ومواصفات القوة الإقتصادية العظمى.

1 - محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية. بيروت: مركز دراسات

ومما لا ريب فيه أنه بإعلان الجماعة الاقتصادية الأوروبية عن نيتها في تكوين سوق موحدة، تولدت القناعة لدى قادة المغرب العربي بأنهم بحاجة إلى تنسيق جهودهم لكي يمكن لهم أن يتعاملوا تعاملًا أفضل مع دول الجماعة، ومن ثم الدول المغاربية عليها أن تتجمع حتى تستطيع أن تتعاون داخل المنطقة وخارجها خاصة والأحداث أثبتت أن الأفراد يعني التعرض لمزيد من ضغوط المؤسسات الاقتصادية والنقدية الكبرى.

وهكذا فإن المصلحة الاقتصادية للدول المغاربية تتطلب المزيد من تقارب وجهات النظر حتى تتمكن من تنسيق سياساتها الاقتصادية داخليا وخارجيا مما يؤدي على حمايتها من الإستغلال الخارجي الواقع عليها من الدول الأجنبية، وإلى الإستغلال الأمل لثرواتها الاقتصادية لإقامة صناعة متكاملة ومتطورة وتبادل تجاري محكم بينها وبين الجماعة الاقتصادية الأوروبية فمع دخول اليونان سنة 1981م وإسبانيا والبرتغال سنة 1986م إلى السوق الأوروبية، وهذه الدول تتشابه في المنتجات الفلاحية مع منتجات وصادرات دول المغرب العربي، ومن ثم أصبحت هذه الدول تشكل منافسا قويا لدول المغرب العربي في منتجاتها وبخاصة الحوامض، البوكير، وزيتون الزيتون والكروم. فهي مشكلة للدول المغاربية على اعتبار أن تعاملها مع السوق الأوروبية أكثر من تعاملها مع الدول العربية كون أن الدول المغاربية مرتبطة بإتفاقية الشراكة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية⁽¹⁾.

وهذا ما يجعلنا نتساءل عن الآثار المترتبة على الإنتقال إلى السوق الأوروبية الموحدة بالنسبة لدول المغرب العربي ؟

هذا الإنتقال يحمل أكثر من أثر بالنسبة للدول المغاربية، لكون السوق الأوروبية الموحدة تستهدف زيادة التبادل الداخلي بين أعضائها، وهذا بالضرورة على حساب مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي، وأمام هذا الوضع ستصبح النتيجة الحتمية هي انخفاض إمكانيات تسويق البضائع المغاربية في هذه السوق، بالإضافة إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية يؤدي إلى حرية تدفق رؤوس الأموال من أي مكان في أوروبا إلى كل حدود المجموعة، وهذا التدفق يمكن أن يؤدي من جهة إلى اتساع معتبر في حجم السوق ومن ثم زيادة الطلب على المنتجات المصدرة من طرف دول المغرب العربي، ولكن من جهة أخرى هذا التدفق يؤدي إلى إطلاق حرية الدول المنافسة للدول المغاربية في السوق الأوروبية في تسويق منتجاتها الصناعية الخفيفة والزراعية في بقية المجموعة بشروط أفضل نسبيا من تلك التي تتعامل بها دول المغرب العربي، ومن ثم الحد من القدرة التنافسية لمنتجات دول المغرب العربي⁽²⁾.

1 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص 43، 42.

2 - المرجع نفسه. ص 44.

ولكن الوضع يكون مغايرا في حالة التنسيق الإقتصادي المغربي، فإن وقوف دول المغرب العربي ككيان اقتصادي متلاحم أمام السوق الأوروبية الموحدة سيعطيها بالضرورة قوة كبيرة في مجال المساومة الدولية ولا سيما إذا تمت هذه المساومة على أساس ما لديها من إنتاج طاقي ومعدني وزراعي والذي لا يمكن أن تستغني عنه الدول الأعضاء في السوق الأوروبية الموحدة (1).

كل ذلك خلق ضرورة التعاون والتنسيق للخروج من دائرة العمل المنفرد إلى دائرة العمل الجماعي الموحد ويمكن أن نستخلص أن المحرك الحقيقي للدفع بالدول المغربية بالتوجه نحو التكامل هو :

* تخوف الدول المغربية من أن تتحول إلى متعامل ثانوي بالنسبة للدول السوق الأوروبية المشتركة، فكل تكامل داخلي لسوق معينة يعني إبعاد أطراف خارجية وهذا يستوجب بالضرورة تدعيم علاقات الشراكة.

* المنافسة الشديدة التي تفرضها الدول المتشابهة في الإنتاج مع الدول المغربية والتي تتوفر على شروط المنافسة والمعايير الإقتصادية الحديثة.

وهذا ما يسمح بالقول أن للخارج ومتغيراته دور مؤثر في التوجه المغربي للتكامل، وكيف لا إذا كانت الدول المتقدمة بل والأكثر تقدما تحرص على وجودها ضمن أكبر قدر من التكتلات من أجل حماية مصالحها الإقتصادية وعلى سبيل المثال تكتل الناftا الذي جاء كرد فعل مضاد للتكتل الأوروبي فلقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس هذا التكتل وهو اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ويضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وذلك سنة 1992م والغرض منه هو توحيد الأمريكيتين اقتصاديا، لمواجهة أوروبا واليابان وربما يكون الهدف من إنشاء هذا التكتل هو خوف الولايات المتحدة الأمريكية من تحديات القرن الواحد والعشرين وبالتالي الحصول على حصة أكبر من الإدارة المركزية الجديدة للإقتصاد العالمي (2). ولذلك كان لزاما على الدول المغربية أن تتجه للتكامل أمام بروز التحدي الإقتصادي محل التحدي الأمني والإيديولوجي.

إلا أنه من الصعوبة بمكان الجزم المطلق بأن الإلتجاء إلى إقامة اتحاد مغربي دوافعه خارجية أو هو مجرد رد فعل لظروف خارجية لا يملك أبناء المغرب العربي التحكم فيها، ذلك أن هذه العوامل الخارجية التي جاءت نتيجة لتوفر عدة متغيرات على المستوى الدولي لم تكن وحدها الباعث على إقامة اتحاد المغرب العربي رغم ما لهذا الباعث من تأثير في سياسة أقطار المغرب العربي الداخلية والخارجية وإنما هناك عوامل داخلية توفرت نتيجة لمعطيات كل قطر من أقطار المغرب العربي من جهة، وداخل المنظومة العلائقية المغربية من جهة أخرى.

1 - المرجع نفسه. ص ص، 44، 45.

2 - حميد الجميلي، دراسات في التطورات الإقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة. طرابلس : [د.د.ن.]، 1998م، ص 55.

ثانيا : اتحاد المغرب العربي والمعطيات الداخلية

أخذت دول المغرب العربي دون استثناء تعرف خلال العقود الأخيرة ما يمكن تسميته بأزمة الدولة الوطنية وهي أزمة ناتجة عن تراجع دور الدولة في إيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تطرحها قضايا التنمية في مختلف ميادينها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية بصفة عامة، وهذا التراجع يعود بالأساس إلى أزمة في الأنظمة السياسية وفي الإختيارات الإقتصادية كما يعود إلى أزمة الإيدولوجيا كنتيجة للأزميتين السابقتين.

1- تراجع شرعية النظم السياسية المغاربية

لقد آمن غالبية المواطنين المغاربية بالمشروع الوطني الذي تبنته الدولة بصفقتها المزدوجة، فهي التجسيد الحي للكفاح الوطني والقوة القادرة على إحداث ثورة الداخل سواء في مجال تحديث الجماعة السياسية أو في مجال تحقيق النقلة التنموية.

ولكن بعد ممارسة استغرقت عقدين وفي حالات أخرى ثلاثة عقود بدأت في الظهور أبعاد الأزمة القومية تحت وطأة عنصرين أساسيين:
أولهما : احتكار السلطة ومحدودية المردود التنموي.

وثانيهما : تكريس التفاوت الإجتماعي واتساع دوائر التهميش والإستقطاب الطبقي (1).

ولئن كانت الدولة المغاربية قد سيطرت على معظم أشكال التعبير الإجتماعي والسياسي وارتبطت شرعيتها بالدور المزدوج على مستوى الرابطة القومية والرعاية الإقتصادية، فإنه مع عبور الفترة الأولى للتعاقد الإجتماعي بين المجتمع والدولة وما حفلت به من استخدامات رمزية، حلت عناصر وعوامل التغيير التي هزت عرش الدولة منذ الثمانينات على وجه التقريب.

وفي هذا الإطار يمكن التركيز على عدة عناصر منها :

- القلاقل والهزات والمحاولات الانقلابية والإضرابات.

- سياسات تهميش القوى السياسية.

- تقاوم أزمة الحكم وتناقضاته الداخلية.

- التداخل بين ثلاث أزمات: أزمة المجتمع، أزمة النظم، أزمة الذهنية وكلها مؤشرات تدل على ابتعاد الدولة عن مجتمعها هذا المجتمع الذي بدأ هو نفسه يبلور حركاته الإجتماعية تحت أشكال ومضامين مختلفة (2).

وقد تكثفت صور عدم شرعية النظم السياسية المغاربية في تزايد مظاهر الرفض والإضطراب السياسي، في معظم دول المغرب العربي ففي الجزائر وصلت الأزمة إلى أقصاها مع أحداث أكتوبر

1 - أحمد منيسي، مرجع سابق. ص 59.

2 - المرجع نفسه. ص ص، 59، 60.

1988م والتي لم تكن أزمة النسق السياسي فحسب وإنما أزمة المجتمع برمته، كما كانت شرخا عميقا في صلب المجتمع الجزائري نتيجة إخفاقات متعددة سياسية، اقتصادية اجتماعية وثقافية، وكانت اللحظة التي شهدت ميلاد الجماعات الإسلامية التي أثبتت قدرة فائقة على تأطير الإنتفاضات الشعبية.

أما في المملكة المغربية وهي أكثر دول المغرب العربي استقرارا فقد شهدت لحظات الصدام بين السلطة وعناصر شعبية استخدم خلالها النظام القوة في مواجهة المجتمع⁽¹⁾.

ففي يونيو 1981م على سبيل المثال لا الحصر وقعت صدامات في المغرب أخذت صورة انتفاضة شعبية في الدار البيضاء وخاصة في الأحياء القصديرية، ويذكر أن الدار البيضاء تحتوي على 60% من الصناعات المغربية و 70% من الطبقة العاملة ونسبة كبيرة من الفقراء والمهمشين، الذين اغتتموا فرصة انتفاضة 1981م للثورة على الدولة وأهم رموزها⁽²⁾.

أما في موريتانيا فقد كانت مركزية السلطة ونفوذ الحزب سمة أساسية في النظام السياسي لموريتانيا منذ الإستقلال، ثم جاء الإنقلاب العسكري الأول الذي أطاح بنظام الحزب الواحد للرئيس المختار ولد دادة في 10 يوليو 1978م وتواكبت في التاريخ الموريتاني الحديث الإنتقلابات العسكرية خلال الثمانينات مع محاولات لملئ الفراغ السياسي واحتواء المعارضة السرية، ومع تفاقم مظاهر الركود الإقتصادي وزيادة عجز ميزان المدفوعات في غضون منتصف الثمانينات فقد تكاملت أسباب التغيير لدفع النخبة السياسية لطرح مشروع ديمقراطي في إطار أهداف عامة لتسيير شؤون البلاد والوصول إلى فاعلية تنموية ايجابية⁽³⁾.

كذلك الأمر بالنسبة إلى تونس فهي لم تخلو من ظاهرة الإضرابات والتي ارتفع عددها من 25 إضرابا سنة 1970م إلى 452 إضرابا سنة 1977م⁽⁴⁾. وهذا ما يدل على تصاعد حركة الإحتجاجات الشعبية على سياسة نظام الحكم.

¹ - المرجع نفسه. ص 61.

² - محمد عبد الباقي الهرمسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 129.

³ - Mahfoud Bennoune, << The Political Economy of Mauritania : Imperialism and Class Struggle >>, African Political economy. N¹², May-August, 1978, PP, 50-55.

⁴ - محمد عبد الباقي الهرمسي، مرجع سابق. ص 129.

ولم يسلم النظام الليبي بدوره من الإضرابات والاحتجاجات العصبية وربما يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الطبيعة الخاصة للنظام السياسي الليبي، ذلك أن الصورة في ليبيا تختلف جذريا فالأحزاب السياسية محظورة بحكم القانون والتجربة الليبية في الديمقراطية الشعبية المباشرة لا تسمح بوجود البرلمانات والانتخابات كوسيلة للوصول إلى السلطة وتقاسمها والمشاركة فيها، والأفراد والجماعات لا يسمح لهم بتنظيم وتقديم برامج بديلة إلى المواطنين على أساس أنه ليس هناك ضرورة أو حاجة لذلك، نظرا لأن جميع الليبيين يستطيعون التعبير عن وجهات نظرهم و آرائهم بحرية في المؤتمرات الشعبية⁽¹⁾.

ونتيجة لإحتكار السلطة من قبل النظام الليبي تصاعدت موجات الرفض وكانت أخطر التحديات التي واجهها النظام الليبي جماعات المعارضة في عام 1984م، عندما تسللت مجموعة منها إلى داخل ليبيا في محاولة لزعزعة إستقرار النظام، ولكن اكتشاف المحاولة تسبب في إجهاضها حيث تمكن النظام من قتل واعتقال العديد من أفراد المعارضة⁽²⁾.

وفي ظل الأوضاع المتأزمة للدول المغاربية ومع استمرار موجة الإحتقان السياسي وتصاعد وتيرة الإعتراض على أداء الأنظمة السياسية المغاربية، لم يكن أمام هذه الأنظمة لأجل الخروج من الأزمة السياسية سوى التخلي عن الإحتكار المطلق للسلطة والسماح بالتعددية في نهاية الثمانينات لكن هذا الإفتتاح السياسي جاء في ظل أزمة اقتصادية خانقة.

2- الأزمة الإقتصادية

تعد الأزمة الإقتصادية في دول المغرب العربي الوجه الآخر لأزمة الدولة الوطنية والتي أخذت على عاتقها مسألة إحداث التنمية وبناء الإقتصاد الوطني بعد حصولها على الإستقلال فمنذ الإستقلال اعتمدت كل دولة برنامجها الخاص للتنمية وجاءت هذه البرامج كلها في سياق التبعية التي نشأت فيه بحيث رسخت الإندماج في التقسيم الدولي للعمل والتبعية الهيكلية للخارج.

ففي تونس قادت البرجوازية الوطنية مشروعها للتنمية الإقتصادية فبدأت في الستينات تعتمد على التخطيط الإقتصادي والمضي ببرامج التعاونيات إلى أبعد ما تستطيع البرجوازية احتمالها ولكنها فشلت ليكون التحول الكامل نحو الإقتصاد الحر في السبعينات، حيث زاد ارتباط تونس بالسوق العالمية ومن ثم تعرضت منذ الثمانينات لآثار الأزمة الإقتصادية العالمية في شكل تضخم البطالة واستيراد التضخم، واختلال هيكل في ميزان المدفوعات.

¹ - محمد زاهي المغربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا . القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995، ص 170.

² - المرجع نفسه. ص ص، 176، 177.

وبينما توجهت الجزائر نحو التصنيع من خلال ملكية الدولة لمعظم وسائل الإنتاج، عقب حركة تأميمات واسعة في الستينات وهذا التوجه لم يرقم بناء على خطة للتكامل الإقتصادي مع بقية الدول المغربية ومن ثم ظل الإقتصاد الجزائري معتمدا على الخارج سواء لإستيراد التكنولوجيا والمعدات والمديرين والفنيين أو لتسويق المنتجات، وأدى الإعتماد المتزايد على مبيعات النفط لتمويل التحول الصناعي إلى زيادة التبعية للسوق الدولي.

واتبعت المملكة المغربية منذ البداية درب الإندماج الكامل في السوق الرأسمالي للعمل وأوجدت نظاما اقتصاديا يقوم على المنافسة الحرة، وتوسعت في صناعات كثيفة لرأس المال بجانب الزراعة التقليدية ومن ثم تأثر الإقتصاد المغربي بشدة بالتغيرات التي طرأت على السوق الأوروبية خاصة والدولية عامة.

أما ليبيا فقد اعتمدت بشكل شبه مطلق على مبيعات النفط⁽¹⁾. والتركيز على حركة التجارة الخارجية مع الدول الأجنبية.

أما موريتانيا فيعتمد اقتصادها على الصيد والثروة البحرية والتعدين وأهم صادراتها خام الحديد والصلب والثروة السمكية والفوسفات والنحاس⁽²⁾.

وبشكل عام تعتمد الإقتصاديات المغربية على بيع المواد الأولية والسلع النصف مصنعة في الأسواق الخارجية، وهذه الأسواق غير ثابتة بسبب ظروف العالم السياسية والإقتصادية وهذا الوضع يؤدي غالبا إلى عجز في الميزان التجاري بالنسبة للدول المغربية، كما أن اختلال التوازن بين عوامل الإنتاج في مختلف الإقتصاديات المغربية يؤدي إلى عدم توازن نمو الإقتصاد⁽³⁾.

¹ - عز الدين شكري، مرجع سابق. ص ص، 144-152.

² - ميلاد مفتاح الحراثي، << الإندماج الإقتصادي المغربي في القرن الحادي والعشرين >>، المستقبل العربي. العدد 284. 1995، ص ص، 45-61.

³ - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص 42.

وهذا ما أدى إلى ظهور عدة أزمات إقتصادية متتالية في الدول المغربية خاصة مع فترة الثمانينات، وكان لهذه الأزمات تأثير على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي أما المستوى الأول فتمثل في ظهور العديد من المؤشرات السلبية للإقتصاديات المغربية والتي تجلت في :

- ارتفاع معدلات التضخم.
- ارتفاع معدلات البطالة.
- تراجع في الأداء الإقتصادي العام.
- ضعف الإستثمار والإدخار.
- ضعف الإنتاج الزراعي والصناعي (1).

وأمام هذه النتائج السلبية برزت أحداث الرفض والإضطراب في مختلف أقطار الدول المغربية تعبيرا عن الأزمة الإقتصادية وانعكاساتها على المجتمعات فلقد شهدت الجزائر اضطرابات عنيفة في أواخر الثمانينات احتجاجا من الجماهير على عدم توافر الحاجات الأساسية للمواطن وقد عرفت هذه الإضطرابات بإنتفاضة الخبز، والتي عكست عجز الدولة عن توفير احتياجات المواطن الأساسية وهنا يتجسد البعد الثاني للأزمة من خلال التبعية الغذائية للغير.

هذا الغير ذو الفائض الغذائي أصبح يستخدم هذه المنتوجات كسلاح استراتيجي في مواجهة الدول التي في حاجة إلى منتوجاته، بلا شك أن هذا العجز زاد في الأعباء المالية المترتبة على استيراد هذه المنتوجات الغذائية من الخارج، حيث امتصت هذه الواردات جزءا كبيرا من إيرادات الدول المغربية من العملة الصعبة، الأمر الذي أدى إلى اختلال في التوازنات المالية والإقتصادية مما دفع الدول المغربية إلى الإستدانة من البنوك الدولية وبفوائد مرتفعة من أجل توفير الغذاء وشراء المواد المصنعة وإقامة المشاريع الخاصة بها ومن ثم السقوط في شباك المديونية (2).

أمام هذه الأوضاع المتأزمة على الصعيدين السياسي بتراجع شرعية النظم السياسية المغربية، وعلى الصعيد الإقتصادي بفشل الدولة الوطنية في تحقيق التنمية الإقتصادية وما رافقها من تصاعد لموجات الرفض والغضب والثورات الشعبية للمطالبة بضرورة التغيير والإصلاح هذا على المستوى الداخلي.

أما على المستوى الخارجي فتميزت الأوضاع بإزدياد درجة الضغط من طرف مؤسسات العولمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن خلفهما القوى العظمى خاصة الإتحاد الأوروبي الذي اشترط ضرورة إدخال إصلاحات إقتصادية وسياسية في هذه الدول مقابل منحها القروض من جهة وتفعيل علاقات الشراكة الأوروبية المغربية من جهة أخرى.

¹ - عبد الوهاب حميد رشيد، التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة : النظرية والتطبيقات الدولية والتجربة العربية. بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982، ص 33.

² - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص 41.

وفي ظل هذه المتغيرات كان أمام دول المغرب العربي ثلاث اختيارات وهي : إما

- الإنكفاء في عزلة تؤول إلى مزيد من التخلف.
- الإنخراط في التبعية والخضوع للتكتلات الاقتصادية العالمية.
- الدخول في تكتل وتكامل اقتصادي مغاربي.

وكان الإختيار الأمثل للدول المغاربية هو التكتل والتكامل من خلال قيام اتحاد المغرب العربي وهو الأداة التي يمكن بواسطتها دعم الدولة القطرية و إكسابها مشروعية، إنها مشروعية الوحدة في الفكر والهويتين المغاربيتين هذا من جهة وتحقيق التنمية الاقتصادية بواسطة التكامل من جهة أخرى لأن هناك علاقة قوية للتكامل بالتنمية، تتجسد في العوائد التي يمكن للتكامل خلقها لصالح الأطراف المساهمة لأن الحافز الأساسي للحكومات في الإنضمام للتكتلات الاقتصادية يتمثل في تحقيق قدر من الأهداف على نحو أفضل من تلك التي يمكن بلوغها بجهود منفردة، يعني أن هذه العلاقة تتمثل في ارتباط الوسيلة بالهدف إذ يفترض أن التكامل من أفضل الوسائل البديلة في التنمية، لذلك يقال: ليس كل محور للتنمية محور للتكامل، بينما كل محور للتكامل هو محور للتنمية⁽¹⁾.

كذلك جاء هذا الإختيار كون أن دول المغرب العربي كانت مجبرة تحت ضغوط المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتوجه نحو التحول الديمقراطي والإقتصاد الحر، مقابل منحها القروض أو إعادة جدولتها، لذلك رأت ضرورة أن تفتح على البيئة الخارجية وتتدمج في الإقتصاد العالمي وهي مجتمعة، وتتفاوض من مركز قوة مع هذه المؤسسات والتكتلات الاقتصادية الكبرى، خاصة الإتحاد الأوروبي الذي يعد الشريك الأول لدول المغرب العربي، والذي أعطته معاهدة ماستريخت الدفعة الكبرى لإستكمال بنائه المؤسساتي.

والجدير بالملاحظة أن هذا التوجه للدول المغاربية صوب التكامل وإنشاء اتحاد المغرب العربي، إنما كان للدوافع والعوامل الخارجية الدور الأكبر في ظهوره و انبعائه وهنا نكون بصدد الطرح المؤسساتي الليبرالي الجديد الذي يؤكد على دور المؤسسات الدولية في إنشاء التعاون الدولي في ظل الفوضى الدولية على اعتبار أن اتحاد المغرب العربي جاء رد فعل للبيئة الدولية التي تسيطر عليها المؤسسات المالية والتكتلات الاقتصادية العظمى، والتي تلجأ للضغط على الدول كي تتعاون وتراعي نظاما ما ولكي تقبل في المنظومة الاقتصادية الدولية، عليها أن تثبت أهليتها الليبرالية وهذا ما حدث فعلا في الدول المغاربية.

الفرع الثاني : الأهداف والهيكل التنظيمي

في العاشر من يونيو 1988م بزرادة في الجزائر العاصمة وبمناسبة انعقاد مؤتمر عربي للقمّة إنتم اجتماع لقادة المغرب العربي الكبير فكان مؤتمر أولا تمخض عنه تشكيل لجنة سياسية مغاربية

¹ - عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سابق. ص 33.

كبرى وخمس لجان فرعية، أنيطت بها مهام التفكير وصياغة الإقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي.

ولقد أنهت اللجان الفرعية أشغالها في سبتمبر 1988 م .

* الشؤون الجمركية والمالية بالرباط (14-16 سبتمبر).

* اللجنة الإقتصادية بالجزائر العاصمة (17-18 سبتمبر).

* الشؤون التنظيمية والهيكلية بطرابلس (17-18 سبتمبر).

* الثقافة والإعلام والتربية والتعليم بنواكشط (21-24 سبتمبر).

* الشؤون الإجتماعية والبشرية والأمنية بتونس العاصمة (23-24 سبتمبر).

وقد عقدت اللجنة السياسية الكبرى اجتماعا ثانيا لها يومي 27 و 28 أكتوبر 1988م بالرباط لأجل دراسة حصيلة أعمال اللجان الفرعية.

وفي بيان موجه إلى الصحافة أعلنت عن مقترح مشروع يهدف إلى احداث هيكل مغاربي

سيوكل أمر البث في مضمونه إلى المؤتمر المقبل لقادة دول المغرب العربي الكبير.

ولقد انعقد بالفعل هذا المؤتمر الثاني لقادة الدول المغربية بمراكش في فبراير 1989م تم

الإعلان في أعقابه يوم 17 فبراير عن نص معاهدة اتحاد المغرب العربي⁽¹⁾. بين خمس دول وهي :

ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا.

أولا : أهداف اتحاد المغرب العربي

انطلقت دول اتحاد المغرب العربي لأجل إرساء التكامل بمجموعة من الأهداف ذات الأبعاد

المختلفة والتي تتلخص ضمن ما جاء في نص المادة الثانية من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

في :

- تمتين أو اصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل و الإنصاف.

- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما

بينها⁽²⁾.

1 - أحمد صديق، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي. ط2. الدار البيضاء : إفريقيا الشرق، 1991، ص 93.

2 - معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، مراكش : 17 فبراير 1989م (انظر الملحق رقم 01)

ومن خلال نص هذه المادة يمكن أن نستشف الأهداف الحقيقية التي بعث اتحاد المغرب العربي من أجلها.

1- الأهداف السياسية

إنه من الأهداف السياسية والدولية للإتحاد تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول المغربية والدفاع عن حقوقها، وهو بذلك يهدف إلى << تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض >>.

ويعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف التي يسعى الإتحاد لتحقيقه، إذ يساعد على مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغربية أو إحدى دولها نتيجة أي محاولة تهدف إلى تمزيق الإتحاد وإشاعة الانقسام، كذلك فإن الإتحاد هو الذي يكفل للدول المغربية المحافظة على استقلالها، كما تساهم مساهمة فعالة في إزالة كل صور النزاعات الإقليمية ولهذا الغرض تسعى الدول بالمساهمة في صيانة السلام المؤسس على العدل والإنصاف، وفي هذا السياق تنتهج الدول الأعضاء سياسة مشتركة في مختلف الميادين التي تهدف بها إلى تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وذلك بإقامة تعاون دبلوماسي بينها يقوم على أساس الحوار⁽¹⁾.

2- الأهداف الأمنية والدفاعية

لتحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل والإنصاف، تعمل الدول الأعضاء في الإتحاد في ميدان الدفاع على << صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء >>⁽²⁾. ولا شك أن هذا مبدأ من المبادئ العامة في العلاقات الدولية، يرتبط ارتباطا وثيقا بموضوع مبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها.

ففي ميدان الدفاع يجب الإشارة إلى أن الإتحاد المغربي انفرد دون التجمعات العربية الأخرى المماثلة ببعد خارجي وداخلي، أي أنه انفرد بالحديث عن أمن الدول الأعضاء و ضد التهديدات الخارجية صراحة، وعن أمن النظم الحاكمة في الدول الأعضاء. وانطلاقا مما ورد في معاهدة إنشاء الإتحاد من مضامين تتصل بصيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء، نجد الإتحاد المغربي أكثر طموحا في النص على قضية حساسة جدا وهي التحسب للعدوان الخارجي وهي مسألة معقولة ولكن الخطوة الأكثر طموحا أمن النظم الحاكمة⁽³⁾.

¹ - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص 92.

² - المادة 03 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي. (انظر ملحق رقم 1).

³ - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص 93.

وقد أوضحت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي هاتين المسألتين من خلال نصي المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة، حيث جاء في المادة الرابعة عشرة أن << كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى >> وهنا إشارة لفكرة التهديدات الخارجية.

أما المادة الخامسة عشرة فقد نصت على أنه :

<< تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي، كما تتعهد بالإمتناع عن الإنضمام إلى حلف أو كتلة عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الإستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى >> (1). وهنا إشارة واضحة لقضية المحافظة على أمن النظم الحاكمة في دول اتحاد المغرب العربي.

3- الأهداف الاقتصادية

قضت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في إحدى مضامينها على أن الهدف من تعاون دول الإتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها، ولا شك أن هذا الهدف مرتبط إلى حد كبير بالهدف السياسي، ومن شأنه تقوية أو اصر الأخوة بين شعوب تلك الدول ولتحقيق هذه الغاية تتخذ الإجراءات التالية :

- تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.
- تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية و الطبيعية والصناعية.
- إصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة النقل للبضائع والأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية في إطار التنظيم المغاربي، وعلى ذلك يجب توحيد أسس التعامل النقدي والهيكل الضريبي بغرض حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية.
- تطوير الموارد البشرية وتدريبها لإستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة و يقتضي الأمر تطويرها حتى يمكن تكوين إطارات بشرية قادرة على تسيير المؤسسات المالية و الاقتصادية والإتحادية.
- تطوير المرافق العامة وتطبيق أحدث الطرق العلمية لتحقيق أعلى معدل للنمو الإقتصادي المغاربي (2).

¹ - المادة 14، 15 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

² - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص ص، 94، 95.

ولتحقيق هذه الأهداف حدد أول اجتماع لمجلس الرئاسة المغربي عام 1990م أربعة مراحل يتم الانتقال وفقها لأجل الوصول إلى آخر مرحلة للتكامل وهذه المراحل هي :

- إقامة منطقة تبادل حر عام 1992م.
- إقامة اتحاد جمركي عام 1995م.
- إنشاء سوق مشتركة عام 2000م.
- الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي كآخر مرحلة للإتحاد المغربي (1).

ولتحقيق ذلك فإنه من الضروري خلق شركات اقتصادية مغربية وكذلك مجمعات صناعية، في إطار تكاملي وليس تنافسي والهدف هو الوصول إلى السوق المغربية المشتركة ودعم روابط تعاون وتكامل جديدة مع المجموعات الأخرى وكذلك مع السوق الأوروبية المشتركة (2)، من أجل تقوية مركزها التفاوضي أمام هذه السوق والتي تعد الشريك الأول لها والمتضمن لمنافسين اقتصاديين يشكلون خطر للتجارة الخارجية المغربية مع السوق الأوروبية.

4- الأهداف الثقافية

تنص الفقرة السادسة من المادة الثالثة في هذا المجال على ضرورة إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على مختلف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستوحاة من تعاليم الإسلام السمحاء وصيانة الهوية القومية العربية، حيث تعتبر من ضمن الوسائل الكفيلة لبلوغ هذا الهدف، تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية وإنشاء مراكز مشتركة وبرامج في المجالات العلمية المختلفة بين الدول المغربية (3).

ثانيا : قراءة تحليلية لمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

من خلال ما سبق وبنظرة متفحصة نجد أن القادة المغاربة وهم الذين يمثلون الإرادة السياسية العليا لدولهم، أرادوا أن يؤسسوا من خلال هذا الإتحاد تكامل إقليمي مغربي يضم دول المنطقة الخمس : ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا وهنا نلاحظ أن الخلفية الأساسية لقيام الإتحاد هي الطرح الوظيفي الجديد الذي يدعو إلى التكامل الجهوي، وقد حدد الإتحاد لأجل التكامل مجموعة من الأهداف المتنوعة، فالتكامل المنشود لم يقتصر على المضمون الإقتصادي فحسب بل يشير إلى ارتباط هذا المضمون بأبعاده السياسية، الأمنية الثقافية والإنسانية.

¹ - Fathalla Qualallou, Après Barcelone Le Magreb Est nécessaire. France: L'hrmattan, 1996, p 144.

² - Le monde. << L'édification Du Maghreb Arab: L'intégration économique, Un Marché Maghrébin >>, 16/03/1989, p 1.

³ - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص ص، 95، 96.

إنه كذلك تكامل أو اندماج يقوم على العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال وعلى إنشاء المشروعات المشتركة، ومن وجهة نظر اقتصادية يتضح أن معاهدة مراكش تهدف حقا إلى بلوغ مرحلة السوق المشتركة المهيأة لشروط وظروف المرحلة الأسمى مرحلة الإتحاد الإقتصادي بمعنى أن بلوغ ونجاح المرحلة الأولى يؤدي بالضرورة للدفع والانتقال إلى المرحلة الأعلى حسب الدرجات الإقتصادية التي حددها العالم الإقتصادي "بيلا بالاسا"، وبهذا يحدث التسييس التدريجي من خلال الانتقال من المسائل التقنية الفنية كمراحل أولى إلى المسائل السياسية كمرحلة نهائية للعملية أو المسار التكاملي وهذا ما يتطابق مع الطرح الوظيفي الجديد عند هاس فبواسطة عامل الإنتشار Spill-Over يتم هذا الإنتقال التصاعدي والتطور.

يمزج كذلك الإتحاد بين آليات التكامل والاندماج عبر السوق والتكامل عبر الإنتاج، وكلاهما مرتبط ببعضه البعض فلا جدوى من توسيع السوق إذا لم يتم تطوير كم ونوع الوحدات الإنتاجية وهذا توجه اقتصادي منطقي ومثمر حيث تم المزوجة بين المدخل التجاري والمدخل الإنتاجي وذلك من أجل إقامة صيغة للتخصص الإنتاجي لدول الإتحاد⁽¹⁾.

يمكن قراءة هذا التوجه في التكامل من خلال آليتي السوق والإنتاج من زاوية أن دول المنطقة تختلف من حيث تركيبة اقتصادياتها، فالجزائر وليبيا تشابهان إلى حد بعيد في التخصص في مجال الطاقة والنفط، أما موريتانيا فتتوفر على ثروة معدنية وحيوانية هامة وتوجه تونس والمغرب في الصناعات الزراعية (الأسمدة)، وكذلك الإنتاج الفلاحي الموجه للإستهلاك الغذائي (الفواكه، الزيتون، الزيوت) فهما تتخصصان أكثر في هذا المنتج. ولأجل ذلك فقد تم الأخذ بعين الاعتبار المصالح المختلفة للدول المغاربية، من خلال محاولة تحقيق اكتفائها الذاتي بإعتمادها على إمكاناتها الجهوية وتجنب الإغراق السلعي القادم من دول السوق الأوروبية المشتركة والتي تشترك معها في طبيعة الإنتاج.

إذن فالتكامل المغاربي دائما ومن خلال معاهدة إنشائه يقوم على وجود مصالح مختلفة ولكن غير متناقضة لأطراف التكامل خاصة إذا تعلق الأمر بالإستقرار الإقتصادي لدوله، فالإختلاف كما يقول "أرنست هاس" هو الذي يولد الرغبة في البحث عن الحلول والتكامل بدل التنافس على المستوى الخارجي.

ولبلورة وتطوير العلاقات الاقتصادية بين دول الإتحاد تم التوصل إلى عقد اتفاقيات تتدرج في هذا الإطار منها على سبيل المثال :

- اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول الإتحاد وقعت بالجزائر في 1990/07/23م وهدفها :

* إعفاء المنتجات الزراعية المتبادلة من الضرائب والجمارك والرسوم.

* وضع لجنة للأمن الغذائي مهمتها تطوير المنتجات الزراعية المعفاة من الضرائب (1). وهذا ما يدل على محاولة دول اتحاد المغرب العربي لحماية أسواقها الداخلية وبالإعتماد على الذات.

كذلك ما يلاحظ على مضامين بعض بنود هذه المعاهدة دائما في جانبها الإقتصادي هو التخلي عن الفكرة التي سادت قبل ذلك والمتمثلة في الإختيار بين المقاربات القطاعية أو الشاملة، في سياسات التعاون والتقارب والتنسيق الإقتصادي، فالمعاهدة لا ترى مانعا من اللجوء إلى الأسلوب القطاعي ولا ترى فيه عائقا للعمل الإتحادي الشامل بل يمكن أن يشكل أداة فعالة في توفير الشروط المناسبة لتحقيق تعاون اقتصادي شامل.

يبدو أن التحول في منهجية التعامل مع إشكالية التكامل الإقتصادي بين الدول المغاربية يعود إلى التجربة السابقة في هذا المجال والتي أثبتت عدم صحة الإعتقاد بتضارب أو تناقض الأسلوبين بالإضافة إلى العدد الكبير للإتفاقيات الثنائية والمشاريع المشتركة التي قطع البعض منها أشواط بعيدة. وأصبح حقيقة ملموسة في الواقع الإقتصادي للدول المعنية، وذلك قبل تاريخ عقد هذه المعاهدة أي أن هذه المشاريع والإتفاقيات أصبح من الصعب تجاوزها أو تجاهلها، حيث بلغ عدد الأهم من خلال الفترة 1983م- 1988م حوالي 49 معاهدة شملت مجالات وميادين مختلفة (تجارة، صناعة، بنوك، صحة، نقل مجالات عسكرية، سياسية و دبلوماسية... الخ) (2).

تضمنت كذلك المعاهدة من خلال نص المادة السادسة عشرة فكرة الإقليمية الجديدة فهي لا تعارض أن يكون هناك تعاون بين دول الإتحاد ودولا أخرى خارج الإتحاد فالمهم أن تكون هناك مصالح اقتصادية لا تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة، وقد جاء نص هذه المادة كمايلي >> للدول الأعضاء حرية إبرام أي اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة << (3).

1 - نور الدين حامد، بشير بن عيشي، مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة. في : محمد عاشور (محرر) : التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات. القاهرة : مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005، ص 158.

2 - عبد الوهاب شمام، مرجع سابق. ص ص، 339، 338.

3 - المادة 16 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي (انظر الملحق رقم 01).

دائما ومن خلال مواد المعاهدة نستشف مسألة أن الإتحاد لا يعارض التوسع الجغرافي الأفقي سواء كانت الدول التي تريد الإنضمام عربية أو إفريقية المهم موافقة الدول الأعضاء وفي هذا المجال نصت المادة السابعة عشرة على أنه << للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك >> (1).

إضافة إلى كل ما سبق فإن معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي تتميز بالمرونة كونها لا تعارض التعديل لأحكامها بناء على اقتراح إحدى الدول الأعضاء وأوضحت ذلك وفقا لنص المادة الثامنة عشرة والتي جاء فيها <> يتم تعديل هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء، ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء >> (2).

ونافذة القول أن الشيء المميز لهذه المعاهدة خاصة في شقها الإقتصادي هو طابع الحذر والتعميم والتدرج في بناء هذا المجتمع السياسي الإقتصادي المغربي.

لكن ما يعاب على هذه المعاهدة أنها لم تحدد القطاع الحيوي للدول المغربية والذي يفترض أن يكون القاطرة التي تحرك التكامل من مستوياته الدنيا إلى المستويات العليا مثلما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية التي كان قطاع الحديد والصلب يمثل القطاع الحيوي لدول المجموعة عند إنشائها، وإنما تكلمت عن قطاعات اقتصادية، صناعية، تجارية، زراعية، تقنية، فنية، إنسانية، بصفة عامة، ولم تضع أي بند يوضح هذه المسألة.

ثالثا : الهيكل التنظيمي للإتحاد المغربي

إن اتحاد المغرب العربي كتنظيم إقليمي لا يختلف كثيرا من حيث الشكل التنظيمي العام عن المنظمات الدولية، إذ أن الإتحاد المغربي يقوم من الناحية الهيكلية على مجموعة من الأجهزة والمؤسسات والتي نصت عليها معاهدة إنشاء الإتحاد المغربي وعليه سيتم من خلال هذا العنصر التطرق لأجهزة اتحاد المغرب العربي.

1- مجلس الرئاسة

هو أعلى هيئة في الإتحاد ويتألف مجلس الرئاسة من رؤساء الدول الأعضاء، تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء وذلك بحسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء في الإتحاد المغربي، ويعقد مجلس الرئاسة دوراته العادية مرة كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتتخذ قراراته بالإجماع ويملك وحده سلطة اتخاذ القرار كما ترأس دولة الرئاسة كل هيئات الإتحاد (3).

1 - المادة 17 من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

2 - المرجع نفسه. المادة 18.

3 - جمال لعمارة، التكامل الإقتصادي المغربي من منظور مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي. في : التكامل الإقتصادي

العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية. [دم.ن]: دار الهدى، 2005، ص ص، 377، 378.

- وحسب النصوص الواردة في المعاهدة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي يتولى مجلس الرئاسة العديد من الإختصاصات التي جعلت منه الجهاز الأعلى وهي :
- تحقيق أهداف الإتحاد وينظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء ويمكن أن تشمل هذه القضايا الخلافات أو النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء.
 - إنشاء ما يراه ضروريا من لجان وزارية متخصصة للإتحاد مع تحديد مهامها.
 - الموافقة على ضبط مواعيد دورية لإنعقاد مجلس الرئاسة.
 - تعيين الأمين العام للإتحاد وكذا الموافقة على تعيين مقر هيئات الإتحاد، كمقر الأمانة العامة والهيئة القضائية واختصاصاتهما.
 - اعتماد ميزانية الأجهزة الإتحادية.
 - النظر في طلبات الإنضمام إلى الإتحاد من طرف دول أخرى.
 - وفيما يتعلق بالعلاقات الخارجية للإتحاد يبدي مجلس الرئاسة رأيه في أهم الأحداث الدولية ويتخذ موقفا حول موضوع علاقات التعاون مع التجمعات العربية والإفريقية والتجمعات الإقتصادية الأوروبية والتجمعات الأخرى (1).

2- مجلس وزراء الخارجية

يعتبر مجلس وزراء الخارجية لإتحاد المغرب العربي بمثابة الفرع التنفيذي، ويأتي من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد مجلس الرئاسة ذلك أنه يقوم بمباشرة النشاط الفعلي للإتحاد في الفترات التي تقع ما بين انعقاد دورات مجلس الرئاسة عن طريق اجتماعاته المتكررة (2)، التي تتعقد كل شهرين في بلد رئاسة الإتحاد طبقا لنظامه الداخلي، وعمليا لا يعقد أكثر من ثلاث دورات في السنة (3).

ويتكون مجلس وزراء الخارجية من وزراء الخارجية للدول المغربية وأمين اللجنة الشعبية الذي يمثل الجماهيرية الليبية مكلف بالشؤون الخارجية يعادل وزير الخارجية في الدول الأخرى المغربية (4).

يقوم مجلس وزراء الخارجية بمجموعة من الوظائف نذكر منها :

- الإعداد والتحضير لإجتماعات مجلس الرئاسة وما يقتضيه ذلك من تحضير لجدول الأعمال والوثائق ذات الصلة بالموضوعات التي ستعرض في الإجتماعات.
- اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات الهادفة إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.

1 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص 162، 163.

2 - المرجع نفسه. ص 173.

3 - جمال لعمارة، مرجع سابق. ص 378.

4 - رشيد بوكساني، احمد وبيش، مرجع سابق. ص 221.

- النظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من نتائج أعمالها ووضع الخطط والجدول الزمني اللازمة لتنفيذ التوصيات والقرارات المصادق عليها من قبل مجلس الرئاسة.
 - الإهتمام بكافة الملفات التي تخص الساحة المغربية.
 - التدخل لوضع إستراتيجية الدفاع والأمن الجماعي لضمان أمن المنطقة المغربية.
 - الإهتمام بالملف المغربي الأوروبي قصد إقامة الحوار المسؤول والبناء بين المجموعتين.
- وواضح أن الهدف من وراء هذه الإختصاصات هو إحكام حلقات التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وهذه الإختصاصات تجعله قادرا على التحرك المباشر والفوري لمواجهة المشكلات العاجلة التي يواجهها الإتحاد⁽¹⁾.

3- الأمانة العامة

الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي هي الجهاز الإداري والفني للإتحاد، حيث تتولى المهام المحددة لها في نظامها الأساسي والمهام التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة وكذا المهام التي ترفع إليها في إطار الإتفاقيات الجماعية المبرمة بين الدول الأعضاء في الإتحاد كل ذلك بهدف تيسير قيام الإتحاد بمهامه ووظائفه وتحقيق أهدافه التي أنشئ لأجلها. وتتكون الأمانة العامة من مجموعة موظفين يعملون بها في إطار القانون الدولي لا كممثلين من الدول الأعضاء، وهؤلاء الموظفون هم : الأمين العام وعدد كاف من الموظفين، يعين الأمين من قبل مجلس الرئاسة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة⁽²⁾.

وتتمثل أبرز مهام الأمانة فيما يلي :

- متابعة تنفيذ قرارات مجلس رئاسة الإتحاد بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الإتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق وإبداء الرأي المتخصص.
- إعداد التقارير الدورية حول تقدم بناء الإتحاد.
- الإضطلاع بأعمال السكريتارية لمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، ولجنة المتابعة، واللجان الوزارية المختصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال.
- حفظ الوثائق الرسمية للإتحاد، ووثائق المصادقة على الإتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الإتحاد.
- ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتعزيز العمل العربي المشترك والتعاون مع التجمعات الإفريقية والدولية المماثلة.

1 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص ص، 176، 175.

2 - المرجع نفسه. ص ص، 182، 183.

- ربط الصلة بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الإتحاد⁽¹⁾.

4- مجلس الشورى

نصت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي على أن يكون للإتحاد مجلس شورى، وقد أعلن عن ميلاد المجلس بالجزائر يوم 10 جوان 1989 م، حيث عقد أول اجتماع له بمناسبة الذكرى الأولى لإعلان زواله⁽²⁾.

ويعتبر مجلس الشورى الجهاز التشريعي في الإتحاد⁽³⁾، ويتكون المجلس من عشرة أعضاء من كل دولة تم رفعهم إلى عشرين ثم إلى ثلاثين عضواً، يتم اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء، أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة. ويتخذ مجلس الشورى المغربي القرارات مقرراً دائماً له وهذا طبقاً لإتفاقية المقر الموقعة بين الحكومة الجزائرية وأمانة المجلس في 09 جوان سنة 1994م.

ويتولى مجلس الشورى القيام بعدة مهام ووظائف منها :

- يقوم بإبداء الآراء حول مشروعات القرارات التي تعرض عليه من قبل مجلس الرئاسة.

- دراسة التوصيات المزمع رفعها إلى مجلس الرئاسة.

- يقوم بدراسات ويضع تقارير حول وضعية الإتحاد ويوجهها إلى مجلس رئاسة الإتحاد.

- يشرف على دراسة مشاريع القرارات المعدة من طرف اللجان الوزارية المتخصصة وذلك قبل اتخاذ مجلس الرئاسة القرار بشأنها في دورته العادية⁽⁴⁾.

5- الهيئة القضائية

تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة، وتختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والإتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية كما تقوم بتقديم الآراء الإستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة، هذا وتعد الهيئة القضائية نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة عليه، ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.

1 - رشيد بوكساني، احمد وبيش، مرجع سابق. ص 222، 221.

2 - جمال لعامرة، مرجع سابق. ص 379، 380.

3 - رشيد بوكساني ، احمد وبيش، مرجع سابق. ص 222.

4 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص 194-199.

يلاحظ إذن أنها الهيئة الوحيدة من بين الهيئات التابعة لمجلس الرئاسة التي تملك سلطة إصدار أحكام ملزمة ونهائية بالنسبة للمنازعات التي تعرض أمامها من طرف مجلس الرئاسة⁽¹⁾.

6- لجنة المتابعة

تعتبر لجنة المتابعة لإتحاد المغرب العربي بمثابة هيئة مختصة بالتنفيذ، تتألف اللجنة من الأعضاء الحكوميين الذين تعينهم الدول الأعضاء واحد عن كل دولة لمتابعة قضايا الإتحاد وهي ترفع حصيلة أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية وبعبارة أخرى تتكون اللجنة من كتاب الدولة للشؤون المغربية.

تتولى هذه اللجنة متابعة القرارات المتخذة من طرف مجلس رئاسة الإتحاد التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الأعضاء في مختلف المجالات.

- تدرس تقارير اللجان الوزارية المتخصصة واتخاذ ما يلزم بها من توصيات.

- تقوم بتحضير مشاريع القوانين والقرارات.

- تحيل المشاريع المعدة إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها إلى مجلس الرئاسة لإتخاذ القرار المناسب بشأنها.

- متابعة الدراسات القائمة في إطار العلاقات مع التجمعات الجهوية ومؤسسات التمويل وتطوير أعمال الإتحاد.

وكل هذه الإختصاصات تهدف إلى إحكام حلقات التكامل في مختلف المجالات بين الوزارات والأجهزة⁽²⁾.

7- اللجان الوزارية المتخصصة

تم تأسيس اللجان الوزارية المتخصصة من قبل مجلس الرئاسة حيث أحدث هذا المجلس أربع لجان وزارية متخصصة وهي : لجنة الأمن الغذائي، لجنة الإقتصاد والمالية، لجنة البنية الأساسية، لجنة الموارد البشرية، وتتكون هذه اللجان من الوزارات والأمانات الشعبية المعينة حسب القطاعات التي تدخل في مهامها وتتفرع عنها مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل كلا في مجال اختصاصها وعليها الإسترشاد بذوي الخبرة والكفاءات المغربية.

1 - عبد الكريم عبد لاني، المغرب العربي من التجزئة إلى الإتحاد. في : محمد عاشور، احمد علي سالم (محرر) : التكامل

الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق. القاهرة: مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005، ص 288.

2 - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص ص، 217-220.

وعمل هذه اللجان يتجلى من خلال مشاركتهم في المشاريع المحالة من طرفهم إلى مجلس وزراء الخارجية، ومن خلال تقارير التعاون المتبادل بين الوزراء للدول الخمس وعلاقتهم مع الممثلين الوطنيين عند تلقيهم الإقتراحات ووجهات النظر على اعتبارهم المعنيين الأوائل بمسألة التكامل المغربي الأمر الذي يوفر أفضل الظروف لتطبيق القرارات الصادرة في إطار الإتحاد المغربي. ويرجع تحديد اختصاصات اللجان الوزارية المتخصصة إلى أحكام الوثيقة المنشئة لها، وتختلف هذه الإختصاصات من لجنة لأخرى وفقا لطبيعة اللجنة⁽¹⁾. ونشير فيمايلي إلى أهم اختصاصات اللجان الوزارية الأربع :

أ- لجنة الأمن الغذائي

تتولى هذه اللجنة وضع الخطوط الرئيسية برسم السياسات الخاصة بالإستراتيجية الزراعية والمائية لدول الإتحاد، فهي تهتم بالفلاحة والبحث الفلاحي والثروة الحيوانية والنشاطات البيطرية والصناعات الفلاحية والغذائية، واستصلاح الأراضي، والغابات والثروة المائية. وتعمل على تنسيق سياسة التوريد للمحاصيل الزراعية والإستغلال الأمثل ومكافحة ظاهرة الإنجراف والتصحر والجراد الذي يهدد الدول المغربية⁽²⁾.

ب- لجنة المالية والإقتصاد

تتكلف هذه اللجنة بإبراز مجالات العمل المشترك فيما يتعلق بالتخطيط الإقتصادي والإجتماعي والتنسيق بينهما من أجل تحقيق التجانس بين الخطط الإقتصادية الوطنية لأجل الوصول إلى التكامل الإقتصادي.

- تسعى هذه اللجنة لدراسة الوسائل الكفيلة بتنسيق التعاون المالي و الإقتصادي وتركز على وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توجيه استثمارات الدول الأعضاء لأجل تحقيق التنمية.

- تعمل على زيادة التنسيق بين البنوك المركزية لدول الإتحاد من أجل إيجاد عملة مغربية يصدرها جهاز مركزي مغربي تكون متممة للتكامل الإقتصادي المرجو كما تركز على تنسيق السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء.

- العمل على زيادة توجيه وسائل الإنتاج المحلية لسد حاجيات الدول المغربية وتنسيق سياسات دول الإتحاد في مجال الطاقة.

1 - المرجع نفسه. ص 221.

2 - المرجع نفسه. ص 222.

- كما تسعى هذه اللجنة إلى تقريب قواعد أنظمة تشجيع الإستثمارات بين الدول المغاربية وبين الخارج بهدف الوصول إلى قانون موحد لتشجيع الإستثمارات وتقريب التعريفات الجمركية سعياً إلى إقامة تعريفية مغاربية موحدة.

- تكثيف التعاون المغاربي في ميدان السياحة في المنطقة المغاربية (1).

ج- لجنة البنية الأساسية

تتولى الأمور المتعلقة بالإسكان والتعاون في مجال النقل البحري والبري والإتصالات المختلفة والعمل على تكوين شركة مغاربية للخطوط الجوية.

فضلاً عن ذلك تعمل هذه اللجنة على وضع الإطار الملائم للتكامل في ميدان البريد والمواصلات وتقوم بوضع سبل ووسائل التنسيق في مجال التجهيز والري والأشغال العمومية بين الدول الأعضاء وفي كل ما من شأنه تطوير البنية الأساسية المغاربية وتوفير العناصر اللازمة لتكاملها (2).

د- لجنة الموارد البشرية

تهتم هذه اللجنة بوضع إستراتيجية تربية في دول المغرب العربي تكون مستوحاة من إستراتيجية تطوير التربية العربية وتسعى إلى توحيد البرامج الدراسية، وتنسيق سياسات وبرامج البحث العلمي بهدف التكامل والتنسيق بين الأجهزة المعنية بشؤون الشباب والرياضة لأجل الوصول إلى تكوين اتحادات مغاربية ومخيمات مغاربية للشباب.

كما تسعى إلى توحيد التشريعات في ميدان العمل وممارسة مختلف الحرف والمهن والقوانين الخاصة بالشركات وتعمل على توحيد الأنظمة التشريعية الخاصة بالشؤون الإجتماعية.

وفي الميدان القضائي فإنها تعمل على توحيد مصادر التشريع والقضاء وتوحيد التشريعات في دول الإتحاد بوضع نظام قضائي موحد تتماثل فيه درجات التقاضي ودعم التعاون بين دول الإتحاد في المجالين القضائي والقانوني.

إلى جانب ذلك فإنها تتولى وضع الأسس الكفيلة التي من شأنها أن تعمل على تحقيق التنقل بين مختلف الأقطار المغاربية للأشخاص وأفراد عائلاتهم دون الخضوع لقيود.

وأخيراً تعمل على تنسيق سياسة دول الإتحاد لرعاية جالياتها من المغتربين خاصة في أوروبا قصد المحافظة على أصالتها العربية الإسلامية (3).

¹ - المرجع نفسه. ص ص، 222، 223.

² - المرجع نفسه. ص 224.

³ - المرجع نفسه. ص ص، 224، 225.

مما تقدم وفي قراءة لأداء أجهزة اتحاد المغرب العربي وخاصة اللجان الوزارية المتخصصة يتضح أن القادة المغاربة الذين يمثلون النخبة السياسية لمجتمعاتهم أرادوا من خلال هذه الأجهزة بعث تكامل إقليمي بإختيار المقاربة الوظيفية الجديدة والمنهج الوظيفي كنهج لتحقيق التكامل. ونستشف هذا التوجه بوضوح مع تخصصات اللجان الوزارية المتخصصة والتي يظهر معها البعد الوظيفي المتدرج بإهتمامها بالمسائل التقنية الفنية والإقتصادية لدول الإتحاد والتي تمثل الميادين الأساسية لإنطلاق العملية التكاملية والوصول بها إلى أقصى درجاتها من منطقة التجارة الحرة إلى اندماج اقتصادي كلي على المدى البعيد.

لكن التساؤل الذي يطرح نفسه بقوة هو : هل هذا النجاح على مستوى التأسيس القانوني والمؤسساتي رافقه نجاح على المستوى الواقعي لأجل تجسيد التكامل المغربي وبناء المغرب العربي الكبير؟

المبحث الثالث : إنجازات تجربة التكامل المغربي

تمتد الجذور التاريخية لفكرة التكامل المغربي إلى فترة النضال المشترك ضد الإستعمار، وقد تأسست الفكرة في أوائل القرن العشرين وتطورت عقدا بعد عقد كما تعددت مراكز الدعوة إليها من اسطنبول في أوائل القرن العشرين إلى باريس في العشرينات ثم انتقلت الفكرة ذاتها إلى أقطار شمال إفريقيا في الثلاثينات، حيث أصبحت أحد الواجهات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية في المغرب تونس والجزائر، ووضعت في برامج الجمعيات الثقافية و أصبحت في الخمسينات الإطار المرجعي لحركة التحرر الوطني في المنطقة بيد أن الميلاد الرسمي للفكرة يرجع إلى مؤتمر طنجة في أبريل 1958 الذي ضم الأحزاب الرئيسية الثلاثة في المنطقة وهي الحزب الدستوري الجديد في تونس، جبهة التحرير الوطني في الجزائر، وحزب الإستقلال في المغرب.

ورغم أن فكرة التكامل المغربي هي أقدم فكرة لتجمع إقليمي عربي إلا أنها عرفت حركة مد وجزر، حيث تميزت بظهور تجربتين بارزتين بعد الإستقلال في محاولة منها لإرساء تكامل مغربي، تجربة اللجنة الإستشارية الدائمة التي ظهرت سنة 1964م لتتوقف أعمالها سنة 1975م وتجربة اتحاد المغرب العربي سنة 1989م والذي مازال قائما ليومنا هذا ولكن السؤال الذي يطرح : هل كانت إنجازات هذه التجارب أو مسار التكامل في مستوى نضال وطموح الشعوب المغربية ؟ وهل ساهمت هذه النتائج والإنجازات في تدعيم الهوية الإجتماعية لهذا الكتل الإقليمي حسب طرح الأستاذ " اميتاي ايتزيوني " ؟.

إن السمة المميزة لمسار التكامل المغربي على الصعيد العملي هي ضآلة النتائج المحققة والتي تصل إلى حد الركود في بعض القطاعات، وذلك ناتج عن عدم تطبيق أغلب اتفاقيات التكامل وغياب الجدية وتدهور العلاقات بين الدول المغربية والتي ألفت بظلالها على مستوى العمل التكاملي لذلك جاء مردود هذا المسار انعكاسا أميناً لهذا الواقع المضطرب أما عن القليل الذي تم انجازه سيتم التطرق إليه بالتركيز على مجال الصناعة، المناجم والمحروقات، المبادلات التجارية والزراعة وبعض المشاريع المتفرقة خاصة بالنقل.

المطلب الأول : في مجال الصناعة والمحروقات

الملاحظ على الصناعة في دول المغرب العربي أنها تنافسية أكثر منها متكاملة فغياب التنسيق في المجال الصناعي ولد تشابها في النسيج الصناعي لدول التكامل مما جعلها تتنافس بدل أن تتبادل في إطار تكاملي.

- الصناعة الكيماوية : كل من تونس والجزائر والمغرب تصنع إنتاجها الخاص وقد سحقت المنجزات الجزائرية في سكيكدة و أرزيو وعنابة القطاع الكيماوي والبتروكيماوي بقوتها نظيراتها في الدول الأخرى، وقد فاقمت ليبيا من هذه المشكلة في السبعينات عندما شرعت في برنامج ضخ للإستثمار في القطاع الكيماوي والبتروكيماوي.

- الصناعة النسيجية : نجد في تونس ست مصانع وفي مجمع ضخم في فاس و أربعة مصانع في الجزائر وكلها متقاربة من حيث المستوى مما جعلها بدورها متنافسة فيما بينها (1).

و أسفر التقارب الثنائي بين تونس والجزائر عن إنشاء مصنع الإسمنت سوتاسيت " Sotacib " حيث شكلت في ديسمبر 1983م شركة تونسية-جزائرية مشتركة لصنع الإسمنت الأبيض حيث يوفر هذا المصنع لتونس حاجاتها الكاملة من الإسمنت الأبيض والتي تمثل ما قيمته 105.000 طن عند أفق 1990م ويوفر للجزائر نفس المقدار مما يسمح لها من تخفيض نسبة وارداتها من هذا المنتج.

وكان المصنع يتطلب في البدء المواد الأولية (المواد الجيرية الكلسية والرمل) والماء والطاقة وطرق الإخلاء، وقد أقيم المصنع في بلدة فريانة على بعد 25 كلم من الحدود الجزائرية وفريانة هي على البعد نفسه بالنسبة للمدينتين تبسة في الجزائر وقفصة في تونس، كما أن فريانة موجودة على خط سكة الحديد ردايف- سوسة، وتتصل في الشمال بفرع لخط سكة الحديد القصيرين- تبسة مع استمرار على الشبكة الجزائرية وفي الشمال لها اتصال بمناجم ردايف والملتوي وقفصة و صفاقس ومن حيث الطرق فإن فريانة مربوطة مباشرة بمدينة تبسة الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى بقابس عن طريق قفصة وبالنسبة إلى التموين بالطاقة فان خط أنابيب الغاز الجزائر- صخيرة يمر على أقل من 20 كلم شمال فريانة.

إن مشروع سوتاسيب بتأثيراته كان يمكن إذا سار كل شيء على ما يرام أن يكون نواة قطب للتنمية، إذ أنه يوفر نحو 320 منصب عمل بمعنى تحقيق العمالة وهذه العمالة ستمثل تقريبا كتلة أجور سنوية بقيمة مليار سنتيم فرنسي وحتى مع الافتراض بأن قسما كبيرا من الكتلة النقدية لن يظل في المنطقة فيمكن الافتراض أن التجارة والخدمات والبناء والنقل ستنتال على المستوى المحلي قسما كبيرا منها إضافة إلى التأثيرات الملازمة للإستثمار الأصلي الذي يبلغ 675 مليون فرنك فرنسي ويتضمن كلفة الدراسات التقنية و ثمن المنشآت التقنية... الخ، لكن نسبة مئوية لا يستهان بها من هذا المبلغ تذهب إلى أعمال الهندسة المدنية والإعداد والتنظيم البنوي حوالي 30 % .

إن مصنع سوتاسيب يقدم أيضا أفضليات أخرى أولا أنه ذو قيمة من حيث تأثيره كنموذج وقدوة فهو يقدم رسما بيانيا مضبوطا للتعاون الصناعي بين دول المغرب مترجما إلى الواقع وهكذا سيكون من

¹ - عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

الصعب على معارض المسعى الوجدوي أن يحطوا مسبقا من قدر تكرار عمليات مماثلة على الحدود التونسية-الليبية وعلى الحدود الجزائرية-المغربية وعلى الحدود المغربية-الموريتانية. وهناك أفضلية أخرى مهمة وهي ثقافية فمثل هذه المنجزات في عمق البلاد ستساعد المغربية في تغيير ذهنيهم والواقع أن المغرب هو في كثير من الأذهان أولا شريط ساحلي ينطلق من أغادير إلى بنغازي وخارجه لا يحدث شيء يستحق الذكر، إن سوتاسيب يقدم البرهان بأن شيئا يحدث خارج هذا الشريط (1).

وفي الجانب الصناعي دائما اهتمت الدول المغربية من خلال تجربة اللجنة الإستشارية بمسألة المواصفات الصناعية والتي يتعين توحيد مقاييسها بين المؤسسات المغربية خاصة في مجال السلع الصناعية، وأنشأت لهذا الغرض لجنة مختصة قامت بالدراسات الفنية المعمقة وقابلت بين الأنظمة السائدة في باب المواصفات الأوروبية والأمريكية وما هو مستعمل منها أو مهمل في المؤسسات المغربية، واتخذت سلسلة من القرارات لتوحيد المواصفات المغربية دخلت بعضها حيز التنفيذ وكان ينبغي أن يتواصل البحث التفصيلي لكل واحد من قطاعات الإنتاج (2).

وبالنسبة للتكامل في المجال الطاقوي قامت اللجنة المختصة المؤلفة من الرؤساء المديرين العامين للشركات الوطنية للكهرباء بوضع برنامج للترابط بين الشبكات الوطنية يسمح بتواصل الإرسال الكهربائي عبر الحدود وبتدارك انحطاط الضغط في واحدة من هاته الشبكات من خلال التوظيف الأمثل للطاقة المتوافرة والتعديل بين الإنتاج والإستهلاك على كامل الخطوط الكهربائية المغربية بما يحسن من جدوى القطاع بأسره ويقلل من الإختلالات الفنية الناتجة عن تدهور الضغط في واحدة من الشبكات أو الجهات القطرية وارتفاع الطلب في شبكة مجاورة وهو عمل توصلت به اللجنة الإستشارية إلى تحقيق السوق المغربية المشتركة في ميدان الطاقة الكهربائية برفع الحواجز القطرية في وجه استخدامها بحسب الحاجة للإستخدام الأمثل (3).

أما على صعيد المناجم والمحروقات لم يشهد هذا القطاع طيلة ثلاثين سنة من 1964م إلى 1995م أي انجاز في إطار التكامل المغربي ولم يكن هناك سوى اتفاقيات ثنائية الأطراف مثل :
- اتفاق بين الجزائر وتونس لإستغلال حقول بورمة وذلك بخصوص إستغلال الغاز الجزائري عبر تونس.

- أنبوب الغاز الجزائري الإيطالي عبر تونس بدأ تشغيله عام 1983م بطاقة إنتاجية قدرها 12 مليار متر مكعب سنويا.

¹ - محسن التومي، تصور جغرافي لوحدة المغرب العربي. في : وحدة المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

1987، ص ص، 189، 190.

2 - مصطفى الفيلاي، مرجع سابق. ص ص، 60، 61.

3 - المرجع نفسه.

- اتفاقية الجزائر والمغرب عام 1989م الخاصة بأنبوب الغاز بين حاسي الرمل وطنجة لتصدير ما قيمته 12 مليار متر مكعب من الغاز سنويا إلى أوروبا منها 2,5 مليار متر مكعب للمغرب.

- اتفاقية بين الجزائر وليبيا وتونس في 22/05/1988م لإمداد ليبيا 3,6 مليار متر مكعب من الغاز وتزويد المناطق التونسية التي يعبرها الأنبوب حسب احتياجاتها.

- الجزائر ليبيا : نتج عن اتفاق حكومي عام 1987م خلق ثلاث شركات مختلطة في قطاع المحروقات وهي : الشركة الجزائرية الليبية لإستغلال وإنتاج البترول، الشركة الجزائرية الليبية للجيوفيزياء، الشركة الجزائرية الليبية للصناعات البتروكيمياوية.

ويمكن من خلال المعطيات السالفة الذكر أن نلاحظ أن جل محاولات التكامل في قطاع الطاقة والمناجم كانت في شكل اتفاقيات ثنائية، ومع ذلك فقد أدت إلى نوع من التقارب الشامل في عام 1989م بإنشاء لجنة مغربية للصناعة البترولية بهدف خلق انسجام في السياسة العامة للإتحاد في هذا القطاع غير أن أحداث الجزائر عام 1992م عطلت كل المشاريع ليس فقط في مجال الطاقة ولكن في التكامل و الوحدة المغربية ككل (1).

المطلب الثاني : في مجال المبادلات التجارية

المبادلات التجارية بين دول الإتحاد المغربي محتشمة جدا لا تتجاوز حدود 3% إلى 7% ، في حين نجد مبادلاتها مع دول الإتحاد الأوروبي تصل إلى 80% ، وإذا ما قارناها بالمبادلات البينية بين دول الإتحاد الأوروبي، والتي تصل إلى 50% من حجم تجارتها الخارجية نلمس مدى ضآلة حجم التبادل التجاري البيني في الإتحاد المغربي وهذا ما يوضحه الجدول رقم واحد.

الجدول رقم 01 : التجارة البينية لدول المغرب العربي لعام 1992م

الوحدة : مليون دولار

البلد	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	مجموع الصادرات إلى UMA	الصادرات الإجمالية	% الصادرات إلى UMA
تونس	/	98	278	45,8	0,2	422,1	4182	10,09%
الجزائر	89	/	36	32	18	175	10909	1,60%
ليبيا	47	15	/	36	/	98	9740	1,00%
المغرب	67,6	53,9	126	/	2,5	250,1	5749	4,35%
موريتانيا	/	0,02	/	0,36	/	0,38	507	0,07%
الصادرات إلى UMA	203,7	166,92	440	114,26	20,7	945,58	31087	3,04%
الواردات الإجمالية	679,2	8283,1	5218,7	8440,5	581	/	/	/
% الواردات من UMA	3%	2%	8,4%	1,3%	3,5%	/	/	3%

المصدر : خوني رابح، حساني رقية ، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الإقتصادي. في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. [د.م.ن] : دار الهدى، 2005، ص 419.

نلاحظ من خلال قراءة للأرقام التي في الجدول أن المبادلات التجارية بين دول اتحاد المغرب العربي متواضعة لا تتجاوز 3 % من التجارة الخارجية للدول المغربية، كما أن الجزء الكبير من التجارة يتضمن المواد الغذائية (المنتجات الحيوانية، زيت الزيتون، الحبوب الجافة والخضر) والمواد الأولية (المنتجات النفطية والفسفات)، بعض المواد الصناعية (نسيج، أجهزة وآلات ميكانيكية، أسمدة فوسفاتية، الأجهزة الإلكترونية وبعض أدوات التجهيز).

إن ضعف مستوى المبادلات التجارية بين الدول المغربية وهيكلتها قليلة التنوع هي مؤشرات على مستوى النتائج المحصلة ونوعيتها في مجال التكامل الجهوي في الميدان التجاري وتبين قلة الإنسجام الجهوي.

المطلب الثالث : في مجال الزراعة والنقل

محاولات التكامل في هذا المجال كانت هزيلة جدا ولم تعنى إلا بثلاثة محاصيل هي الحلفاء الحمضيات والتبغ، وذلك عن طريق إنشاء لجان للتنسيق في هذا المجال، غير أن حصيلة عملها كانت هزيلة، ثم جمدت بعد ذلك بفعل الأحداث والمشاكل والصراعات التي مرت بها دول المغرب العربي، وتتمثل هذه الهيئات في :

- المكتب المغربي : أنشئ عام 1963م وتحدد نشاطه في تسويق الحلفاء على مستوى المنطقة.
- اللجنة المغربية للحمضيات والباكور : أنشئت عام 1972م مهمتها تنسيق النقل والتسويق لهذه المنتجات نحو أوروبا وإفريقيا وجنوب الصحراء لتفادي التنافس بين الدول المغربية على السوق الخارجية.
- بالنسبة للتبغ بدأت المديرية الوطنية لكل من الجزائر، تونس والمغرب للتبغ عام 1969م بدراسة وسائل انجاز تنسيقية جهوية لزراعة وصناعة وتسويق برامجها⁽¹⁾.

هذا بالنسبة للقطاع الزراعي أما ما تعلق بقطاع النقل فالإنجاز المغربي لا يتعدى بعض المشاريع المعطلة ولعل أبرزها مشروع القطار المغربي تونس - الدار البيضاء.

فبعد مشاورات بين وزارات النقل وبين الشركات الوطنية لسكة الحديد تقرر إنشاء خط مغربي للقطار السريع بين تونس والدار البيضاء، ووقع الشروع في التنفيذ وبدأت السفرة الأولى عام 1974م بين تونس والجزائر للقطار المغربي السريع وتواصلت الإعدادات لإتمام الخط بين الجزائر والدار البيضاء ثم توقف المشروع عام 1975م⁽²⁾، والسبب هو الخلاف المغربي الجزائري حول مسألة الصحراء الغربية.

¹ - عبد الحميد إبراهيمي، مرجع سابق. ص 354، 355.

² - مصطفى الفيلاي، مرجع سابق. ص 60.

كذلك من المشاريع التي تم انجازها بين الدول المغربية مشروع الشحن البحري ونقل المنتوجات والسلع المغربية أولا ثم الأجنبية بين الموانئ المغربية وبينها وبين الموانئ الخارجية، وقد بدأ تنفيذ المشروع وحصل الإتفاق على إنشاء شركة مغربية للملاحة ووقع اقتناء باخرة للتمرين والتكوين، واستمر استغلالها مدة زمنية ومن الميسور استئناف المشروع وإعادة النظر في الدراسات الفنية تبعا لما حصل من تغييرات كمية ونوعية في المبادلات التجارية وللتطورات المشهودة على الساحة الدولية في ميدان الشحن⁽¹⁾. ولكن الواقع أو العلاقات المغربية أثبتت عكس ذلك ونسي المشروع وتم تجاوزه.

هذه أمثلة عما تم انجازه أو قطع شوط كبير في انجازه من خلال مسيرة التكامل المغربي بالإضافة إلى العديد من الدراسات الجاهزة والمتعلقة بمسألة التكامل ولكن بقيت في طي النسيان والإهمال ولعل أهمها :

- مشروع البنك المغربي للإدماج الصناعي.

- مشروع الأدوية والمنتوجات الصيدلانية.

- مشروع الشركة المغربية للطيران والتي وضع قانونها الأساسي منذ عام 1970م⁽²⁾.

يبدو أن حصيلة نتائج مسيرة تجربة التكامل المغربي جاءت هزيلة جدا، لا تعبر عن طموحات الشعوب المغربية ولا حتى عن الإمكانيات الضخمة المتوفرة للمنطقة المغربية وهذا ما يجعلنا نتساءل عن الأسباب الحقيقية والتحديات التي كانت وراء تعطيل مسار التكامل المغربي وإصابته بالشلل والجمود؟.

¹ - المرجع نفسه. ص 121.

² -Rida Salah Eddine, La coopération économique entre les pays du Maghreb. Arabie Saoudite: Banque islamique de développement, 1985, p 19.

خلاصة الفصل الثاني

يعد مشروع التكامل المغربي أقدم المشاريع التكاملية في المنطقة العربية والواقعة في شمال إفريقيا والتي تضم كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب و موريتانيا حيث تبلور هذا التوجه خلال الفترة الإستعمارية من خلال دعوة الحركات الوطنية المغربية إلى ضرورة توحيد النضال في جبهة واحدة، وقد تجسد البعد الوحدوي للمغاربة في مؤتمر طنجة سنة 1958م، والمنعقد من طرف الأحزاب المغربية الثلاثة الحزب الدستوري عن تونس، حزب الإستقلال عن المغرب وحزب جبهة التحرير الوطني عن الجزائر، وحينها لم تكن الجزائر قد تحصلت على الإستقلال بعد ولكن التجربة تجسدت فعليا بعد الإستقلال من خلال إنشاء اللجنة الإستشارية الدائمة عام 1964م في محاولة من الدول المغربية في خلق تكامل واندماج اقتصادي إقليمي وقد ساهمت هذه التجربة الطروحات الوظيفية وموجة الإقليمية القديمة، ولكن التجربة ولأسباب عديدة فشلت، لتخل المنطقة في سياسة الأحلاف والمحاور والإتفاقيات الثنائية، واستمر الوضع على ما هو إلى نهاية الثمانينات، وبوادر نهاية الحرب الباردة واجتماع عدة ظروف داخلية وخارجية، دفعت بالدول المغربية إلى ضرورة التفكير في إنشاء تكامل مغاربي وفي حقيقة الأمر أن للظروف الخارجية الدفع الأكبر في إنشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989م.

ولكن انجازات التجربة التكاملية للدول المغربية لم تكن في مستوى طموح الشعوب التي علقنا آمالا على مثل هذه التجارب الوندوية للرقى والإنتقال بالمنطقة إلى التطور والتقدم للحاق بركب الأمم المتطورة و لعل السبب يعود إلى مجموعة التحديات و العوائق التي صاحبت ولادة فكرة المغرب العربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين، هذه التحديات التي لم تستطع الأطراف المغربية عبر مسيرتها التخلص منها أو تجاوزها، فالتكامل المغربي ونتائجه جاءت انعكاس أمين للأوضاع والعلاقات التي حكمت دول التجربة المغربية والتي وقفت أمام إرادة الشعوب .

الفصل الثالث
تحديات التكامل المغربي

إذا كان انهيار الإتحاد السوفياتي وما تبعه من غياب المعسكر الإشتراكي قد أدى إلى إنهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، فإنه قد فتح المجال لبداية حرب جديدة بين الغرب متمثل في دول أوروبا الغربية من جانب والولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر، بهدف التمكن من السيطرة على أسواق العالم والتي من ضمنها السوق المغربية ومن ثم بدأ ظهور التكتلات الإقتصادية ولعل أبرزها الإتحاد الأوروبي والنافتا في أمريكا الشمالية وآسيان في جنوب شرق آسيا.

وفي ظل هذه التكتلات وما تبعها من نظم اقتصادية جديدة، كان ينبغي على الدول المغربية التكامل والإتحاد لخلق منطقة تجارة حرة وإقامة سوق مغربية مشتركة تستطيع عن طريقها فرض وجودها في المجتمع الدولي ومنافسة التكتلات الإقتصادية الأخرى ورغم وجود الإمكانيات الإقتصادية والمادية والثقافية في المغرب العربي لإقامة مثل هذا التكتل، إلا أنه نظرا للظروف والأزمات والتحديات التي مر بها المغرب العربي في الماضي ويمر بها الآن لم تستطيع الدول المغربية تحقيق هذا التكامل المنشود، مما جعل العديد منها يبحث منفردا عن ترتيبات حمائية لإقتصادياته عن طريق الدخول إلى منظمات عالمية أو تكتلات اقتصادية كبرى من خلال علاقات الشراكة غير المتكافئة.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل والذي سيتم تقسيمه إلى مبحثين، التطرق لتحديات التكامل المغربي حيث يخصص المبحث الأول للتحديات الداخلية والتي تقسم بدورها إلى تحديات ذات طابع بنيوي مرتبطة بوضعية الدول المغربية وسياساتها بعضها اتجاه بعض، في حين أن هناك تحديات ذات طابع ظرفي أو مرتبطة بعوامل معينة وقد زالت بزوالها، أما المبحث الثاني فيخصص للتحديات الخارجية التي تواجه التكامل المغربي والتي حصرناها في جملة المشاريع الخارجية التي عرضت وفرضت على دول المنطقة والتي تمثل في نفس الوقت عامل ضغط ودفع لهذه الدول لأجل تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي المجمدة.

المبحث الأول: التحديات الداخلية

تعددت التحديات و المشكلات المانعة للتكامل المغاربي وأخذت اتجاهات عديدة تراوحت بين تحديات سياسية اقتصادية وإدارية مؤسساتية والتي حالت دون التوصل إلى حالة من التكامل تضمن صيانة مصالح المجموع في مواجهة العالم الخارجي هذا يأتي في ظل الوقت الذي تكتلت فيه أوروبا الغربية سياسيا واقتصاديا وفرضت نفسها على عالم اليوم، رغم أن دولها مختلفة اللغات متباينة الحضارات والثقافات أما المغاربة أصحاب اللغة الواحدة والدين الواحد و الأصول الحضارية المتماثلة تخلفوا عن الركب و بات الخطر يدهمهم وأن منطق العمل الفردي على حل مشكلاتهم لن يفيد بل سوف يصطدم المغاربة بمشكلات أكثر تعقيدا فالانتمية الذاتية في عالم منعزل مفهوم تجاوزه الزمن والعرب يعيشون في عالم يحاول الأقوياء فيه أن يفرضوا منطقهم تحت اسم العولمة والمجتمع الكوكبي وغيرها من المفاهيم الجديدة التي اقترنت بالنظام العالمي الجديد، مما يعني ضرورة التعامل مع هذه المفاهيم من خلفية تحكمها القوة السياسية والإقتصادية حتى لا يصبح رفض الواقع هروبا من سيئ إلى أسوأ.

وبناء عليه سنركز في هذا المبحث على أهم التحديات التي وقفت وتقف في وجه التكامل المغاربي.

المطلب الأول : التحديات السياسية

الهدف الأساسي من التكامل والإتحاد المغربي على اعتبار أنه يجسد تجربة التكامل هو تعزيز التعاون الإقليمي والتنسيق في عصر التكتلات العملاقة، إلا أن هذا الهدف يبدو غير كاف لتحقيق التكامل حيث الهاجس الإقتصادي يحتل مرتبة متأخرة في تحديد العلاقات البينية، وحيث أثبت الهاجس الأمني فاعليته كما هو الحال في مجلس التعاون الخليجي في حين لم يتمكن الإتحاد المغربي من أن يلعب دورا فاعلا في مواجهة العقوبات التي فرضت على ليبيا وهو ما قلل من فاعليته رغم قناعة الجميع بضرورة تعزيزه في ظل تيار العولمة الجارف وعصر التكتلات العملاقة وفي حين انحسر دور التكتلات الإقليمية الإفريقية في الحفاظ على الأنظمة القائمة ووقف الحملات الدعائية وعدم مساندة أي منها للقوى المعارضة للآخر، ورغم تأكيد الدول المغربية على أن التكتل بينها يعد خيارا استراتيجيا إلا أن الواقع يشهد بكونه مجرد أداة لحماية القطرية الضيقة ودواعي السيادة المحلية، والتي حالت إلى جانب عوامل أخرى دون رقي تجربة التكامل المغربية إلى مشروع تكاملي إقليمي هادف، وعليه يمكن تلخيص التحديات السياسية في العناصر التالية :

الفرع الأول : طبيعة النظم السياسية

تمثل الاختلافات بين النظم السياسية وترتيب أولوياتها أحد التحديات والمشكلات الأساسية، حيث أن الدول المغربية لازال النظام الحاكم فيها يمارس الدور الأكبر في وضع وتنفيذ السياسات دونما سماح بمشاركة أخرى، ومن ثم نجد درجات ومستويات التكامل ترتبط إلى حد بعيد بمدى اتفاق أو اختلاف النخبة الحاكمة، حيث تغيب المؤسسات السياسية الفاعلة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ولا تعطي مجالا لعمل الدبلوماسية الشعبية ومشاركة الجماهير في العملية التكاملية فهي أنظمة استبدادية مغلقة على نفسها وهذا ما يعني غياب أحد أبرز مرتكزات الطرح الوظيفي الجديد لتحقيق التكامل ألا وهو ضرورة توفر الديمقراطية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني القادرة على إنجاز مسار التكامل وهو الأمر الذي جعل التجربة المغربية تعرف تعثرا كبيرا حيث غلب عليها الطابع الرسمي والبيروقراطية.

فلقد احتكرت المؤسسات الرسمية كل أنواع المسؤوليات وهمشت إلى حد كبير دور المواطن ومؤسسات المجتمع المدني، وهذا ما أدى إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني من حيث التنظيم والممارسة وافتقارها إلى الوسائل الإعلامية لإبلاغ رسالتها إلى الجمهور، وهذه العوامل هي التي حالت دون أن تلعب حوالي 83 منظمة من مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع المغربي التي تأسست في إطار اتحاد المغرب العربي أن تلعب دورها في تحقيق الوحدة المغربية، وهو ما يعني أن العبرة ليست بعدد منظمات المجتمع المدني ولكن العبرة بفاعليتها إلا أن الفاعلية تتطلب قدرا من حرية الإرادة والحركية وهي عوامل غير متوفرة لهذه المنظمات في الوقت الحاضر نتيجة هيمنة الدولة على الشأن العام وتلك السلبية بادية في عرقلة منظمات المجتمع المدني عن القيام بدورها في تحقيق التنمية والبناء المغربي المشترك، لأن البناء المغربي المشترك يحتاج إلى مشاركة الجميع وتوفير إرادة الجميع، وهو

ما يعني أن أزمة اتحاد المغرب العربي هي في جزء منها أزمة مجتمع مدني، وعلينا أن نتعلم من تجربة الإتحاد الأوروبي الذي ساعدته ديمقراطية أنظمتها على استمرار تجربته ووصولها إلى أهدافها (1).

فالمجتمع المدني هو الذي يعمل كواسطة لأجل تعميق مسألة التكامل وتعزيزها على المستوى الجماهيري، وبالتالي يحدث حسب ايتزيوني مسألة الإسراع في تحقيق هدف التكامل وهذا ما نجده متجسدا في تجارب الدول المتقدمة، فدور هذه المؤسسات هو تعميق الثقة بين الحاكم والمحكوم هذا الحاكم الذي يمثل إرادة الجماهير على مستوى عملية التكامل في حين نرى هذا الجانب غائبا في تجربة الدول المغاربية.

ويعود هذا الإنغلاق والتخوف من إعطاء مجال أوسع لحركة هذه المؤسسات على المستوى المغربي إلى التخوف من التعدي على السيادة القطرية، وهو السبب الرئيسي وراء فشل أية جهود نادت بالوحدة أو التكامل الإقتصادي، فلم تستطع الدول المغاربية أن تدرك أن أي عمل مشترك لا بد له من تنازلات معينة لصالح مؤسسات العمل الموحدوي وهذا ما أكدت عليه الوظيفة بشقيها الأصلي والجديد لأجل نجاح عملية التكامل.

وإذا كانت هذه التنازلات قد تم رفضها في ظل عمل مغربي مشترك فهي نفسها التي تم قبولها في ظل اتفاقيات الشراكة مع أوروبا، فلماذا قبلنا في الشراكة مع الآخر ما لم نقبله في ظل العمل المغربي الموحد؟ ونسجل هنا أن من عوامل النجاح الذي عرفته تجربة الإتحاد الأوروبي خلال مراحلها المختلفة والتي نصت عليها معاهدة روما هو مبدأ تنازل الدول الأعضاء في الجماعة الإقتصادية الأوروبية عن جزء من سيادتها القومية لصالح أجهزة التكامل وهي أجهزة بطبيعتها فوق قومية (2).

يمكن تفسير هذه النزعة القطرية الشديدة والتمسك بالسيادة وعدم التنازل ببعض الصلاحيات لمؤسسات التكامل إلى عامل غياب الإرادة السياسية، ولقد لعب هذا العامل دورا بارزا في تعميق أزمة التكامل وقد كان وراء ضعف الإرادة السياسية عوامل عديدة أهمها : عدم وضوح الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الإقتصادي والتي تعد حسب "هاس" و " ايتزيوني" من دوافع عملية التكامل من خلال حساب معدلات المكاسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية في العملية التكاملية وهو ما أضعف الإقتناع الموضوعي لدى أصحاب القرار السياسي بجداها وجديتها، ولقد كان الحرج السياسي لا الإقتناع الموضوعي وراء تبني العديد من الاتفاقيات والمشروعات المشتركة، وكثيرا ما كان التأخر في التطبيق الجدي لبعض هذه الاتفاقيات مدعاة لحصول متغيرات جديدة تنتفي أو تقل معها صلاحية المدخل المختار، فتبدأ جولة جديدة لمدخل جديد دون انتظار وضوح التجربة الأولى ولقد أسهم في عدم الجدية

¹ - ديدي ولد السالك، مرجع سابق. ص ص، 52-69.

² - عماد محمد الليثي، مرجع سابق. ص 161.

في التطبيق غلبة النظرة الآنية على النظرة طويلة المدى وطغيان المصالح العاجلة على المنافع الآجلة⁽¹⁾.

الفرع الثاني : تأزم العلاقات المغربية

تتميز العلاقات المغربية في مجملها بالتوتر ويرجع ذلك إلى مشكلات الحدود، وعدم تسويتها بشكل نهائي، ومن ثم فهي تعتبر قنابل موقوتة قابلة للانفجار من وقت لآخر وقد لعب الإستعمار دورا كبيرا في خلق تلك المشكلات ليس بين دول المغرب العربي فقط ولكن في إفريقيا بشكل عام، حيث نجد مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس حول النقطة 233 ويفترض أنه قد تم تسوية المسألة في اتفاق 19 مارس 1983م ولكن أحيانا ينفجر وأخرى يخبو، وهناك أيضا مشكلة الحدود بين الجزائر وليبيا، كما توجد مشكلة الحدود بين تونس وليبيا حول الحقوق البحرية للدولتين، وتعد مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب الأكثر خطورة على الإطلاق بين دول المنطقة إلى أن تمت تسويتها عام 1992م بعد تصديق المغرب على المعاهدة، وهناك مشكلة الحدود بين المغرب وموريتانيا وتتمثل خطورة المشكلات الحدودية بين دول المغرب العربي في أنها رغم تسويتها إلى حد بعيد تؤثر على العلاقات بين تلك الدول وذلك حسب رؤى القيادات الحاكمة، علاوة على أنها مناطق غنية بالثروات المعدنية والبتروولية كما أن عدم تسوية مشكلة الصحراء الغربية تمثل أحد الهواجس والمصادر الأساسية للتوترات بين دول المنطقة⁽²⁾.

أولا : قضية الصحراء الغربية

إن مشكل وتحدي الصحراء الغربية كان دائما ولا يزال يضع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المغربية في موقف حرج، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن الجذور الحقيقية لتكون هذه الأزمة ؟
الصحراء الغربية كانت تعرف في السابق بإسم وادي الذهب والساقية الحمراء والتي تمتد على الساحل الغربي لقارة إفريقيا المطل على المحيط الأطلسي، وتحدها المغرب من الشمال وتحيط بها موريتانيا من الجنوب والشرق وتتلاقى مع الحدود الجزائرية في منطقة ضيقة في أقصى الشمال الشرقي وتزيد مساحتها على 270 ألف كلم².

أهم ما يميز هذه المنطقة توفرها على ثروات معدنية منها الفوسفات الذي تعتبر رواسبه من أغنى الرواسب العالمية حيث يقدر الإحتياطي بنحو 600 مليون طن وترتفع فيه نسبة المعدن إلى 30 % ، وقد بدأ إنتاج الفوسفات بها منذ عام 1972م⁽³⁾.

تعرضت هذه المنطقة خلال عامي 1884م-1886م للهيمنة الإسبانية، حيث استطاعت إسبانيا فرض سيطرتها على القسم الجنوبي من الصحراء الغربية المعروف بإسم وادي الذهب وذلك لأنه يقع

¹ - المرجع نفسه.

² - أحمد مهابة، << مشكلات الحدود في المغرب العربي >>، السياسة الدولية. العدد 111، 1993، ص ص، 239-246.

³ - محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها. الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم

الأمنية، 2001، ص ص، 307، 306.

قبالة جزر الكناري، التي كانت اسبانيا قد استولت عليها منذ القرن الخامس عشر ولم تكن في نظر الإسبان سوى محطة اسبانية على طريق الأطلسي وحينما احتل الإسبان شمال المغرب (الريف المراكشي) في عام 1904م حصلت اسبانيا أيضا على المنطقة الشمالية من الصحراء الغربية المعروفة بإسم الساقية الحمراء وفي عام 1912م جرى تخطيط الحدود بين الممتلكات الفرنسية في موريتانيا والجزائر من جهة وبين الممتلكات الإسبانية في الصحراء الغربية من جهة أخرى وعلى الرغم من ذلك لم تعر اسبانيا أي اهتمام لهذه المنطقة، وبإستثناء الوجود العسكري الإسباني في مدن الساحل فقد ظل الداخل مهملا ولم يصل الإسبان إلى الداخل إلا في عام 1934م.

ولقد اهتمت الدول المجاورة للصحراء وهي المغرب وموريتانيا والجزائر، بضرورة خروج الإسبان من الإقليم وفي منتصف عام 1970م ظهرت إلى الوجود منظمة عسكرية هي منظمة البوليساريو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وقد أنشئت هذه المنظمة بدعم من الجزائر وكانت هذه المنظمة تنادي بتكوين دولة مستقلة في الصحراء الغربية في حين كانت المغرب وموريتانيا تعتبران الصحراء الغربية أجزاء محتلة من أراضي الدولتين يجب استعادتها، وهكذا وجدت الخلافات بين كل من المغرب وموريتانيا من جهة والجزائر ومنظمة البوليساريو من جهة أخرى.

في عام 1972م اتخذت الأمم المتحدة قرارا يقضي بإستقلال الصحراء الغربية، وجملاء القوات الإسبانية عن المنطقة وأعلنت اسبانيا أنها ستعطي الفرصة للسكان ليقرروا استقلالهم من خلال استفتاء عام تجرية في المنطقة عام 1975م، واثر ذلك أحالت الأمم المتحدة بطلب من المغرب وموريتانيا قضية الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية لتتظر في أمر السيادة المستقبلية على الإقليم هل هي للمغرب أم لموريتانيا؟، وقد جاء قرار محكمة العدل الدولية أن كلا من المغرب وموريتانيا كانت تربطهما علاقات قوية بالإقليم قبل احتلال اسبانيا له، ولم تحك المحكمة الدولية لصالح المغرب أو موريتانيا كما أنها لم تحك بإستقلال المنطقة وسيادة أهلها عليها وبالرغم من قرار المحكمة هذا انسحبت اسبانيا من المنطقة وأعطتها لكلا طرفي النزاع الموريتاني والمغربي وفي عام 1976م حلت القوات الإسبانية وتقدمت القوات المغربية فأحتلت المنطقة الشمالية الساقية الحمراء ودخلت القوات الموريتانية المنطقة الجنوبية ريودورو (1).

قامت الجزائر بدعم البوليساريو التي تطالب بإستقلال المنطقة، وكونت هذه المنظمة حكومة في المنفى وسمت دولتها الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وكانت تتلقى دعما وتأييدا من الجزائر بهذا الخصوص وقد قامت الجبهة ببعض العمليات العسكرية في المنطقة وقد استطاعت هذه الجبهة التغلب على القوات الموريتانية في الجنوب لذا قررت موريتانيا في عام 1979م الجلاء عن القسم الجنوبي من الصحراء، عندها استغلت القوات المغربية هذا الموقف فقامت بإحتلال الجزء الجنوبي

¹ - المرجع نفسه. ص ص، 307-310.

الخاص بموريتانيا وضمته إلى القسم الشمالي، واستمرت الإشتباكات والمواجهة بين الطرفين الصحراوي والمغربي إلى عام 1988 حيث وافق الطرفان المغربي وجبهة البوليساريو على وقف إطلاق النار، على أن يجري استفتاء عام للسكان تحت إشراف الأمم المتحدة يتقرر بموجبه مصير الصحراء الغربية وقد تشكلت لجنة من الأمم المتحدة لمتابعة موضوع الاستفتاء وحصر السكان الذين يحق لهم الاستفتاء⁽¹⁾، لكن الاستفتاء ليومنا هذا لم ينجز ومسألة الصحراء الغربية ما تزال تصعد حدة التوتر بين الدول المغاربية وتضع علاقاتها على المحك بين الطرفين الأساسيين الجزائر على اعتبارها حاضنة للقضية ومدعمة لها والمغرب الذي يؤكد على مغربية الصحراء الغربية، وتضع التكامل المغربي أمام تحدي مزمن ليس له نهاية أو حدود.

ثانيا : الإتجاه العام للعلاقات المغاربية خلال الفترة الممتدة من 1990م إلى 2000م

في إطار الحديث عن الإتجاه العام للعلاقات المغاربية فإننا نكون بصدد التطرق لعلاقات التوتر والإنفراج للدول المغاربية، والتي طالما ميزت مسيرة هذه الدول وفي هذا الإطار يمكن عرض بيانات الجدول رقم 02 الذي يوضح طبيعة العلاقات السياسية بين الدول المغاربية خلال الفترة الممتدة من 1990م إلى 2000م.

¹ - المرجع نفسه. ص ص، 311، 310.

الجدول رقم 02 علاقات الإنفراج والتوتر بين دول اتحاد المغرب العربي خلال السنوات
1990-2000م

موريتانيا	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	البلدان
10	10	10	10	—	ليبيا (1)
20	20	10	10	—	(2)
10	10	10	—	10	تونس
10	10	10	—	10	
10	10	—	10	10	الجزائر
10	20	—	10	10	
10	—	10	10	10	المغرب
20	—	20	10	20	
—	10	10	10	10	موريتانيا
—	20	10	10	20	

المصدر : مجلة المستقبل العربي. الأجزاء المتعلقة بالعلاقات العربية- العربية.
الأعداد من عام 1990 ← 2000م.

* 10 : تمثل علاقات التنسيق والتعاون أو الإنفراج.

* 20 : تمثل علاقات التوتر والصراع.

* (1) : العلاقات السياسية خلال السنوات 1990 ← 1994م.

* (2) : العلاقات السياسية خلال السنوات 1995 ← 2000م.

إن المتفحص لبيانات هذا الجدول يمكنه ملاحظة التالي :

1- أن علاقات دول المغرب العربي تسودها علاقات الإنفراج أحيانا والتوتر أحيانا أخرى بل إن منطقة المغرب العربي قد شهدت وتشهد علاقات ما بعد التوتر حيث أن المنطقة شهدت حربا حدودية بين المغرب والجزائر عام 1963 م، والحرب بين المغرب والبوليساريو منذ منتصف سبعينات القرن العشرين⁽¹⁾.

2- بالرغم من أن قيام اتحاد المغرب العربي قد جسد علاقات التنسيق والتعاون منذ قيامه عام 1989 م، إلا أن العلاقات بين ليبيا وموريتانيا من ناحية والجزائر والمغرب من ناحية أخرى قد اتسمت بالتوتر

1 - بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1974، ص ص،
251،252.

والصراع منذ السنوات 1994م-1995م نظرا لإنخراط موريتانيا في علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في الحالة الأولى، ونظرا لتأييد الجزائر لجبهة البوليساريو و الخلاف حول التعاطي مع الملف الإسلامي في الحالة الثانية.

وبلغ التوتر أوجه بين الجزائر والمغرب في صيف 1994م بسبب الخلاف حول التعاطي مع الملف الإسلامي، اثر حادث اعتداء فندق أطلس آسني بمراكش (شارك فيه فرنسيون من أصول جزائرية ومغربية أودى بحياة اسبانيين)، حينما أكدت الرباط تورط جزائريين في الحادث متهمه في الوقت نفسه الأمن الجزائري بالصلوع فيه (أثبتت التحقيقات المغربية والفرنسية فيما بعد عدم تورط الأمن الجزائري في العملية)، فبادر المغرب في 26 أوت 1994م إلى فرض التأشيرات ليس فقط على الرعايا الجزائريين بل على كل الأجانب من أصل جزائري وهو ما تم اعتباره سابقة تاريخية لأنه ينطوي على تصور عرقي، وكان رد فعل الجزائر سريعا حيث طبقت مبدأ المعاملة بالمثل فارضة نظام التأشيرات على رعايا المغرب، لكنها لم تطبق هذا الإجراء على الأجانب من أصل مغربي، كما أغلقت يوم 27 أوت 1994م حدودها مع المغرب (1).

3- اتسمت علاقة ليبيا بتونس بتحسن ملحوظ بعد التوتر الذي ساد العلاقات بين الدولتين خلال عقد الثمانينات خاصة خلال السنوات 1981م-1984م والسنوات 1987م-1989م، لكن منذ بداية عقد التسعينات والعلاقات الليبية- التونسية تشهد تحسنا ملحوظا، حيث تعقد بشكل دوري اجتماعات قمة أو لقاءات وزارية من خلال الزيارات المتبادلة بين الدولتين.

إذا كانت علاقة ليبيا بتونس تعكس علاقة انفراج، فإن علاقة ليبيا بموريتانيا منذ عام 1995م تعكس بدورها علاقة توتر وعليه فإن هذه الدراسة تلاحظ أن ذلك يؤثر ايجابيا أو سلبيا على العلاقة التجارية بين ليبيا من ناحية، وتونس وموريتانيا من ناحية أخرى فبالرغم من أن موريتانيا كانت شريكا هامشيا خلال عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن العشرين إلا أن علاقاتها التجارية مع ليبيا تعتبر معدومة منذ عام 1995م نتيجة لتوتر العلاقات بسبب انخراطها في علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

وهذا ما يعني تسييس الإقتصاد وخضوعه للسياسة وهو من أخطر ما وقع في عالمنا العربي بمعنى أن العلاقات السياسية بين الدول العربية هي التي تحكم التبادل التجاري وليست المصالح المشتركة والمنافع التي يجب تحقيقها (2).

¹ - Ahmed Rouadjia, *L'union Du Maghreb Et Lesaccords D'association Avec L'union Europeenne*. In : Kerdoun Azzouz, Nemouchi Farouk, Euro-Mediterranee Le Processus De Barcelone Enquestion. Algeria : Dar El Houda, 2004, p p, 183-185.

² - مصطفى عبد الله خشم، التجارة العربية البينية من الحساسية السياسية إلى الفجوة الرقمية : دراسة حالة التجارة الخارجية الليبية مع الدول العربية. في : التجارة العربية البينية والتكامل الإقتصادي. عمان : الجامعة الأردنية، 2004، ص 141.

فالعامل السياسي قد أثر على علاقة ليبيا التجارية مع تونس على سبيل المثال حيث يلاحظ في هذا الشأن أن الصادرات والواردات قد تقلصت خلال سنوات توتر العلاقات في الثمانينات، لكن علاقة الإنفراج والتحسن الملحوظ في العلاقات الليبية التونسية خلال عقد التسعينات قد جعل من تونس الشريك التجاري الأهم، حيث يلاحظ أن 76,9% من الصادرات الليبية إلى العالم العربي تذهب إلى تونس وأن 46,9% من الواردات الليبية من العالم العربي تأتي من تونس، أما لو أضفنا كل من الجزائر والمغرب إلى القائمة فإنه يلاحظ أن 57,22% من الواردات الليبية من العالم العربي تأتي من هذه الدول الثلاثة وأن 85,56% من الصادرات الليبية إلى الوطن العربي تذهب إلى الدول المغاربية الثلاثة، كما احتلت تونس المرتبة الخامسة عالميا في قائمة الصادرات الليبية، وفي المرتبة السادسة في قائمة الواردات الليبية عام 2001م، حيث يلاحظ أن الصادرات الليبية إلى تونس قد ارتفعت من 4,6% إلى 5,7% وأن الواردات الليبية من تونس قد انخفضت في نفس الوقت من 6,9% إلى 5,8% خلال عام 2000م-2001م على التوالي، لكن بالرغم من العلاقات التجارية القوية بين كل من ليبيا وتونس إلا أنه يمكن القول بأن التجارة البينية المغاربية تتسم بالضعف⁽¹⁾، والسبب هو العامل السياسي والذي يتجسد في بروز علاقات التعاون أحيانا وعلاقات الصراع أحيانا أخرى وهنا يمكن إسقاط عامل الإتصال والمبادلات التجارية عند "كارل دويتش" حيث يركز على تاريخ العلاقات بين الوحدات السياسية المعنية بالتكامل، فبقدر ودية العلاقات بين الأطراف المعنية، بقدر ما يؤدي ذلك إلى تفعيل قنوات الإتصال وزيادة نسبة المبادلات التجارية ومن ثم التعجيل بالعملية التكاملية، وهنا يمكن القول أن من بين التحديات و الأسباب المباشرة التي حالت دون تحقيق التكامل هي الصراعات السياسية بين الدول المغاربية والتي في أغلبها صراعات حدودية تمتد بتأثيرها إلى كافة العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية.

الفرع الثالث : الأوضاع الداخلية الأمنية وانعكاساتها

إن الأوضاع الداخلية لدول الإتحاد المغاربي، وما أفرزته من أزمات على المستوى القطري، جعلت الإهتمام بها يغلب على الإهتمام بجهود التعاون والتكامل على المستوى المغاربي، فقد كانت هناك أزمة المقاطعة والحصار التي تعرضت لها الجماهيرية الليبية، والأزمة السياسية الحادة الخانقة في الجزائر، وعاشت تونس نفس الوضع تقريبا، ورغم انفراج تلك الأزمات في معظم الدول المغاربية إلا أن الظروف الدولية المستجدة والمعطيات العننية والسرية المرتبطة بها تساهم في عرقلة جهود التنسيق والتعاون بين الدول المغاربية لتبقى تحت هيمنة الدول المتقدمة تستغل مواردها، وتشكل سوقا يتم من خلالها استهلاك سلعها وخدماتها وأفكارها وأنماط حياتها، وسيتم في هذا العنصر عرض كل من قضية لوكربي والأزمة الليبية وكذلك الأزمة السياسية الجزائرية وتداعياتها على المسار التكامل في المنطقة.

¹ - المرجع نفسه. ص ص ، 139-141.

أولاً : قضية لوكربي وردود الفعل المغربية

كان أول تعبير عن قيام النظام الدولي الجديد هو المس بأمن الجماهيرية الليبية أحد الدول المكونة لإتحاد المغرب العربي وذلك بفرض حظر جوي عليها، منذ أن صادق مجلس الأمن في 1992/01/21م على القرار 731 ثم القرار 748⁽¹⁾.

وفرض الحظر على ليبيا لإتهامها بتفجير الطائرة الأمريكية فوق بلدة لوكاربي باسكوتلندا عام 1988م، واعتماد قرار 883 تاريخ 11 نوفمبر 1993م القاضي بعقوبات جديدة ضد ليبيا حيث تم توسيع الحظر الجوي والعسكري والدبلوماسي عليها.

طالبت ليبيا من الدول المغربية الوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستندة إلى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تنص على أن << كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى >> ، إلا أن الدول المغربية طبقت الحظر الجوي على ليبيا، ثم طالبت ليبيا مرة ثانية التضامن معها في مواجهة الدول الغربية وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا مع دول المغرب العربي بتحفظ حيث لم تحضر قمتي نواكشوط وقمة تونس وتوقفت عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل مشروع الجامعة المغربية التي التزمت فيه ببنائها وتمويلها⁽²⁾.

وقد ساهمت هذه القضية في عرقلة مسيرة اتحاد المغرب العربي والمسار التكاملي، وقضت على انتعاش التعاون الثنائي بين هذه الدول، وكانت بمثابة الضربة القاضية لمناخ التعايش الذي ساد علاقات هذه الدول مع نهاية عقد الثمانينات، لتعود من جديد الحملات الإعلامية المتبادلة وسياسة المحاور التي حكمت العلاقات المغربية خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وقد وصلت الأزمة إلى قمتها عند إعراض ليبيا عن تسلم رئاسة اتحاد المغرب العربي من الجزائر عام 1995م، احتجاجاً منها عن مواقف الدول المغربية وهذه المواقف المتباينة كانت من بين العوامل التي ساهمت في تعطيل الهيكل الرئيسي في الإتحاد وهو مجلس الرئاسة المسؤول الأول عن كل القرارات المهمة والمصيرية في اتحاد المغرب العربي، لأن بقاء رئاسة الإتحاد عند الجزائر يعني تعطيل مسيرة الإتحاد نهائياً، وذلك للأزمة الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر⁽³⁾.

أما عن خلفية الولايات المتحدة الأمريكية من فرض هذا الحصار فهي تهدف في الحقيقة إلى المس بأمن دول اتحاد المغرب العربي والقضاء عليه كتكتل اقتصادي يهدف إلى الوصول إلى مغرب عربي موحد في المستقبل وبالتالي تهديد المصالح الأمريكية والمغربية في المنطقة المغربية⁽⁴⁾.

¹ - عبد الكريم عبدلاني، مرجع سابق. ص 300.

² - محمد أمين لعجال أعجال، << معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغربي وسبل تجاوزه ذلك >>، مجلة المفكر. العدد 5. مارس 2010، ص ص، 20-36.

³ - ديدي ولد السالك، مرجع سابق. ص ص، 52-69.

⁴ - عبد الكريم عبد لاني، مرجع سابق. ص 300.

وما يمكن أن نستخلصه من خلال حادثة لوكاربي وفرض الحصار على الجماهيرية الليبية هو أن التجربة المغاربية في التكامل بمرحلتها الأولى من خلال اللجنة الإستشارية الدائمة 1964م والمرحلة الثانية بإنشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989م، لم تجد بيئة دولية حاضنة لمسار التكامل، وهنا يغيب دور النخبة الخارجية في تسريع وتيرة التكامل حسب افتراضات ايتزيوني وإنما برز دورها في تعطيل وتوقيف مسار التكامل.

حيث لا تحبذ هذه النخبة الخارجية والتي تمثل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، قيام التكامل المغاربي والذي ترى فيه ما يضر وينقص من مصالحها ونفوذها في المنطقة، بمعنى عدم تطابق أهداف النخبة الخارجية مع أهداف النخبة الداخلية، فهي تفضل التعامل مع الدول المغاربية بشكل انفرادي وذلك بالتعامل معها من خلال اتفاقيات ثنائية.

ثانيا : أزمة الجزائر الداخلية وتأثيرها في مسار التكامل

عرفت الجزائر في عقد التسعينات من القرن العشرين أزمة طاحنة كادت تتحول إلى حرب أهلية نتيجة توقيف مسار الانتخابات البرلمانية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1991م، وعلى الرغم من أن الوجه السياسي للأزمة ليس إلا أحد أوجهها ذلك أن تلك الأزمة كانت متعددة الأوجه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا الأمر الذي أربك الأوضاع في هذا البلد المغاربي، وهو ما انعكس بالسلب على اتحاد المغرب العربي من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : إن الجزائر في الوقت الذي تولت فيه رئاسة اتحاد المغرب العربي كانت تعيش أوج أزمتها، مما جعلها منشغلة بأوضاعها الداخلية المتأزمة عن تحريك مؤسسات الإتحاد ما زاد في جمود هذه المؤسسات.

الوجه الثاني : لتأثير أزمة الجزائر الداخلية في مسيرة اتحاد المغرب العربي، فتمثل في خوف أعضاء دول الإتحاد من انتقال الأزمة الجزائرية إليها، مما جعلها تعمل على التقليل من دخول الجزائريين إليها، كما قامت هذه الدول بضبط حركة مواطنيها إلى الجزائر الأمر الذي ساهم في عرقلة حركة الأشخاص والبضائع داخل الفضاء المغاربي⁽¹⁾، وهذا ما يعني غياب عنصر الإتصال والمبادلات الذي يؤدي إلى تماسك وديمومة العملية التكاملية ويدفع تدريجيا قادة وشعوب هذه الدول إلى الوصول إلى الشعور بالإحساس بالإنتماء إلى الجماعة السياسية الجديدة التي يهدف التكامل إلى تحقيقها داخل رقعة جغرافية معينة، والتي يفترض أن تكون منطقة المغرب العربي، لكن الأمر اختلف حيث واجهت الجزائر أزمتها منفردة أمام تخلي مغاربي صريح خوفا من انتقال الأزمة وهذا ما يعني انعدام روح التضامن بين الدول والشعوب المغاربية وغياب أبرز دعائم التكامل عند دويتش الإتصال وعنصر

¹ - ديدي ولد السالك، مرجع سابق. ص ص، 52-69.

المبادلات التجارية ولعل الجمود الذي عرفه الإتحاد في هذه الفترة انعكاس واضح لغياب هذين العنصرين.

الوجه الثالث : لدور الأزمة الداخلية الجزائرية في تعطيل الإتحاد، فيتعلق بموقع الجزائر الجغرافي فهي تقع موقع القلب من المغرب العربي بالإضافة إلى الوزن السكاني والإقتصادي، مما يعني أنه من المستحيل تقدم التكامل المغربي بدون الجزائر (1).

يتضح من العرض السابق أن القضايا السياسية والأمنية كانت فاعلا سلبيا في إطار العلاقات المغربية أو بين دول الإتحاد، حيث أنها رغم كونها قد تمثل مدخلا للتعاون والتنسيق إلا أن بعض هذه الدول تورط في مغامرات سياسية وعسكرية في دول أخرى، علاوة على مشكلات الحدود والتوترات الداخلية وانتشار الأصولية والجماعات الإرهابية المتطرفة داخل بعض الدول، بدلا من أن تمثل حافزا على التعاون والتنسيق كانت أحد مصادر الخلافات والنزاعات كما أن اختلاف القيادات ونظم الحكم، وعدم تطبيق الديمقراطية وإنشاء مؤسسات سياسية قوية حكومية وغير حكومية جعل السياسات الخارجية والتعاون الإقليمي بين دول المنطقة يسير وفقا لهواء القيادات السياسية والنخب الحاكمة، علاوة على حرص تلك القيادات على سيادتها المطلقة والخشية من عدوى الديمقراطية أو الإفتتاح على الأفكار والمعتقدات السياسية، وبالتالي مطالبتها بمزيدا من الديمقراطية يجعلها تتراجع للحفاظ على شرعيتها، التي قد تعتمد على أسس تقليدية أو عدم وعي المواطنين، ومشاركتهم في الشؤون السياسية، مما أثر سلبا على تلك التجربة في التكامل الإقليمي، والتي كان ينظر إليها باعتبارها أحد المحركات الدافعة فيما بين الدول المغربية، نظرا لعوامل التشابه المتعددة بين تلك الدول والميراث الثقافي والحضاري الذي يؤلف فيما بينها أو مع الدول الأوروبية.

المطلب الثاني : التحديات الإقتصادية

تتفاوت الدول المغربية من حيث درجات النمو الإقتصادي ومن حيث درجات الأخذ بنظم التخطيط الإقتصادي، حيث يؤدي هذا إلى صعوبة التنسيق الإقتصادي بين الدول، كما تختلف هذه الدول من حيث الأنظمة والتشريعات التجارية والتنفيذية والجمركية، هذه الأمور يترتب عليها تضارب السياسات الإقتصادية وتخلف صعوبات في تنفيذ القرارات المشتركة وأيضا اختلاف النظم السياسية من حيث كونها تنتمي إلى القطاع الخاص أو القطاع العام، واختلاف الأساس النقدي بين الدول المغربية بعضها البعض يمثل عقبة أساسية، كما يعاني الإقتصاد المغربي من ضعف القاعدة الإنتاجية والتوجه الخارجي لإستراتيجية التنمية فيها، وغياب التصور الشمولي وغياب التنسيق في السياسات الإقتصادية بين الدول المغربية، يضاف إلى ذلك عدم توفر بنية أساسية صالحة لإنشاء حالة تكاملية، كما أن الفن الإنتاجي متخلف والدول المغربية لا تساير التقدم التكنولوجي في العالم، كل هذه آفات تصيب

الإقتصاديات المغربية وتعرقل أي محاولة للتكامل والتكامل المغربي ووفقا لما سبق فإنه سيتم التعرض لأهم التحديات الإقتصادية التي كانت وراء إخفاق التجربة المغربية في التكامل.

الفرع الأول : الطبيعة الهيكلية للإقتصاديات المغربية

يقصد بالهيكل الإقتصادي العناصر الأساسية التي يرتكز عليها الإقتصاد المغربي في إحداث عملية التنمية، وبالتمعن في الإقتصاديات المغربية نجدها تعتمد على مجالين أساسيين وهما مجال الصناعة ومجال التجارة والتي تمثل العمود الأساسي بالنسبة للإقتصادات المغربية خاصة في علاقاتها الإقتصادية مع العالم الخارجي.

أولا : ضعف قاعدة الصناعات التحويلية

يرتكز قطاع الصناعات التحويلية في الدول المغربية على عدة مجموعات رئيسية أهمها صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم الحجري والمطاط، تليها الصناعات الغذائية والمشروبات ثم المنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الجلدية، وقد سجل أعلى نصيب لقطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس والمغرب حيث بلغ هذا المعدل نحو 21,4 % ، 16 % على التوالي عام 2002م.

ويغلب على هيكل الصناعات التحويلية في الدول المغربية استخدام ما يتوفر من مواد خام في إقامة القاعدة الصناعية، حيث يلاحظ سيطرة الصناعات التحويلية المرتبطة بالنفط وبعض المعادن الأخرى على القواعد الصناعية في الدول المغربية سواء على المستوى القطري أو الإجمالي وهو ما يطلق عليها بالصناعات الخفيفة Light Industries .

ويعكس هذا النمط لهيكل الإنتاج الصناعي مجموعة من الحقائق : أولها الارتباط القوي بين ما يتوفر للمنطقة ككل أو على المستوى القطري من مواد خام أولية، وبين الصناعات التحويلية القائمة حيث تسيطر الصناعات البتروكيماوية في كل من ليبيا والجزائر وهما الدولتين النفطيتين في المنطقة، بينما تسيطر الصناعات الغذائية في الدولة ذات الإقتصاد الناشئ موريتانيا، أما الصناعات النسيجية فتسود في تونس والمغرب، وثاني الحقائق التي يعكسها هذا النمط من الصناعات التحويلية هو تضائل الأهمية النسبية للصناعات الهندسية والمعادن الأساسية والمعدنية غير التعدينية والتي تسود نسبيا في تونس والمغرب، وهي صناعات تعتمد في المقام الأول على كثافة المدخل المعرفي من العلم والتكنولوجيا أكثر من اعتمادها على المواد الخام، وتضم هذه الصناعات مكونات الحاسبات والماكنات والمعدات والسيارات وهو ما يكسبها قدرات أعلى في المنافسة بالأسواق العالمية.

هذا في حين يغلب على الصناعات الهندسية في الدول المغربية طابع الصناعات التجميعية أو الورش الصناعية الصغيرة، حيث تتدنى الإنتاجية والتكنولوجيا المستخدمة الأمر الذي يمكن معه القول أن الطابع الغالب على الصناعات التحويلية في الدول المغربية هو الصناعات الأولية التي تعتمد أساسا على خامات محلية ولا يساهم فيها المدخل المعرفي التكنولوجي.

وهكذا يمكن القول أن الصناعات التحويلية تتمثل في صناعات تتواجد عند المنبع وتقوم على تحويل المواد الخام المتوفرة أو صناعات في الوسط أو في أواخر الحلقة التكنولوجية إما لتكملة المنتج النهائي أو إنتاج المكونات وتحلل في المتوسط موقعا متواضعا في مراحل الحلقة التكنولوجية، وترتكز حاليا على صناعات تم تجاوزها تكنولوجيا في دول الأصل ولا تحتاج إلى تقنيات عالية ولا إلى خبرات فنية عالية.

وهذا النمط من التصنيع لا يستقطب استثمارات ذات محتوى عالي من التقنية ولا يساعد على تنمية القدرات الفنية للعاملين ولا يحتاج إلى مجهودات في البحث والتطوير أو ابتكار منتجات جديدة بإعتبار أن الدولة الأم تتكفل بذلك (1).

وتعكس نسبة الصادرات الصناعية في الصادرات السلعية توجه سياسات التصنيع ومدى ما تحققه من نجاحات، خاصة إذا ما قورنت مع نسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى ما تمثله هذه النسبة أيضا من مؤشر يعكس نمط التصنيع ذاته، والذي يتباين من مجرد التوسع في تصدير المواد الأولية المصنعة كالصناعات البتروكيمياوية في حالة اعتماد الإقتصاد على البترول إلى نمط تصدير معمق للصناعات التحويلية.

فكلما ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية في هيكل الصادرات السلعية عن نسبة الصناعات التحويلية في هيكل الإقتصاد الوطني دل ذلك على نمط للتصنيع يعتمد على التوجه الخارجي ويعمق من الصناعات التحويلية، وكلما كانت نسبة الصادرات الصناعية إلى الصادرات السلعية منخفضة عن نسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على ارتكاز نمط التصنيع على المواد الأولية سواء الزراعية أو الخامات البترولية والمعدنية.

ويعكس نصيب الصادرات التحويلية في هيكل الصادرات السلعية مدى التقدم في عملية التصنيع وأحد مظاهر القدرة التنافسية للإقتصاديات الوطنية في السوق العالمية، في حين أن ارتفاع الصادرات الأولية (زراعية ومعدنية) يعكس في المقام الأول ما يتمتع به الإقتصاد الوطني من مميزات نسبية اكتسبتها لظروف تاريخية أو جغرافية أو طبيعية مناخية، وبالتالي فإن انخفاض نسبة الصادرات الصناعية التحويلية في هيكل الصادرات السلعية في الإقتصاديات المغاربية. يمثل أحد نقاط الضعف في التجارب الإنمائية المغاربية والتي تركز على نمط التصنيع المعتمد على المواد الأولية.

و كما تشير بعض الدراسات الإقتصادية فإن نقص التنوع والتكامل الإنتاجي يعد عقبة هامة في سبيل نمو التجارة البينية المغاربية، فالتشابه في الموارد يحد من إمكانية التكامل حيث أن الميزة النسبية

¹ - محمد محمد مصطفى البناء، التحديات العالمية التي تواجه الصناعات التحويلية العربية ودور التكامل الإقتصادي في مواجهتها:

تجارة الأردن البينية مع الدول العربية. في : التجارة العربية البينية والتكامل الإقتصادي. عمان: الجامعة الأردنية، 2004،

للمنطقة تتمثل في منتجات متشابهة، كذلك فإن عدم تنوع قاعدة الصادرات خاصة في الصناعات التحويلية يحد من فرص التجارة القائمة على تنوع السلع⁽¹⁾.
وسنحاول من خلال الجدول رقم 03 عرض لهيكل صادرات الدول المغاربية الثلاث : تونس، الجزائر، المغرب، خلال الفترة الممتدة من 1993م إلى 1998م : لأجل معرفة مدى مساهمة الصناعات التحويلية وكذلك الصناعات المعتمدة على المواد الأولية في مجال التجارة الخارجية.

جدول رقم 03 : هيكل الصادرات للدول المغاربية الثلاث للفترة من 1993-1998. الوحدة (%).

الدول	السنوات						
	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
الجزائر	96,4	96,3	93,5	94,9	96,1	95,2	المحروقات.
	0,3	0,2	0,6	0,9	1,0	0,7	المنتجات الزراعية، الصيد والمياه والطاقة.
	0,9	1,1	1,3	1,4	0,9	1,0	المعادن والصناعة الحديدية والميكانيكية.
	2,1	2,2	4,4	2,6	1,7	2,9	المنتجات النسيجية والجلدية والخشبية والبلاستيكية والتبغ... الخ.
تونس	50,5	48,7	51,1	49,9	47,6	47,2	النسيج والأبسطة والجلود.
	17,2	19,9	22	18,5	19,2	21,6	المنتجات الطاقوية، المناجم، الفوسفات ومشتقاته.
	22,7	20,3	19,4	21,6	20,2	19,5	منتجات أخرى: كهربائية، حرفية ميكانيكية... الخ.
المغرب	53,8	71,8	66,9	65,1	64,5	64,7	المنتجات المعدنية الخام والفوسفات والزنك والأسمدة وحمض الفوسفات والمنتجات النهائية للتجهيز الصناعي.
	42,7	22,1	27,7	28,6	29,5	29,8	المنتجات الغذائية، المشروبات، التبغ، المنتجات البحرية.
	1,5	1,9	1,6	2,2	2,1	2,7	الطاقة ومواد التشحيم Lubrifiant.
	20	4,2	3,8	4,1	3,9	2,8	المنتجات ذات المصدر النباتي والحيواني.

المصدر:

Mohamed B Telemceni, Sofiane Tahi, Nouvelles Dynamiques Territoriales Les Et Intégration Des Maghreb a L'union Européenne. In: International Conférence On Trade Currency Unions And Economic Integration, Canada : [S.M.E], 2000, P 6.

استنادا إلى معطيات الجدول رقم 03 يمكن ملاحظة أن الجزائر وهي أحد أبرز دول المغرب العربي النفطية تركز بنسبة عالية على الصادرات النفطية والتي تجاوزت طيلة الفترة المدروسة نسبة 90% وهذا ما يعني اعتمادها على المواد الأولية الخام في صادراتها، في حين لا تتجاوز الصادرات من السلع الأخرى التحويلية نسبة 3%، أما تونس والمغرب فنجدهما تعتمدان بشكل متوسط مقارنة بالجزائر على الصناعات التحويلية، فلقد سجلتا نسب متصاعدة في هذه الصناعات بلغت بالنسبة لتونس من المنتجات النسيجية ما مقداره 50% لسنة 1998م أما المنتجات الزراعية والغذائية فلقد سجلت نسب مقارنة خلال فترة الدراسة حيث سجلت أعلى نسبة سنة 1994م بـ 13% وأدنى نسبة سنة 1996م بـ 7,5%، أما المغرب فلقد مثلت السلع التحويلية من مجمل صادراته نسب متوسطة بلغت أعلى درجة فيها من المنتجات الغذائية ما نسبته 42,7% عام 1998م.

وتمثل هذه النتائج حصيلة جهود التنمية الفردية ولا شك أن تدني حصة الدول المغربية في التجارة العالمية إضافة إلى استمرار ارتكاز صادراتها على المواد الأولية يضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، ومن ثم يضعف من وزنها النسبي في الإقتصاد العالمي وتهميش دورها على المستوى الإقليمي والدولي، في الوقت الذي تتصاعد فيه أنصبة مجموعات إقليمية أخرى.

ثانيا : واقع التجارة البينية المغربية

تتضمن مسألة التحديات التجارية في دول المغرب العربي بعدين أساسيين: بعد داخلي بيني، وبعد خارجي يتعلق بالتجارة الخارجية لهذه الدول.

1- انخفاض حجم التجارة البينية للدول المغربية

تمائل هياكل الإنتاج وتشابه المنتجات المغربية تعتبر كأحد التحديات والمعوقات الرئيسية لتطوير المبادلات التجارية البينية لأنها منتجات متنافسة فيما بينها حيث تسعى كل دولة للمحافظة على ما أحرزته من تقدم في مجالات التصنيع القائمة، والتي يصعب قبول أي تهديد لها وقيام تكتل إقليمي على حسابها.

لذلك يلاحظ لجوء الدول المغربية إلى المغالاة في استخدام الإشتراطات الخاصة بالمواصفات والمقاييس، وتعقيد الإجراءات الجمركية، فضلا عن طلب المزيد من الإستثناءات وتوفير قدر كبير من الحماية لتلك الصناعات⁽¹⁾.

ويفسر هذا الوضع واقع التجارة البينية المغربية والتي لا تتجاوز 5% من نسبة التجارة الخارجية لدول المغرب العربي المقدرة بنحو 84 مليون دولار سنة 2002م، في حين تقدر التجارة البينية غير الرسمية بـ 5 بليارات دولار نتيجة القيود الصارمة المفروضة من قبل الحكومات المغربية فتلجأ لمثل هذه السبل.

¹ - محمد محمد مصطفى البناء، مرجع سابق، ص 37.

والمفارقة العجيبة أن هيكل مبادلات المغاربة يمر في الغالب عبر شريك ثالث غالباً ما يكون الإتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال تستورد المغرب من الجزائر 5% من وارداتها من المشتقات النفطية في حين تستورد ما تزيد قيمته الإجمالية عن 2,5 مليون دولار من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من 2% من الحمضيات من المغرب في حين تستورد ما قيمته 5 ملايين دولار من السلع الغذائية من الإتحاد الأوروبي بعضها مصنع في المنطقة، وتعد اسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية التي تعد من أغنى الشواطئ في العالم، ويتم تصنيع الأسماك الموريتانية في أوروبا لتصدر لدول المنطقة بأسعار مضافة. ولعل هذا ما دفع جريدة الحياة اللندنية إلى القول بأن المنطقة تخسر سنوياً 10 بلايين دولار نتيجة غياب أية إستراتيجية للتكامل بينها والإعتماد على الإتحاد الأوروبي في التسويق والإنتاج⁽¹⁾. وهذا ما يعني أن الدول المغاربية عاجزة حتى على التنسيق التجاري فيما بينها.

2- استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الاقتصادية لدول المغرب العربي

تعد دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، وذلك بما تمثله التجارة من القطاعات المعول عليها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والإجتماعية وعامل مؤثر في موازين الإقتصاد الوطني بحيث تتوقف حالة الموازنة العامة للدولة على حالة أسواق الصادرات لدول المغرب العربي.

ونتيجة لمحدودية صادرات دول المغرب العربي، إذ أن معظمها تصدر سلعة أو سلعتين أو على الأكثر ثلاثة سلع بإتجاه الدول الأوروبية أساساً، مثلاً الجزائر وليبيا (المحروقات، البترول و الغاز)، تونس والمغرب (الصناعات التحويلية، النسيج، الحوامض)، المغرب، تونس وموريتانيا (منتجات الصيد البحري والمواد المنجمية)، كما أنها تستورد نفس السلع المصنعة من أوروبا (منتجات تكنولوجية وغذائية) هذه العملية أدت إلى ربط الإقتصاديات المغاربية بالخارج مقابل ضعف تكاملها على المستوى الجهوي، الأمر الذي أدى إلى أن تتأثر بالتغيرات التي قد تطرأ على أسعار تلك المواد في السوق العالمية، وبالتالي تفرض عليها نوع من التبعية المستديمة اتجاه الأسواق الأجنبية خاصة الإتحاد الأوروبي⁽²⁾.

¹ - أحمد محفوظ بيه، مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي. في : محمد عاشور، أحمد علي سالم (محرر). التكامل

الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق. القاهرة : مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005، ص ص، 267، 268.

2 - محمد لمين لعجال أعجال، مرجع سابق. ص ص، 20-36.

ويستحوذ الإتحاد الأوروبي على حوالي 73 % من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، حيث تستورد تونس 72 % من وارداتها من الإتحاد الأوروبي وتصدر 78 % من صادراتها إليه وتستورد الجزائر 58 % من وارداتها منه وتصدر إليه 62 % من صادراتها، كما تستورد المغرب 70 % من وارداتها من الإتحاد الأوروبي وتصدر إليه 60 % من صادراتها، وتستورد موريتانيا 53 % من وارداتها من الإتحاد الأوروبي وتصدر إليه 72 % من صادراتها، ويشار إلى أن قلة تنوع اقتصاديات المنطقة يشكل عقبة أمام تنشيط التجارة البينية ويجعلها متقلبة حسب التقلب في التجارة الخارجية، وهو ما استغلته أوروبا لفرض شروطها في اتفاقياتها مع المنطقة (1).

وهذا الوضع بالنسبة للإقتصاديات المغربية يجعلنا نتكلم عن درجة الإنفتاح الإقتصادي لهذه الدول وما يمثله من مخاطر وتهديد للإقتصاد المغربي الهش أمام المنافسة الشديدة للإقتصاديات الخارجية المسيطرة على العلاقات الإقتصادية الدولية، وقد بلغت نسبة الإنفتاح الإقتصادي لهذه الدول على الأسواق العالمية حسب التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2002 م مايلي تونس 82,1 % ، الجزائر 53,8 % ، ليبيا 42,5 % ، المغرب 54,3 % ، موريتانيا وهي الحالة الشاذة حيث بلغت درجة الإنفتاح فيها أكثر من 100 % فقد مثلت درجة الإنفتاح فيها 116,1 % (2). وهذا ما يعني انكشافها الكلي على التقلبات الإقتصادية العالمية.

وعليه واعتمادا على ما تقدم يمكن القول بأن الإقتصادات المغربية ظلت مرتبطة بالدول الصناعية الغربية، وقد أدى نمط الصناعة في هذه الدول إلى زيادة الإعتماد على الدول الغربية في استيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا بما في ذلك الخبرة والخدمات الفنية، وكذلك استيراد حاجاتها الغذائية من هذه الدول بمعنى تبعيتها التكنولوجية التقنية الفنية والغذائية للخارج، حيث أصبحت مشكلة العجز الغذائي هاجس لمعظم الدول المغربية وذلك بسبب الزيادة السكانية فقد وصلت فاتورة الواردات لدول اتحاد المغرب العربي لعام 1995م حوالي 5 مليار دولار نصف هذا المبلغ من نصيب الجزائر التي بلغت وارداتها من الحبوب 80 % من استهلاكها و 70 % بالنسبة لكل من تونس والمغرب، وبذلك تكون نسبة مجموعة المواد الغذائية المستوردة إلى مجموعة الواردات 26 % للجزائر وليبيا و 15 % للمغرب و 30 % لكلا من تونس وموريتانيا (3). فهي دول عاجزة حتى على تحقيق اكتفائها الغذائي مجتمعة أو منفردة.

1 - أحمد محفوظ بيه، مرجع سابق. ص ص، 266، 267.

2 - منذر الشرع، التحولات الإقتصادية العربية والألفية الثالثة. عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004، ص 104.

3 - عيسى حمد محمد الفارسي، مرجع سابق. ص 403.

الفرع الثاني : المديونية

تعاني دول المغرب العربي من مشكلة الديون الخارجية لكل من البنك الأوروبي للإستثمار وميزانية الممتلية الأوروبية والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات الإقتراضية العالمية، وقد أدت مشكلة المديونية الخارجية إلى حدوث أزمات اقتصادية واجتماعية حادة، استدعت الإستعانة بصندوق النقد الدولي وما ترتب على ذلك من إتباع سياسات التصحيح الهيكلي، إذ تشير الإحصائيات المنشورة في التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2003م أن مديونية كلا من الجزائر وتونس قد بلغت 22,6 مليار دولار و 13 مليار دولار على التوالي، في حين وصلت مديونية المغرب وموريتانيا 14 مليار دولار و 15 مليار دولار على التوالي، وذلك وفقا لتقديرات عام 2002م⁽¹⁾، وتؤدي المديونية الخارجية لدول المغرب العربي إلى ترسيخ التبعية المالية للدول الصناعية، بإعتبارها المصدر الرئيسي لتدفق رؤوس الأموال إلى الدول المغاربية كما تعمل على هيكلة الإقتصديات المغاربية من خلال العوائق الإدارية والجمركية والضريبية التي تضعها كشرط لأجل دمجها في فلك الإقتصاد العالمي.

وقد ساهمت هذه المديونية في امتصاص المداخيل المالية من مجمل صادرات الدول المغاربية، وهذا ما انعكس بالسلب على الوضعية الإقتصادية والإجتماعية لهذه الدول، لعل من أبرز مظاهرها ارتفاع نسبة البطالة حيث بلغت حسب صادرات 1999م حوالي 33 % في الجزائر، المغرب 19 % وتونس 15,6 % ، كما بلغت نسبة خدمات الديون على الصادرات لسنة 1999م في هذه الدول النسب التالية 38,6 % في الجزائر، المغرب 25 % ، وتونس 16 %⁽²⁾، فهذه المديونية قد فرضت على الدول المغاربية تبعية مالية دائمة للدول والمؤسسات الدائنة.

الفرع الثالث : قصور البنية التحتية المشتركة

لا يخفى ما للبنية التحتية الأساسية المشتركة بين الدول الراغبة في التكامل من أهمية حاسمة في دفع مسيرته بوصفها تمثل الشروط المادية والتقنية والإجتماعية له وللعلاقات الإقتصادية البينية بصفة عامة، ويأتي في مقدمتها وسائل النقل والمواصلات والإتصالات والمعلومات وحتى وإن كانت حالة هذه الوسائل كافية ومرضية في إطار الدولة الواحدة إلا أنها قد لا تكون مناسبة ومهيأة لإقامة أشكال متطورة من التكامل الإقتصادي خصوصا بين الدول المتجاورة، وتبدو حالة البنية الأساسية المشتركة للدول النامية في وضع مزر وتكاد تكون منعدمة، بسبب النمط الإستعماري التبعية لعلاقاتها الإقتصادية الخارجية والإرتباط المتاح من هذه البنية وخصوصا وسائل النقل والإتصال بمراكز إنتاج المواد الأولية وتصديرها إلى الدول الصناعية التي تعد المستورد والمستهلك الأول لهذه المواد، أما باقي أجزاء الدولة فلا تتوفر لها سبل المواصلات المناسبة التي تربط فيما بينها، وتسهل عمليات الإنتاج والتسويق وقيام الصناعات الكبرى ناهيك عن عدم توفر وسائل المواصلات والإتصالات المشتركة بين الدول النامية

¹ - التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2003، ص 15.

² - Mohamed B Telemcni, Sofiane Tahi, Op.Cit. P 6.

على الرغم من الإتصال البري والقرب المكاني والجغرافي، مما يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص والتكامل الإنتاجي بين هذه الدول ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بينهما، واتساع ما يعرف بالمسافات الإقتصادية مع قصر المسافة الجغرافية (1).

وبالإسقاط على الحالة المغربية يعتبر نقص البنى التحتية الملائمة من أبرز التحديات العراقية الرئيسية التي تقف أمام تنمية المبادلات التجارية بين الدول المغربية، حيث نجد أن شبكة المواصلات المغربية رغم وجودها فهي غير كافية مقارنة مع المساحة الشاسعة لدول المغرب العربي، كما نلاحظ أن هناك كثافة في شبكة المواصلات في كل من تونس والجزائر والمغرب وضالة في موريتانيا وليبيا، هذا بالإضافة إلى عدم التوازن بين المناطق الجبلية والصحراوية، وبين المراكز السياحية الكبرى على السواحل وبين الداخل، أضف إلى ذلك أن البنى التحتية من شبكات النقل بمختلف أنواعها والموانئ والمطارات قد أعدت لخدمة المبادلات التجارية الخارجية (مراكز تصدير المواد الأولية) أما على مستوى المغرب العربي فتكاد تكون منعدمة، ما عدا شبكة السكة الحديدية التي تربط بين الدول الثلاثة : الجزائر، المغرب، تونس عبر قطار المغرب العربي والخطوط الجوية أما بالنسبة للموانئ فنجد الخطوط البحرية محصورة على أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط وهذا مرده إلى قصور في الإمكانيات وخاصة مشاكل التمويل (2).

من الواضح أن التغلب على هذه العقبة يتطلب العمل على تطوير شبكات البنية التحتية الداخلية في كل دولة وربط هذه الشبكات من خلال خطوط الربط في بنية تحتية إقليمية تفي بمتطلبات التكامل الإقليمي والتنمية الإقليمية، كما أن وجود هذه البنية يساعد على ترسيخ مسيرة التكامل وجعلها غير قابلة للتراجع والإنتكاس أو يجعل كلفة الانفصال Cost Of Dissociation باهضة.

المطلب الثالث : التحديات المؤسسية والتنظيمية

ترتبط هذه التحديات بالإطار المؤسسي والتنظيمي للتكامل الذي يتعلق بالمؤسسات الضرورية لإقامة ومتابعة مسيرة التكامل بكل مجالاتها وتفصيلها والتشريعات والإجراءات التنفيذية لتطبيق الإتفاقيات والخطوات التكاملية المتفق عليها.

وهنا ينبغي التأكيد على أن المؤسسات في حد ذاتها ليست سوى شرط ضروري وغير كاف، ولا يمكن توقع قيامها بما يجب أن تقوم به دون توفير المستلزمات والإمكانيات (3)، و الإرادة السياسية الحقيقية لأجل التكامل.

1 - علي القزويني، مرجع سابق. ص 302، 303.

2 - محمد لمين لعجال أعجال، مرجع سابق. ص 31، 32.

3 - علي القزويني، مرجع سابق. ص 304.

وعند الحديث عن تحديات التكامل من الناحية المؤسسية بالنسبة للدول المغاربية فإننا نتكلم عنه من خلال وضع مؤسسات التكامل والعقبات المتعلقة بعملية المصادقة على القرارات.

الفرع الأول : غياب السلطة الإقليمية

لعل من أهم التحديات و المشكلات التي تواجه التكتلات الإقليمية عموما هي رفض الدول الأعضاء التخلي عن بعض صلاحياتها وسيادتها إلى سلطة عليا إقليمية يتطلبها إقامة كتل إقليمي ناجح. إن الدول المغاربية قد نجحت في إنشاء البناء المؤسساتي للتجربة التكاملية من خلال أجهزة تجربة اللجنة الإستشارية الدائمة سنة 1964م وكذلك تجربة اتحاد المغرب العربي لعام 1989م.

فعلى الصعيد الشكلي المؤسسي يمكن القول بنجاح التجربة في إنشاء مؤسسات ذات طابع عام تلتها أخرى متخصصة مثلنا معا جسد التجربة وضمانة وجودها، أما على صعيد الأداء الفعلي يمكن القول أن ذلك الأداء جاء أقل من المتوقع بكثير من هذه المؤسسات التي اقتصر في الحقيقة على إثبات الوجود دون أن تؤدي إلى تدفق في العمل الوحدوي، والسبب في ذلك هو عدم امتلاكها للسلطة والتي تعني القدرة الفعلية على تجسيد القرارات المتخذة في الإطار المؤسساتي إلى واقع حقيقي فمثل هذه المؤسسات لا تملك سوى سلطات استشارية.

ونظرا لأن الدول المغاربية مازالت تتمسك بسيادتها فإنها تضيق من نطاق سلطات مؤسسات التكامل كلما أمكن ذلك حرصا على عدم المساس بسيادتها وحريتها الكاملة في التصرف ولذلك جاءت معاهدة اتحاد المغرب العربي على اعتبارها التجربة القائمة حاليا بمثابة صيغة لتحقيق التوازن بين رغبة الدول وحرصها على الاحتفاظ بسيادتها كاملة وبين ضرورة تمتع الإتحاد بسلطات مقيدة، ومن هذه القيود مسألة عدم التدخل في المسائل المتصلة بصميم الاختصاص الداخلي للدول الأعضاء واشتراط الإجماع لإتخاذ القرارات وعدم سريان القرارات الملزمة في أقاليم الدول الأعضاء إلا إذا صدر في شكل تشريعات وطنية (1).

وما يدل على أن الإتحاد لا يملك سلطة إلزامية لتنفيذ قراراته نأخذ على سبيل المثال لا الحصر مسألة مشروع المصرف المغربي والذي وقعت اتفاقيته في مارس 1991م ولكن انتظرت إحدى عشرة سنة لمحاولة تجسيدها حيث اتفق وزراء المالية والإقتصاد في الإتحاد في مارس 2002م على إحياء مشروع تأسيس المصرف المغربي للتجارة والإستثمار برأسمال قدره 500 مليون دولار، ويعد هذا تمهيدا لقيام منطقة تجارة حرة مغاربية، وأهمية مثل هذه المصارف تكمن في إنشاء بنية اقتصادية مغاربية حقيقية وتسهيل التبادل فيما بين الدول الأعضاء، وهذه الأخيرة كانت تتعامل فيما بينها بالفرنك الفرنسي والآن تتعامل باليورو، وعليه فإنشاء هذا المصرف قد يؤدي مستقبلا إلى إصدار عملة موحدة تكون بحد ذاتها عاملا لتطوير المبادلات البنينية المغاربية.

¹ - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص 262.

و مثل هذا الإستغراق في محاولة لتجسيد اتفاقية موجودة منذ إحدى عشرة سنة، يعني أن تصريحات القادة المغاربة حول اتحاد المغرب العربي كخيار استراتيجي هي من قبيل الخطاب العربي الذي لا يجد كالعادة تجسيد عملي له، فلو كان ذلك لما انتظروا إحدى عشرة سنة لتفعيل اتفاقية أبرموها بأنفسهم (1).

فعلى الرغم من وجود العديد من المؤسسات الإقليمية المغربية التابعة لإتحاد المغرب العربي، إلا أن الإقليم لا يزال يفتقر إلى سلطة إقليمية عليا تفوض لها بعض الإختصاصات لوضع القواعد موضع التنفيذ، وتسهيل عمليات التفاوض مع الأطراف الخارجية، وهو ما عجز عنه الإتحاد أمام قضية لوكربي والموقف السلبي لدوله وكذلك التفاوض الفردي مع أوروبا من خلال اتفاقيات الشراكة. فغياب مثل هذه السلطة يعبر عن غياب شرط أساسي للتجربة التكاملية حسب الطرح الوظيفي الجديد و هو ضرورة منح مؤسسات التكامل الفوق وطنية صلاحيات والتنازل لها عن جزء من سيادة الدول لأجل تحقيق التكامل ومنافع التكامل لجميع الدول الأعضاء.

الفرع الثاني : آليات اتخاذ القرار

تعد آلية الإجماع في اتخاذ القرارات عقبة أمام اتخاذ أية قرارات ذات مصداقية، وقاعدة الإجماع قاعدة تقليدية عرفت في بداية مراحل التنظيم الدولي، مفادها أن القرارات تصدر بعد الحصول على موافقة جميع الدول الأعضاء وأساسها مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول (2). وقد أخذت الدول المغربية في تجربتها التكاملية بقاعدة الإجماع، ولكن هذا الأمر ترتب عنه آثار سلبية على العمل المغربي المشترك، نتيجة عدم اتخاذ القرارات لإشتراطها موافقة كل الدول الأعضاء، الأمر الذي لا يتحقق، مما يعرقل المشاريع ويعطل الإنجازات، وهذه القاعدة كانت وراء فشل الكثير من المشاريع و إفساد المبادرات (3).

كذلك لازالت آلية التصديق من قبل جميع الدول الأعضاء تقف حائلا دون دخول أغلب المعاهدات حيز التنفيذ، والدليل على تعطيل هذه الآلية لسير مشاريع التكامل أن من بين 37 اتفاقية تم إبرامها في إطار اتحاد المغرب العربي، لم يستكمل منها شروط الدخول إلا ست اتفاقيات في حين كان من المفروض الإكتفاء بتصديقها من ثلاثة أعضاء من دول الإتحاد لتسريع تنفيذها وكذلك إعطاء نوع من الفعالية لمؤسسات الإتحاد لمنع طرف واحد أو اثنين من عرقلة مسيرة اتحاد المغرب العربي وفي الوضع الراهن يمكن لأي طرف معترض على مشروع أو اتفاقية لا تخدم مصالحه المباشرة أن يوقف هذا المشروع أو الإتفاقية مهما كانت أهميته لتقدم مسيرة اتحاد المغرب العربي مع عدم إغفالنا لموضوع السيادة في ما يتعلق بتصديق المعاهدات. لكن العمل الإندماجي بطبعه يتجاوز سيادة الأطراف المشاركة

¹ - نور الدين حامد، بشير بن عيشي، مرجع سابق. ص 155.

² - جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص 265.

³ - محمد لمين لعجال أعجال، مرجع سابق. ص ص، 20-36.

فيه، لأنه ما لم تتنازل الدول المغربية عن جزء من سيادتها لصالح الإتحاد، فإنه لن يستطيع تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى تراجع مفهوم السيادة المطلقة أمام المتغيرات المصاحبة للعولمة⁽¹⁾. إذن هي كلها تحديات داخلية ساهمت في عرقلة البناء المغربي وجعلته يتوقف عن اللحاق بركب الأمم المتقدمة.

¹ - ديدي ولد السالك، مرجع سابق. ص ص 52-69.

المبحث الثاني : التحديات الخارجية

يوشك المغرب العربي على أن يصبح رهانا للتنافس الإقتصادي الإستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، غير أن التنافس أكثر حدة في المجال الإقتصادي كما يظهر من خلال المبادرات المتوازية اتجاه دول المغرب العربي⁽¹⁾ تحت مسميات الشراكة.

إن فلسفة الشراكة تأتي كبديل عن فلسفة المساعدات الموجهة إلى الدول النامية، إذ تعكس الأولى ركائز الفكر الإقتصادي السائد في التسعينات الليبرالية والتحول نحو اقتصاد السوق والخصخصة بحيث أن الشراكة تهدف إلى بلورة سياسة مشتركة لتنشيط اقتصاديات هذه الدول، من حيث إحداث تغيير في الهياكل الإقتصادية للدول النامية متجهة إلى مصدر الخلل وليس إلى معالجة أو محاولة احتواء أو التخفيف من نتائجها كما هي الحال في سياسات المساعدات.

الشراكة ذاتها مشروع أوروبي فرضته الظروف العالمية بعد نهاية الحرب الباردة، وقيام عالم يقطب واحد مما يقلل من الدور الذي يمكن أن يلعبه الإتحاد الأوروبي في المجال السياسي والإقتصادي إضافة إلى رغبته بتجاوز الأخطار التي تواجه أقطاره والمتمثلة في الهجرة الكثيفة وتلوث المتوسط. لهذا فإن الشراكة أداة ملائمة لمواجهة الأخطار وإدماج دول جنوب وشرق المتوسط في الإقتصاد العالمي بمبادرة أوروبية، بما يضمن تحقيق تقدم في تنمية هذه الدول وتضييق الهوة التي تفصل بينها وبين الإتحاد الأوروبي في مستويات النمو ومستوى المعيشة.

كما يهدف هذا المشروع إلى أقلمة العلاقات الثنائية التي ربطت الإتحاد الأوروبي في اتفاقيات شراكة يجري تحديدها مع الدول المتوسطية في هذا الإطار الجديد الذي يفترض أن يزيد من المنافع الإقتصادية للجميع وتأتي هذه السياسة في إطار التوجه الدولي المتزايد المتمثل في انتشار ظاهرة الإقليمية الجديدة كإحدى سبل توفير وضع أفضل للدول في ظل العولمة⁽²⁾.

ولا يخفى على أحد أنه من بين الأسباب التي دفعت الإتحاد الأوروبي إلى الإهتمام بمنطقة جنوب المتوسط وبوجه خاص دول المغرب العربي، هو الإهتمام الأمريكي الكبير بالمنطقة المندرج في إطار ما سمي بإستراتيجية الأولوية أو الأسبقية القصوى المبلورة من طرف البنناغون منذ سنة 1992م ، وكذلك مشروع الشراكة الأمريكي المغربي المعروف تحت اسم ايزنستات، وقد ساهمت هذه العوامل في تسريع وتيرة اهتمام أوروبا بالمغرب العربي لتضييق النشاط الأمريكي في المنطقة لكنها تواجه إصرارا أمريكيا، يتمثل في القفز مباشرة للمنطقة⁽³⁾.

¹ - Abdnour Benantar, Les Etas-Unis et Le Maghreb Regain D'interet ?. Algérie : C.R.E.A. D, 2007, P 296.

² - يوسف مسعداوي، مرجع سابق. ص 120.

³ - رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق. ص 422.

وأمام هذا التسابق الأوروبي الأمريكي على المنطقة وجدت دول المغرب العربي نفسها في علاقات شراكة تمثل تحديا كبيرا لها.

المطلب الأول : الشراكة الأورو-متوسطية

لعبت العوامل التاريخية والجغرافية والثقافية والإقتصادية دورا بارزا في الإهتمام الأوروبي المبكر بشؤون الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض، خاصة ما يتعلق منها بمنطقة المغرب العربي وقد أدى هذا الإعتبار إلى تنوع وتسارع المبادرات الأوروبية لربط دول الضفة الجنوبية للمتوسط بأوروبا من خلال آليات جد معقدة من الإعتماد المتبادل والتعاون بين طرفين غير متكافئين. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية رأت في هذه المشاريع تهديدا مباشرا لمصالحها في المنطقة وهو ما دفعها إلى مراقبة دقيقة لكل الحوارات والإجتماعات التي تمت بين دول المتوسط، بل أنها أحيانا عملت على إفشالها كما حدث بالنسبة للحوار العربي الأوروبي في فترة السبعينات ومع ذلك فقد كللت مجهودات الدول الأوروبية المتوسطية بالنجاح من خلال عقد مؤتمر برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر 1995م الخاص بالشراكة الأورو-متوسطية⁽¹⁾.

الفرع الأول : اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية

عملت الدول الأوروبية على تطوير أشكال التعاون مع الدول المتوسطية بإستمرار بحيث وصل هذا التطور إلى إحلال اتفاقيات شراكة محل اتفاقيات التعاون القديمة المرتكزة أساسا على منح بعض الإمتيازات التجارية وبعض أشكال الدعم المالي وعليه قبل الخوض في اتفاقية الشراكة الجديدة لأبد من التطرق للخلفية التاريخية للسياسة المتوسطية وأهم المحطات التي مرت بها بالنسبة لدول المغرب العربي.

أولا : الخلفية التاريخية للسياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية

مرت السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية تجاه دول المغرب العربي بثلاث مراحل متميزة وهي مرحلة : (1957م-1974م) و (1977م-1990م) والمرحلة الممتدة من 1994م إلى يومنا هذا.

1- مرحلة 1957م-1974م

لقد حاولت فرنسا منذ اتفاقية روما سنة 1957م، إشراك الدول المغاربية مثل تونس والمغرب في المشروع المتوسطي، بالإعتماد على العلاقات المتميزة التي تربطها بهاتين الدولتين والتحاق الجزائر بهما بعد نيل استقلالها سنة 1962م⁽²⁾.

¹ - حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي. مرجع سابق. ص ص، 84، 85.

² - Khader Bichara, Le Grand-Magrébet L'Europe, Enjeuet Perspectives. Paris: Publisud Ottignies, 1992, P 13.

ولقد كان التعامل في هذه المرحلة منصب في الحقيقة على الدول الثلاثة الوسطى من منطقة المغرب العربي، تونس، الجزائر، المغرب خلال الفترات التي تلت مباشرة حصولها على الإستقلال السياسي، من خلال اتفاقيات تجارية مع السوق الأوروبية المشتركة في حين تم تجاهل ليبيا نسبيا وارتبطت موريتانيا باتفاقيات ياوندي ولومي الإفريقية (A.C.P).

حيث انتهت المفاوضات بعقد اتفاقيات شراكة سنة 1969م مع كل من تونس والمغرب، إلا أن ما يلاحظ على هذه الإتفاقيات هو تفضيلها للجانب التجاري على حساب الجانب التعاوني التنموي، الذي كانت تهدف إليه الدول المغاربية، كما يعكس كذلك غياب تصور استراتيجي بعيد المدى للعلاقات الأوروبية المغاربية، حيث أن المدة الزمنية لكل اتفاق هي 5 سنوات الأمر الذي نجم عنه محدودية نتائج هذه الإتفاقيات.

وكان لهذه السياسة الأوروبية تأثيرها المباشر على البنية الهيكلية للمبادلات الخارجية خاصة في تونس والمغرب أين تم الإهتمام بتطوير المنتوجات الزراعية التصديرية من خلال : توجيه النموذج التراكمي نحو الصادرات الزراعية بالعمل على تطوير الإستثمار في قطاع الري واعتماد سياسات زراعية تتماشى واحتياجات السوق الأوروبية على حساب الزراعات المعيشية.

وكان من نتائج هذا الإرتباط بالسوق الأوروبية ظهور مشاكل وعقبات كبيرة أمام الصادرات الزراعية المغاربية فيما بعد بسبب التغيرات التي عرفتها السياسات التجارية الأوروبية بفعل السياسة الزراعية المشتركة، وعقد اتفاقيات مشاركة مع دول متوسطة أخرى وكذلك الإفتتاح على دول أوروبية أخرى لتسهيل انضمامها إلى السوق المشتركة فيما بعد (1).

2- مرحلة 1977م-1990م

عقدت في هذه المرحلة اتفاقيات لأجل تكييف العلاقات بين السوق الأوروبية والمغرب العربي مع أهداف السياسة الأوروبية الجديدة في الميدان التجاري والتي تميزت بالحمائية واستمرار الأزمة الإقتصادية.

وتتميز هذه الإتفاقيات عن سابقتها بكونها أكثر شمولية، حيث لم تعد فقط تقتصر على الجانب التجاري بل تعدت ذلك إلى الجانب المالي من خلال تقديم تسهيلات مالية لكل من الجزائر وتونس والمغرب والنقني : تبادل المعلومات والخبرات في ميادين البحث العلمي...الخ والإجتماعي خاصة والمتعلق منه بالأيدي العاملة في أوروبا إضافة إلى إدخال بعض التعديلات على الرسوم والإعفاءات لجعلها أكثر انسجاما مع السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة (2).

¹ - عبد الوهاب شمام، مرجع سابق. ص ص، 340-342.

² - المرجع نفسه. ص ص، 342، 343.

وقد أدت هذه الإتفاقيات بين المجموعة الأوروبية ودول المغرب العربي إلى تفاقم تبعية هذه الأخيرة إلى المجموعة الأوروبية خاصة في المجال التجاري.

أما على المستوى المالي اتسم هذا التعاون بهزالة حجمه وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 04 : التدفق المالي بين المجموعة الأوروبية إلى الدول المغربية (1978-1991م)

الوحدة : ملايين الإيكو

المجموع	صناديق الميزانية للمجموعة الأوروبية	قروض البنك الأوروبي للإستثمارات AEI	بيان
114	44	70	الجزائر : البروتوكول 01:(1978-1981)
151	44	107	البروتوكول 02 : (1982-1986)
239	56	183	البروتوكول 03 : (1987-1991)
130	74	56	المغرب : البروتوكول 01:(1978-1981)
199	109	90	البروتوكول 02 : (1982-1986)
324	173	151	البروتوكول 03 : (1987-1991)
95	54	41	تونس : البروتوكول 01:(1978-1981)
139	61	78	البروتوكول 02 : (1982-1986)
224	93	131	البروتوكول 03 : (1987-1991)
1615	708	907	المجموع العام للمغرب الأوسط

المصدر : Khader Bichara, Op.Cit. PP, 18- 20

من خلال قراءة لأرقام الجدول يظهر أن المبلغ الإجمالي الممنوح لهذه الدول هو 1615 مليون إيكو، والذي يبقى دون مستوى حاجات هذه الدول للتنمية الإقتصادية ولا تلبي طموحات هذه الدول ولا تحل مشاكلها.

3- مرحلة 1994م إلى يومنا هذا

تتميز هذه المرحلة بعقد اتفاقيات الشراكة وبيروز نظرة أوروبية جديدة في كيفية التعامل مع منطقة المغرب العربي، هذه الأخيرة التي لم تعد في وضعها الإقتصادي الحالي تتماشى وطموحات وأهداف المجموعة الأوروبية والتصورات الإقتصادية الدولية، نظرة ترتكز على فكرة وضع سياسة متوسطة تشمل مختلف دول المتوسط تهدف إلى إدخال إصلاحات هيكلية وتنظيمية وتشريعية، ودعم مالي للفترة 1995م-1999م وذلك لتهيئة اقتصاديات المنطقة للإضمام إلى مناطق التبادل الحر تبرم بين هذه الدول والسوق الأوروبية المشتركة وتشمل هذه الإصلاحات دعم هذه الدول في مجالات شتى مثل

إعادة هيكلة المؤسسات، الصحة، التعليم، التكوين المهني، تشجيع الإستثمار والصادرات والتجهيز الريفية. إلا أن منطق التعامل الإنفرادي مازال هو السائد في التصور الجديد للعلاقات المغاربية الأوروبية رغم تغير نظرة المجموعة تجاه المغرب العربي والتي أملت ظروف أيضا جديدة مثل التحولات الكبرى التي تعيشها دول أوروبا الشرقية والوسطى، وتزايد الهجرة من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب حيث تولدت قناعة لدى بعض الدوائر الأوروبية فيما يتعلق بالعمل الأخير أن إجراءات المراقبة الحدودية والتشدد الإداري لها تأثيرها المحدود وعليه ينبغي التفكير في صيغ جديدة للحد من هذه الهجرة وذلك بالتفكير في أنماط جديدة للتعاون الإقتصادي بينها وبين الدول التي يأتي منها المهاجرون لتمكين هؤلاء من البقاء في دولهم الأصلية⁽¹⁾، وبهذا تكون أوروبا قد أنهت هذه السياسة مع انتهاء مراحل هذه المفاوضات وبداية عهد جديد لنمط جديد من الشراكة الأوروبية مع دول جنوب المتوسط.

ثانيا : اتفاقية برشلونة للشراكة الأورو - متوسطة

كان لدول جنوب حوض البحر المتوسط ودول الإتحاد الأوروبي يومي 27 و 28 نوفمبر 1995م موعد مع التاريخ حيث تقرر إنشاء ما يعرف اليوم بالشراكة الأورو - متوسطة بمدينة برشلونة، ومثل هذا الإتفاق الإطار الموسع للعلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية بين 15 دولة عضو في الإتحاد الأوروبي و 12 دولة شريكة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وهي الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، تركيا، الأردن، قبرص، مالطا، سوريا. تعتبر الشراكة الأورو - متوسطة القاعدة الأولية لبناء اتحاد إقليمي جهوي ينتظر أن يتحول في المستقبل القريب إلى كتل اقتصادي قوي لا يستهان به وذلك بالنظر إلى الأهداف الأساسية والتي كانت مركز اتفاق 27 دولة شريكة⁽²⁾.

1- أهداف التعاون الأورو - متوسطي

يحدد الإتحاد الأوروبي لنفسه الأهداف التالية في سياسته تجاه الإقليم المتوسطي :

- * تحقيق تقدم جذري ولموس اتجاه تحقيق أهداف إعلان برشلونة أي : إقامة منطقة سلام واستقرار مشتركة من خلال شراكة سياسية وأمنية.
- * خلق منطقة رفاهية مشتركة من خلال شراكة اقتصادية ومالية.
- * إقامة شراكة في الشؤون الإجتماعية والثقافية والإنسانية (تنمية الموارد البشرية، ودعم التفاهم بين الحضارات والتبادل بين المجتمعات المدنية).

¹ - عبد الوهاب شمام، مرجع سابق. ص 344.

² - Abdellah Soufari, << Le Processus De Barcelone à L'origine Du Partenariat Euro-Méditerranéen. >> Site Internet : www.algerie2003.org . 10/01/2001.

* حث الشركاء المتوسطيين ومساعدتهم في عملية إقامة تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي، ومع بعضهم البعض في إطار إعلان برشلونة والتحول الإقتصادي وجذب المزيد من الإستثمارات للإقليم.

* دعم التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية كما حدده المجلس الأوروبي.

* وضع الأساس لإقامة علاقات جوار طيبة وحث الأطراف على التعاون إقليمياً.

* المساهمة في دعم السلام في المنطقة وبنطوي هذا على دعم التكامل الإقتصادي والتفاهم المتبادل بين المجتمعات المدنية⁽¹⁾.

2- مجالات التعاون

تبلورت منذ إعلان برشلونة مجالات التعاون الأوروبي المتوسطي في عدد من المجالات التي تخدم الجانب الإقتصادي للعلاقات بين الطرفين وهذه المجالات هي :

أ- المجال السياسي والأمني

تركز العمل على تحقيق الإستقرار في منطقة حوض المتوسط، وخلق مناخ مناسب للتعاون المتوسطي يقوم على تسوية كافة الخلافات في المنطقة، وكذلك الربط بين الأمن في البحر المتوسط والأمن الأوروبي واعتبار أن كلا منهما امتداد للآخر وترسيخ فكرة تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة للتعاون بين الطرفين⁽²⁾.

ب- المجالات الإقتصادية والمالية

يتولى الإتحاد الأوروبي :

* العمل بفاعلية ونشاط لتطبيق اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية وعلى الأخص من خلال المزيد من الدعم للتحرير التجاري التدريجي في كافة المجالات المتصلة بالشركاء.

* دعم الإجراءات اللازمة لزيادة إمكانيات جذب المنطقة للمزيد من المستثمرين وبخاصة من خلال خلق سوق أوسع والتشجيع على حياد السياسات المرتبطة بسوق الإتحاد الأوروبي وتحسين الإطار التنظيمي وضمان معاملة عادلة ومنصفة للمستثمرين، مع رفع الوعي في الإتحاد الأوروبي بفرص الإستثمار في الإقليم.

* تشجيع التعاون الإقليمي الفرعي ودعمه على سبيل المثال داخل اتحاد المغرب العربي ومن خلال إطار يؤدي لتعاون إقليمي أوسع.

¹ - Azzouz Kerdoun, Le Partenariat Politique Et De Securite En Mediterranee: Quel Bilan. In : Azzouz Kerdoun, Farouk Nemouchi, Euro-Mediterranee Le Processus De Barcelone Enquestion. Algeria : Dar El Houda, 2004, P 17.

² - يوسف مسعداوي، مرجع سابق. ص 128.

* معاونة الشركاء المتوسطيين على دعم قدرتهم على صياغة سياسات تجارية مناسبة وعلى المشاركة بفاعلية في المفاوضات التجارية وبخاصة فيما يتصل بتطوير منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطة وبالمفاوضات المستقبلية مع منظمة التجارة العالمية.

* التحرير التام لحركة رأس المال وهذا ما سيؤدي إلى دعم اليورو بوصفه العملة المتضمنة في العقود وعملية التسوية المالية في التجارة المتوسطة.

* يعمل الإتحاد الأوروبي على تعظيم تأثير التعاون المالي من خلال موازنة الإتحاد الأوروبي، وبخاصة من خلال قواعد ميذا والبنك الأوروبي الدولي وذلك بتطبيق الإجراءات التالية:

- التنسيق فيما بين الدول الأعضاء في مجال استراتيجيات وبرامج التعاون المالي والتنمية لصالح الشركاء المتوسطيين ويعمل الإتحاد بوصفه جهة مانحة مع الجهات المانحة الأخرى لضمان الترابط والتكامل وإذا اقتضى الأمر التمويل المشترك.

- دعم الحوار الإقتصادي مع الشركاء المتوسطيين، وذلك في سياق وضع برامج للمساعدة المالية سعياً نحو تسريع التحولات الإقتصادية وتبني السياسات المالية والنقدية الصحيحة والإصلاح الهيكلي.

ومن هنا كانت الدعوة لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول حوض المتوسط بحلول عام 2010م من خلال اتفاقيات الشراكة التي يبرمها الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط منفردة والتي وقعت عليها منفردة كل من تونس، المغرب، وإسرائيل والأردن، ومصر وسوريا ولبنان والجزائر، كما دخلت ليبيا في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بهدف التوصل إلى اتفاق مماثل⁽¹⁾.

الفرع الثاني : تأثير الشراكة الأورو-متوسطة على التكامل المغربي من خلال منطقة التبادل الحر

إن المفهوم الجديد للتجارة من وجهة نظر الشراكة الأورو-متوسطة هو تجارة بلا حدود ولا حواجز وإزالة هذه الأخيرة يجب ألا تكفي النظم بأن تجعل الحدود متساوية من جهة أو أخرى بل ينبغي أن تتبادل السلطات الثقة فيما بينها، إن الهدف من إنشاء منطقة للتبادل الحر التي تضم أكثر من 40 دولة يبلغ عدد سكانها 600 إلى 800 مليون هي في خدمة المصالح الأوروبية أساساً لأن عدد الدول المتوسطة الجنوبية قد لا يفوق 15 دولة، بينما عدد الدول الأوروبية يفوق 25 دولة وأغلبها دول متقدمة صناعياً، وهذا ما يجعل الشراكة الأورو-متوسطة ذات طابع خاص.

وتتضمن منطقة التبادل الحر ضمن الشراكة الأورو-متوسطة ما يلي :

* بالنسبة للمنتجات الصناعية سيكون النظام المعتمد نظام حرية التبادل الكاملة حسب ما جاء في نصوص اتفاقية مراكش.

* أما بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية فإن الشراكة ستعتمد مبدأ التمييز المتبادل بمعنى آخر لا مجال لتجارة حرة غير مقيدة في مجال السلع الزراعية والغذائية وذلك لما تفرضه السياسة الزراعية الأوروبية

¹ - المرجع نفسه. ص ص، 128، 129.

المشتركة من قيود وهذه نتيجة الصراع وتضارب المصالح بين المنتجين الأوروبيين والمنتجين غير الأوروبيين ضمن البحر المتوسط.

* أما فيما يخص الخدمات فستخضع للإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية مراكش وهي إجراءات حمائية يصعب تحريرها تحريراً كاملاً في مدة زمنية قصيرة كما تنص الشراكة على السماح بالجمع بين شهادات المنشأ بين مختلف الأعضاء في منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية⁽¹⁾.

أولاً : الإجراءات المعتمدة لقيام منطقة التبادل الحر

إن مضمون الإتفاقيات التي أبرمتها كل من المغرب وتونس والجزائر مع الإتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة تتمحور في النقاط الآتية :

* إنشاء منطقة للتبادل الحر تدريجياً في مدة لا تزيد عن 12 سنة بالنسبة للمنتجات الصناعية تطبيقاً لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة وقد أكدت الإتفاقيات على حرية دخول المنتجات الصناعية المغربية إلى الأسواق الأوروبية معفاة من الحقوق الجمركية تدريجياً لصالح المنتجات الأوروبية وفق قوائم السلع.

* وضع رزمة للمنتجات المقرر تخفيض الحقوق والرسوم عليها من المعدل الأساسي بعد بداية تنفيذ الإتفاقية وذلك من أجل الحد من الخسائر في الإيرادات الجمركية وهذا بإعتماد مرحلة إنتقالية بـ 12 سنة قبل استكمال منطقة التبادل الحر، ففي ظل هذه الفترة يتم تحرير المنتجات الصناعية بصفة تدريجية وغير موحدة ويتعلق الأمر أولاً بالمنتجات المستوردة التي تتمتع بمنافسة داخلية وتتمثل أساساً في السلع التجهيزية والوسيطة، أما الإلغاء التعريفي الشبه إجمالي للسلع الإستهلاكية النهائية لا يتم إلا بعد السنة الخامسة، بعد دخول الإتفاق حيز التنفيذ وهذا من أجل السماح للمؤسسات التي ستتضرر من المنافسة الأوروبية من إعادة هيكلتها وحمايتها⁽²⁾.

ثانياً : آثار منطقة التبادل الحر على الدول المغربية

ستتحمل الدول المغربية تكاليف تكييف وتقويم اقتصادياتها مع متطلبات نظام التبادل الحر وبالتالي مخلفاته ومن بين الآثار والتي سيتم التركيز فيها على الجانب السلبي مايلي :

سيؤدي تحرير التجارة مع أوروبا إلى ارتفاع مستوى الواردات المغربية من السلع الرأسمالية والمنتجات النصف مصنعة بسبب إعفائها من الرسوم الجمركية في بداية المرحلة الإنتقالية وبالمقابل سوف يتراجع مستوى الصادرات المغربية من المنتجات ذات الميزة النسبية والمنافسة العالمية، فعلى مستوى القطاع الزراعي سيعرف منافسة كبيرة من المنتجات الزراعية الأوروبية نتيجة فتح أسواقها واعتماد قاعدة التبادل الحر خاصة وأن المنتجات المغربية تتميز بهشاشتها أمام المنتجات الفلاحية

¹ - جمال عمورة، هلال رحمون، المنطقة العربي وصراع المصالح الاقتصادية. في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية. [د.م.ن]: دار الهدى، 2005، ص ص، 531،532.

² - المرجع نفسه. ص 535.

الأوروبية التي تتمتع بمناعة قوية، فعلى سبيل المثال فإن سعر القمح المستورد من فرنسا أو من الولايات المتحدة الأمريكية أقل بثلاث مرات عن التكلفة الوسطية للإنتاج بالمغرب العربي.

أما بالنسبة للجانب الصناعي والذي تمثل نسبة الواردات منه أكبر من الصادرات. والتي بإمكان دول المغرب العربي أن تطبق عليها قاعدة التبادل الحر خلال الفترة الإنتقالية على كل الواردات من مواد التجهيز والمواد الأولية التي تدخل إلى السوق المغربية بدون رسوم جمركية وهذا ما ينجر عليه ظهور منافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية للمؤسسات الوطنية المغربية وهذا نتيجة عدم التكافؤ مما يؤدي إلى إفلاس عدد كبير من هذه المؤسسات ويفسح المجال للمنتجات الأوروبية لإقتحام أسواق المغرب العربي، وهذا ما ينعكس على اختلال الموازين التجارية للدول المغربية إضافة إلى تراجع إيرادات الميزانيات العامة نتيجة إزالة التعريفات الجمركية وبالتالي تقليص الإنفاق العام الحكومي ومنه محدودية الإستثمار وزيادة التضخم وارتفاع مستويات البطالة، وهذا على اعتبار أن المداخل الجمركية تحتل مكانة هامة في ميزانية هذه الدول وخاصة الدول غير المنتجة للنفط فتمثل نسبة 43 % من المداخل الضريبية للمغرب و 65 % لتونس، 53 % لموريتانيا وبالتالي تضرر اقتصاديات هذه الدول نتيجة الإلغاء الجمركي والتحرير الخارجي، إذا لم يرافقه تحسن حقيقي في التوازنات الإقتصادية الكلية.

وعليه فإن إنشاء منطقة للتبادل الحر الأورو-متوسطية سينجر عنه تقلص وتراجع في موارد الخزينة العامة للدول المغربية مما يجبرها البحث عن موارد مالية بديلة، أو تخفيض مستوى إنفاقها وبالتالي لابد من تعويض التنازل عن الحماية الجمركية بتحسين القدرة التنافسية للنظم الإنتاجية المغربية والبحث عن موارد مالية جديدة (1).

ذلك لأن إنشاء منطقة التبادل الحر بين مجموعات غير متكافئة تتطلب قدرا لا يستهان به من التكاليف في المرحلة الإنتقالية التي لا يمكن للدول المغربية أن تتحملها بإمكاناتها المتواضعة وفي حقيقة الأمر فإن أحد الأهداف الرئيسية للإتحاد الأوروبي من الشراكة مع الدول المغربية يتمثل في فتح أسواق هذه الأخيرة أمام منتجاتها من السلع والخدمات أما فكرة التعاون والتكامل الجهوي وكذلك الإستثمار كآلية لتطوير اقتصاديات الدول المغربية فلم تتضح بعد لدى قادة الدول الأوروبية (2).

ومهما يكن من أمر فإن دخول الدول المغربية فرادى إلى الشراكة بدءا بتونس كأول بلد متوسطي والتي وقعت اتفاقية شراكة في 17 جويلية 1995م لتدخل حيز التطبيق في مارس 1998م، والمغرب الذي وقع اتفاقية شراكة في فبراير 1996م لتدخل حيز التطبيق في مارس 2000م وتأخرت الجزائر في التوقيع إلى غاية 2002م (3)، يفسر لنا هذا التدافع نحو الشراكة الخارجية والتفاوض

¹ - المرجع نفسه . ص ص، 533، 232.

² - صالح عمر فلاح، مرجع سابق. ص 59.

³ - جمال عمورة، هلال رحمون، مرجع سابق. ص ص، 536، 535.

بصورة انفرادية وليس بشكل جماعي كدول اتحاد المغرب العربي أنه تم استبدال المشروع التكاملي المغربي بالمشروع الأورو-متوسطي.

ويمكن القول بأن الشراكة بين طرفين غير متكافئين في الإمكانيات المادية والقدرات البشرية والتقنية والنقل السياسي ستؤدي حتما إلى نتائج لصالح الطرف الأقوى ومكافئة للطرف الضعيف وهو الطرف المغربي والذي لن يجني إلا مزيدا من التبعية الإقتصادية واستمرار سياسة الارتباط العمودي بالخارج والقضاء على الصناعات الناشئة فشعار تجارة بلا حدود يعني التمكن من السيطرة والحصول على الموارد الإقتصادية في هذه المناطق و بأبخس الأثمان من خلال التعامل الفردي وتكريس مبدأ التنشئة بدل التكامل والتعاون الإقليمي، وهذا أخطر تحدي للمنطقة المغربية واتحاد المغرب العربي التي عجزت دوله عن تحريكه والتفاوض من خلال مؤسساته أمام تحدي الشراكة الأورو-متوسطية والتي وقعت في شباك شروطها واتفاقياتها غير المتكافئة.

المطلب الثاني : مشروع الشراكة الأمريكية-المغربية

يبدو أن أهم ردود الفعل الأمريكية تجاه المحاولات الأوروبية لإقامة فضاء أورو-متوسطي متعدد الأبعاد، قد تجلت في مجموعة من المشاريع يمكن اختزالها في مسار التعاون الإقتصادي والإستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية، ثم مبادرة وزير التجارة الأمريكي " ستيفوارت ايزنسات " Stuart.E.Eiznstadt الخاصة بالشراكة الأمريكية المغربية⁽¹⁾. وهو ما سيتم التركيز عليه في هذا المطلب بعد التطرق للجذور التاريخية للعلاقات الأمريكية المغربية.

الفرع الأول : الجذور التاريخية للعلاقات الأمريكية المغربية

يرجع الإهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي إلى ما بعد استقلال أمريكا وبالضبط مع حلول سنة 1783م، حيث تطلعت أمريكا إلى المنطقة من خلال المبادرة على التوقيع على معاهدات تجارية مع الدول المغربية وإقامة علاقات دبلوماسية، حيث تمكنت أمريكا من فتح أول قنصلية لها في المغرب الأقصى بطنجة سنة 1791م، كما دعمت أمريكا تواجدها في البحر الأبيض المتوسط، بإرسال أول سفينة حربية أمريكية سنة 1794م وذلك لإستعراض قوتها في المنطقة.

ونتيجة للضغوط الأمريكية وتواجدها البحري في المتوسط، وقع باي تونس على معاهدة تجارية مع أمريكا تعهد فيها بفتح أبواب تونس أمام المنتجات الأمريكية وبحماية الرعايا الأمريكيين وفي مقابل ذلك تتولى واشنطن تسليح وحدات الجيش التونسي مجانا، وتوالت الضغوطات الأمريكية على الدول

¹ - حسين بوقارة، مرجع سابق. ص 86.

المغربية الأخرى الجزائر وليبيا إلى أن توصلوا إلى توقيع اتفاقيات مماثلة لتلك التي أبرمت مع تونس (1).

وقد تراجع الإهتمام الأمريكي بالمنطقة المغربية مع بداية الحملة الإستعمارية الإستيطانية الأوروبية ليعود الإهتمام من جديد بالمنطقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة وما بعدها.

ويدخل الإهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي ضمن الإهتمام بالمتوسط عبر الحلف الأطلسي، لتأمين المصالح الحيوية الأمريكية التي يتعين الدفاع عنها إذ حسب الرؤية الأمريكية فإن أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحقق الإستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالتالي فالدور الأعظم هو لأمريكا في استتاب الأمن والإستقرار في المنطقة والتي تعد منطقة إستراتيجية بالنسبة لأمريكا وذلك لعدة اعتبارات من أهمها :

* تكتسي المنطقة أهمية جيو-إستراتيجية عسكرية حيث تعتبر جسرا بين الغرب وإفريقيا والشرق الأوسط، إذ كانت ضمن عناصر المواجهة مع دول المحور إبان الحرب العالمية الثانية حيث شكلت النقطة الوحيدة في بداية الأربعينات لمواجهة القوات النازية في الجبهة الجنوبية للحرب في أوروبا.

* كان الإنزال العسكري لقوات الحلفاء والقوات الأمريكية في مدينة الدار البيضاء المغربية البداية الرسمية لوجود عسكري أمريكي في المنطقة، واستمراره بعد الإستقلال السياسي للمغرب الأقصى، حيث تملك الولايات المتحدة الأمريكية قواعد عسكرية ومطارات خضعت لسلطتها المباشرة خاصة في مدن القنيطرة، بن سلمان، بن جرير وذلك لتطويق المد الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة (2).

* يعتبر الأمريكيون أن سواحل شمال إفريقيا هي امتداد لسواحل أوروبا الأطلسية وإفريقيا المتوسطة لهذا فلا يمكن أن تترك تلك المناطق تسقط تحت مراقبة قوة معادية ولا حتى تحت نفوذها غير المباشر وبالتالي فمن الأجر الدفاع عن استقرار المنطقة نتيجة لموقعها الإستراتيجي.

* تعتبر المنطقة من أهم الخطوط البحرية والجوية والتي تشكل الدعائم الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في المتوسط، وذلك للتوصل إلى مناطق الموارد الطاقوية للتحكم في تدفقاتها حيث تعتبر من المهام الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي للقوة الأمريكية.

¹ - مصطفى بن شنان، << الأمن والتعاون في حوض المتوسط >>، مجلة انتقالية واستشفاف. ربع سنوية. العدد 2. 2001، ص 9-15.

² - وليام زرتمان، << الولايات المتحدة الأمريكية : المصالح والآفاق >>، مجلة انتقالية واستشفاف. العدد 3. 2001، ص 30-38.

* تعتبر المنطقة سوقا واعدة من المستهلكين ويمكن إدماجها بسهولة في الإقتصاد العالمي نتيجة ضعف تنافسيتها للمنتجات الأجنبية كذلك تعتبر خزانا للبترول والغاز الطبيعي والمواد الأولية (1).

ولأجل الإعتبارات السابقة جاء الإهتمام الأمريكي بالمنطقة والذي برز بوضوح بعد زوال الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي حيث اشتد التنافس بين الدول الغربية على مناطق النفوذ في العالم ومنها منطقة المغرب العربي، ودخلت الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة هجومية معاكسة على مناطق نفوذ حلفائها، وذلك لإحراز موقع هيمنة أكبر لإتصال ذلك بمصالحها الجديدة بالمنطقة المغاربية والتمثلة في السيطرة على منابع الغاز والبترول، حيث نسجت علاقات متميزة مع الدول المنتجة ومنها الجزائر وأحكمت قبضتها على ليبيا عن طريق لوكربي، وهكذا ضمنت السيطرة المتدرجة على الموارد الطاقوية في العالم من الخليج الفارسي إلى بحر قزوين (2).

إن هذا التوجه الجديد لأمريكا في منطقة المغرب العربي يتمثل في صد ظهور أية قوة مماثلة للإتحاد السوفياتي سابقا، تنازع الولايات المتحدة بإعتبارها القوة الأقوى على الساحة العالمية، أو تكون قادرة على منافستها أو مزاحمتها في المنطقة المغاربية، وقد تجلت ملامح هذا التوجه من خلال عدة مؤشرات منها: ربط علاقات قوية مع النظم السياسية في المغرب العربي من عدة نواحي سياسية، عسكرية، اقتصادية.

فمن الناحية السياسية شجعت واشنطن في إرساء أسس الديمقراطية الغربية وحقوق الإنسان وإعادة النظر في النظم الدستورية القائمة بما يحقق اختراقها للمنطقة واحتوائها للأنظمة السياسية القائمة، أما من الناحية العسكرية فنجد هناك القواعد العسكرية خاصة في المغرب الأقصى وإقامة مناورات عسكرية مع الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وفيما يخص الجانب الإقتصادي، فنجد إطلاق مبادرة ايزنستات والتي تتمثل في خلق نسيج من العلاقات الإقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة التجارية منها.

الفرع الثاني : مبادرة ايزنستات

جاءت هذه المبادرة كرد فعل على مشروع برشلونة 1995م، والقاضي بإدماج منطقة المغرب العربي فيما يسمى بالأورو-متوسطية الذي يتزعمه الإتحاد الأوروبي، حيث تم استثناء الولايات المتحدة الأمريكية من مشروع برشلونة فبادرت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع ايزنستات والذي يهدف إلى تنمية الشراكة الإقتصادية على المدى الطويل مع الدول المغاربية وهذا ضمن إستراتيجية شاملة للتدخل الأمريكي في الخارج وذلك لتأمين أكثر للرأسمال الأمريكي من الإستحواذ على الأسواق والموارد الأولية

¹ - إيان ليتسر، << دور المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط ومكانتهما في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية >> مجلة انتقالية واستشفاف. العدد 3. 2001، ص ص، 08،09.

² - سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر، 2003، ص ص، 166،167.

الخارجية ومصادر الطاقة، وإنشاء جسور للأمن والإستقرار عن طريق حرية التجارة وتنمية الإستثمارات الخارجية في المنطقة المغربية⁽¹⁾.

وقد ساهمت المتغيرات الدولية الجديدة التي سارت بإتجاه العولمة الأمريكية وكذا دعم القادة المغاربة للمسار السياسي الأمريكي المهيمن على العالم إلى تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على دبلوماسية التجارة كأداة لإختراق منطقة المغرب العربي، وقد اتضحت ملامح تلك السياسة منذ سنة 1998م، حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية مغربية جديدة، ارتكزت على الموقع الإستراتيجي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة، وهي كلها عوامل لعبت على التأكيد على أهمية منطقة المغرب العربي في منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك عن طريق مبادرة ايزنستات والتي عملت على دفع عملية اندماج المغرب العربي في الإقتصاد العالمي والمتمثلة في التبادل التجاري وتشجيع الإستثمارات الأمريكية في المنطقة خاصة في مجال المحروقات والطاقة والمصارف⁽²⁾.

وسميت هذه المبادرة الأمريكية للشراكة مع دول المغرب العربي بـ: مبادرة ايزنستات نسبة إلى كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالإقتصاد والشؤون الزراعية والذي قام بجولة في منطقة المغرب العربي من 12 إلى 18 جوان 1998م، حاملا لمشروع شراكة أمريكية مغربية حيث أطلق تلك المبادرة من تونس في 17 جوان 1998م مع الدول الثلاثة الجزائر، تونس والمغرب إذ تعد برنامجا إفريقيا يشجع الشراكة الإقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال إفريقيا⁽³⁾.

والهدف من هذا المشروع هو دعم التعاون الإقتصادي والمالي والفني في هذه الدول لأجل الوصول إلى إقامة فضاء اقتصادي مغربي موحد مندمج ومتكامل يعمل على تشجيع المبادلات مع السوق المشتركة لإتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية ALENA وترقية الشراكة التجارية والمالية ما بين المجموعتين المغربية و الأمريكية⁽⁴⁾.

فعلى عكس أوروبا تعتبر أمريكا أن إقامة منطقة تبادل حر بين الدول المغربية شرط ضروري للتبادل الحر بين أمريكا والمغرب العربي ورغم إبعادها موريتانيا وليبيا عن هذا المشروع فإن الولايات المتحدة تبدو مستعدة لإدماجهما ولا تعتبر إبعادهما موقفا مبدئيا، وقد تم إدماج موريتانيا بالفعل حيث نظم الأمريكيون على هامش اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن اجتماعا ضم وزراء الإقتصاد والمالية لكل من تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا مع نظيرهم الأمريكي، ووضع

¹ - سعيد اللاوندي، مرجع سابق. ص ص، 75، 76.

² - وليام زرتمان، مرجع سابق. ص ص، 30-38.

³ - سعيد اللاوندي، مرجع سابق. ص 75.

⁴ - Nicolas Barto, << L'impérialisme Européen Et Le Libre échange: Les Accords Euro méditerranéens. >> Site Internet: <http://www.isometric.pree.fr>, Le 20/06/2005.

المجتمعون خطة لتكثيف الإستثمارات وتبادل وفود رجال الأعمال واعتبروا أن إقصاء ليبيا من المبادرة مؤقت وليس موقفا مبدئيا⁽¹⁾.

وقد كانت واشنطن قد رصدت خمسة مليارات دولار في جانفي 2000م لتمويل مشاريع الشراكة مع دول شمال إفريقيا، وكان ذلك الإجراء أول خطوة ملموسة في مبادرة ايزنسات التي تطورت رسميا إلى مشروع الشراكة الأمريكية - الشمال افريقية بمناسبة زيارة وزير التجارة الأمريكي السابق " روبرت ماليت " إلى عواصم المنطقة بدايات عام 2000م.

وتبلورت بعد ذلك صيغة اللقاءات الوزارية (3+1) ابتداء من أفريل 2000م وتوسعت في عام 2001م إلى صيغة (4+1) بإضافة موريتانيا إليها ويبراهن الأمريكيون من خلال مبادرة الشراكة هذه على مزاحمة النفوذ الأوروبي في المنطقة، ويأملون كما قال السفير الأمريكي السابق لدى المغرب " إدوارد غابرييل " بإنشاء سوق مغربية مشتركة لأن أوساط رجال الأعمال الأمريكيين ستكون مهتمة بسوق قوامها 80 إلى 90 مليون نسمة أكثر من إهتمامها بسوق قوامها 10 ملايين كتونس أو 30 مليون كالجزائر والمغرب⁽²⁾.

ولأجل تحقيق هذه الأهداف وإنشاء سوق مشتركة تركز المبادرة الأمريكية على مجموعة من القواعد التي ينبغي الإلتزام بها خاصة من قبل الطرف المغربي وهي :

1- ضرورة التعامل مع دول المغرب العربي كوحدة اقتصادية واحدة، وبصفة دورية ولا تقتصر هذه الشراكة على الجانب الإقتصادي فقط بل تتعداه لتشمل الجانب السياسي.

2- إبراز الدور المركزي للقطاع الخاص كمحرك للتجارة والإستثمار في المنطقة المغربية.

3- ضرورة قيام الدول المغربية بإصلاحات اقتصادية وتصحيحات هيكلية من أجل خلق مناخ مناسب للإستثمار في المنطقة المغربية⁽³⁾.

ومما تقدم يبدو أن المبادرة الأمريكية تمثل من ناحية فرصة لتوسيع شبكة الشركاء الإقتصاديين ودخول الأسواق الأمريكية الواسعة بما توفره من موارد مالية وتكنولوجية هائلة، أي أنها تمثل فرصة لتنشيط مسيرة التعاون والإندماج المغربي ولكنها من ناحية ثانية تحمل محاذير السوق الهائلة وآلياتها الجهنمية القادرة على ابتلاع اقتصاديات الدول الصغيرة مما يستلزم دعم الجهود وتوحيد الإمكانيات لدخول هذه السوق كطرف واحد متشبث بالحد الأدنى من استقلالية مبادراته وتمسك بمصالحه.

إن دخول السوق الأمريكية ومواجهة تحدياتها أمر لا يمكن أن تقوى عليه دولة ذات إمكانيات كبيرة مثل فرنسا دون معاناة وصراعات فكيف إذا كان الأمر يتعلق بدول محدودة الإمكانيات مثل دول

¹ - نور الدين حامد، بشير بن عيشي، مرجع سابق. ص ص، 157، 156.

² - رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق . ص 423.

³ - جمال عمورة، هلال رحمون، مرجع سابق. ص 529.

الإتحاد المغربي، وهو ما يستلزم بالتالي حشد كل إمكانياتها وتنسيق مواقفها للإستجابة للمبادرة الأمريكية التي هي في النهاية باب واسع للدخول في العولمة.

إذن باتت الدول المغربية اليوم تواجه مشروعين لا يمكن تجاهل فرصهما وآفاقهما، هما مشروع الشراكة الأوروبية ومشروع ايزنستات الأمريكي، وإذا ما كانت تونس أولى دول الضفة الجنوبية للمتوسط التي وقعت اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي فإن المغرب قد تبعها والجزائر مؤخرا وربما تكون ليبيا على الطريق ولا شك أن أهمية هذه الشراكة لا تكمن فقط في أن علاقة دول المنطقة مع دول جنوب حوض البحر المتوسط هي علاقات تقليدية صنعها تاريخ مشترك بل لأن المصالح قد أصبحت بين دول الضفتين متشابكة على أكثر من صعيد، كما تطرح عليها رهانات مقاربة إن لم تكن واحدة مثل انتقال الأيدي العاملة واستقرارها في مواطنها وجلب الإستثمارات الخارجية وتوظيفها في مشاريع تنمية بالإضافة إلى تنشيط الأسواق في الإتجاهين ولا شك أن تفعيل مؤسسات الإتحاد المغربي وإحياء نشاطها وبناء مواقف مشتركة وموحدة يجعل دول المنطقة أكثر تأهلا لدخول الشراكة والإستفادة من فرصها بدلا من الخضوع لشروطها كما يجعلها أكثر قوة وقدرة على التفاوض على أية اتفاقيات لاحقة.

كما أن ما ينطبق على الموقف من الشراكة الأوروبية ينطبق وربما وبدرجة أكبر على الموقف من المشروع الأمريكي الذي مازال مجرد مشروع لم تتضح معالمه بعد. إذن هاهي تحديات جديدة تواجه الإتحاد المغربي تحديات تجعل التراجع عنه أمرا غير مقبول بالمرّة بل غير ممكن تماما لأنه يمثل ضرورة قصوى بل حتمية لنمو المنطقة وتطورها وصمودها في وجه التحديات العاتية (1).

¹ - يوسف مسعداوي، مرجع سابق. ص 122.

خلاصة الفصل الثالث

استطاعت الأمم الغربية الوصول إلى قمة التقدم الحضاري في ظل عملية تكامل واسع النطاق بين مناطقها المتعددة والمتباينة، وأضحت عناصر الإنتاج تتحرك بلا قيود ودون أية حواجز أو حدود، وهي أمم لا يجمع بين شعوبها لا وحدة دين ولا لغة، أما الدول العربية والمغربية على وجه الخصوص فهي ما تزال متفرقة في ظل ظروف وتحديات داخلية سياسية وإقتصادية ومالية ومؤسسية مضطربة وأوضاع دولية متجددة ذات تكتلات كبرى متنامية، والتي لا تفرز إلا تحديات تهدد اقتصاديات هذه الدول فلقد واجهت وتواجه دول هذه المنطقة في ظل موجة العولمة وبروز العامل الإقتصادي بقوة تحدي الشراكة مع الدول المتقدمة وفي مقدمتها الشراكة الأورو-متوسطية والتي سارعت إليها الدول المغربية متفرقة بدل أن تكون مجتمعة ومتكاملة فبدل أن تفاوض من مركز قوة وبإسم الإتحاد المغربي والسوق المغربية لتحصل على أكبر الإمتيازات والعوائد من الشراكة فاوضت ودخلت الشراكة بإبتمائها القطري الضيق ووقعت في شباك الشراكة غير المتكافئة، كذلك مشروع الشراكة الأمريكية المغربية والذي يصب في نفس الإتجاه للشراكة الأورو-متوسطية وكلاهما لا يرى في المنطقة إلا سوقا مفتوحا للتنافس وحقلا خصبا للحصول على الثروات والإمكانات لأجل أن تسخرها لزيادة قوتها وهيمتها الإقتصادية.

وعليه فالوحدة المغربية في ظل هذه التحديات لم تعد مجرد شعار يرفع بل هي فرض على شعوب هذه الدول وعلى حكامها تقع مسؤولية تحقيقها بكل الوسائل خاصة وأنها تملك إمكانات ضخمة من موارد طبيعية زراعية معدنية وطاقوية وبشرية ومالية تجارية تؤهلها لتمثل قطب تكاملي بين التكتلات العالمية.

ومن هنا فالتكامل بين الدول المغربية التي تجمع بينها وحدة الأصول والعادات والتقاليد والدين واللغة، أصبح من الأصول الهامة التي يجب على شعوبها أن تعمل على تحقيقها طالما أنهم يعيشون في حالة من التخلف والتبعية وبوادر عودة الإستعمار التقليدي في أشكاله الحديثة وليس من المعقول أن يستمر هذا التنافر في السياسات والتباعد في الإجراءات، بحيث تعيش كل دولة بمعزل عما يجري في الدولة المجاورة.

الفصل الرابع

آفاق التكامل المغربي الإمكانات المتوفرة
والسيناريوهات المرجحة

إن مسألة تحقيق التكامل والتنمية الشاملة بالدول المغاربية عملية تتعدى الإمكانيات القطرية وتتطلب توحيد الجهود والإستفادة من الموارد المتاحة على مستوى الإتحاد المغاربي خاصة ونحن نعيش عصر التكتلات الإقتصادية الكبرى الذي تفقد فيه الدول الضعيفة أو الدويلات النامية وزنها وتصبح مجرد تابع في مجال العلاقات الدولية وتتأثر بإنعكاساتها السلبية.

ولذا أصبح من الضروري الإنتقال من مرحلة الإجراءات القطرية المنعزلة التنافرية في العقود السابقة إلى مرحلة التنسيق الفعلي والتخطيط التوجيهي على مستوى دول الإتحاد لتحقيق التكامل الإقتصادي بإعتباره الإطار المؤسسي الملائم الذي يتم في إطاره استخدام الموارد المتوفرة استخداما رشيدا عن طريق التآليف العقلاني، والمزج الفعال لعناصر الإنتاج المتباينة على مستوى تلك الأقطار التي تنقسم في النهاية منافع هذا التعاون وثماره الأكيدة ولا يمكن للدول المغاربية أن تعيش بمعزل عما يجري في العالم الحديث من تكتلات تجاوزت حدود القارات لتحقيق المنافع الإقتصادية، بل أصبحت الضرورة ملحة والحاجة ماسة لتجاوز الخلافات المفتعلة والعمل على إنشاء هذا الإطار المؤسسي للقضاء على التبعية والتخلص من مخاطرها السياسية كخطوة في الطريق الصحيح لتحقيق الإستقلال الإقتصادي بمفهومه الواسع.

فالتكامل الإقتصادي بين الدول المغاربية هو تحقيق نوع من التشابك والإندماج بين فروع وأنشطة الإقتصاديات القطرية وإيجاد سوق واحدة للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج وهو يتدرج من الشكل البسيط من التنسيق الإقتصادي كالتخفيف من الحواجز الجمركية إلى الأشكال الأكثر تعقيدا التي يتم في إطارها قيام اتحاد اقتصادي بين الدول المتكاملة.

وبقدر توافر عوامل التكامل تكون فرص نجاح هذا التكامل أكبر خاصة إذا توفرت الإرادة والمنهج الصحيح وهذا ما جعلنا نطرح التساؤل التالي: هل يتوفر للدول المغاربية فعلا إمكانيات تؤهلها لتحقيق تكامل مغاربي؟ وكيف يمكن استغلال هذه الإمكانيات والموارد للوصول إلى أقصى درجات التكامل الإقتصادي؟

والإجابة تكون من خلال مضمون هذا الفصل والذي يقسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول يستعرض الإمكانيات والموارد المتوفرة لدول المغرب العربي على اعتبار أنها عوامل ومقومات أساسية لنجاح التكامل أما المبحث الثاني فيخصص لسيناريو النجاح وتحقيق التكامل من خلال إستشراف آفاق التكامل ضمن إستراتيجية بديلة وذلك وفقا للمعطيات والطاقات والإمكانيات المتوفرة لهذه الدول والمبحث الثالث يتم تخصيصه لسيناريو الإخفاق ومؤشرات إستمرار الوضع القائم.

المبحث الأول : الإمكانيات والموارد المتاحة في دول المغرب العربي

إن معرفة حجم الإمكانيات المتاحة على مستوى الدول المغربية في غاية الأهمية من ناحية إبراز درجة تقصير السياسات التنافرية على مستوى الإتحاد في استغلال تلك الإمكانيات لتخفيض هذا الشكل الجديد من الإستعمار الإقتصادي، وبالتالي تماديها في تعميق درجة التبعية ومن ناحية أخرى فإن عملية إظهار الحجم الحقيقي لتلك الإمكانيات والموارد يظهر نسبة العجز التي قد تؤول إلى نقص الموارد، كما تبرز تلك الأهمية لأنه لا يمكن صياغة إستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف دون الإنطلاق من معرفة حقيقية لحجم إمكانياتنا الذاتية على مستوى دول الإتحاد المغربي.

تزرخ منطقة المغرب العربي من الجماهيرية الليبية شرقا إلى المملكة المغربية غربا بثروات كبيرة تمكن شعوب هذه الدول من الخروج من حالة العجز وتضعها في قائمة المصدرين للسلع والخدمات المختلفة فهناك موارد وثروات طبيعية زراعية متنوعة وطاقات بشرية كبيرة وموارد مالية معتبرة.

المطلب الأول : الثروات الطبيعية

تشمل المنطقة المغربية على أراضي متعددة المناخات وموارد مائية وثروات بحرية ونهرية وغابية وموارد معدنية وطاقوية تتباين من قطر إلى قطر مما يساعد على اتجاه كل دولة في إطار تحقيق مصلحتها إلى التكامل مع الدولة الأخرى فهذا التباين يعتبر العنصر الأساسي للتكامل الإقتصادي الجماعي ويعتبر بمثابة الدافع الأول نحو التكامل وإن الدول إنما تسعى إلى التكامل مع غيرها ابتغاء تلافى ما لديها من حالات عوز ونواقص لأن التكامل يتيح لها إمكانية حصولها على إمدادات ومنافع تتألفها من الأطراف التي تتكامل معها (1) ، وإن الدول المغربية تنتوع فيها تلك الموارد والثروات وتتكامل لتشكل مصدرا للتقدم الإقتصادي.

الفرع الأول : الإمكانيات والموارد الطبيعية الزراعية

تتميز منطقة المغرب العربي بتنوع بيئتها الطبيعية إذ تشمل الأراضي أقاليم الغابات والمناطق شبه الرطبة والأقاليم الجافة والأقاليم الصحراوية وتنوع البيئة الزراعية وتنوع المحاصيل النباتية من حبوب شتوية وصيفية وبقول ومحاصيل زيتية وخضر وفواكه... كما تنتوع الثروة الحيوانية والسمكية.

¹ - محمد الحمصي، مرجع سابق. ص 96.

تمتد دول الإتحاد المغاربي على مساحة شاسعة تقدر بـ 468,8 مليون هكتار تتوزع بنسب متفاوتة بين تلك الدول وتأتي في مقدمتها الجزائر بـ 283,2 مليون هكتار، ثم ليبيا بـ 176 مليون هكتار، ثم موريتانيا بـ 102,5 مليون هكتار ثم المغرب بحوالي 44,6 مليون هكتار وتونس بـ 15,5 مليون هكتار (1).

ويوضح الجدول الآتي إجمالي المساحة ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة ونسبة المروية منها في دول الإتحاد المغاربي.

الجدول رقم 05 : الأراضي الزراعية في منطقة المغرب العربي

الدول	المساحة بالمليون هكتار	الأراضي الصالحة للزراعة بالمليون هكتار	نسبة الأراضي الصالحة للزراعة إلى المجموع	الأراضي المروية كنسبة من الأراضي الصالحة للزراعة	نسبة الأراضي الرعوية من المجموع
الجزائر	238,2	07,5	03%	07%	02%
المغرب	44,6	08,7	19,4%	13%	17,8%
تونس	15,5	03,0	19,5%	7,5%	4,1%
ليبيا	176	01,7	01,0%	11%	0,4%
موريتانيا	102,5	0,2	0,2%	10%	4,8%
المجموع	468,8	21,1	4,5%	04%	

المصدر : تقرير التنمية البشرية عام 1993، ص ص، 182، 183.

يبين الجدول رقم 05 الأراضي الزراعية المتاحة للإستغلال كنسبة مئوية إلى إجمالي مساحة الدول المغاربية، فرغم أنها لا تزيد عن 4,5% من المساحة الكلية إلا أنها مساحة معتبرة بالمقارنة مع مجموع السكان فهي تبلغ 21 مليون هكتار وتشكل 30% من المساحة المزروعة في العالم العربي، هذا فضلا عن الأراضي القابلة للزراعة والممكن إصلاحها سواء في المناطق الجافة أو المناطق الصحراوية والتي تجعل النسبة الممكنة أكبر من النسبة الفعلية الحالية.

وإذا علمنا بأن الموارد المائية في الوطن العربي والمقدرة بـ 353 مليار متر مكعب سنويا لا يستخدم منها سوى النصف للأغراض الزراعية والصناعية والبشرية، فإذا عممنا ذلك التقدير على منطقة

¹ - صالح صالح، الإتحاد المغاربي: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة. في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. [د.م.ن.] : دار الهدى، 2005، ص 302.

المغرب العربي فإنه يؤكد لنا إمكانية رفع المساحة المروية إلى النصف بالإستفادة من مياه الأمطار عن طريق زيادة طاقات التخزين للمياه السطحية وترشيد طاقة استغلال المياه الجوفية.

فطالما أن نسبة الإستفادة من الثروة المائية ضعيفة سواء في مجال الطاقة الكهرومائية أو في مجال المياه الصالحة للشرب حيث يبلغ عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب حوالي 20,8 مليون نسمة أي 25% من مجموع سكان الإتحاد المغربي أو في مجال المياه المخصصة للعلاج، وكذا الري والرعي... فإن الفرص البديلة الممكنة تظهر ضعف عملية الإستغلال والقصور في الإستخدام، كما أن هناك إمكانية كبيرة لزيادة وزن الثروة الحيوانية البرية والبحرية فمساحة المراعي الطبيعية على مستوى العالم العربي وحده تقدر بحوالي 250 مليون هكتار نسبة هامة منها لا تقل عن 40% توجد بمنطقة المغرب العربي، التي تمتد من جهة أخرى على آلاف الكيلومترات البحرية بدءا من المحيط الأطلسي بشواطئ موريتانيا والمملكة المغربية إلى البحر الأبيض المتوسط على شواطئ المغرب والجزائر وتونس وليبيا وما تحتويه من إمكانيات هامة لتطوير مكانة هذه الإقتصاديات في إنتاج وتجارة الأسماك في الأسواق الإقليمية والقطرية⁽¹⁾.

الفرع الثاني : الإمكانيات والموارد المعدنية والطاقوية

تكتسب منطقة المغرب العربي مكانة أساسية من حيث حجم ونوعية الموارد الإقتصادية الهامة التي تشكل المدخلات الأساسية للصناعات المتنوعة، ومصادر الطاقة للإقتصاديات الحديثة فهي تشتمل على حجم احتياطات غازية يزيد عن 6000 مليارم³ واحتياطي بترولي يتجاوز 5 مليار طن مع احتمالات شبه مؤكدة لإكتشاف احتياطات أخرى في موريتانيا والصحراء الغربية والجزائر وليبيا والمغرب، إضافة إلى الإحتياطات من الفوسفات التي تزيد عن 6 مليار طن خاصة في المغرب وتونس إضافة إلى إنتاج معدني وطاقوي هام يجعل المنطقة في حالة تكاملها مجالا لإستقطاب الإستثمارات الإنتاجية والجدول رقم 06 يظهر إنتاج بعض الثروات المعدنية والطاقوية في دول المغرب العربي.

¹ - المرجع نفسه. ص 303.

الجدول رقم 06 : إنتاج الثروة المعدنية والطاقوية لـ 2001م

الوحدة : مليون طن، الغاز مليار م³

الدول الإنتاج	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا	المجموع المغربي
البتروال	65	0,02	3,5	67	-	135
الغاز الطبيعي	140	0,04	1,7	5,6	-	147
الحديد	1,5	0,006	0,18	1,5	11	14
الفوسفات	0,8	22	8	-	-	31

المصدر : المرجع نفسه. ص 304.

المطلب الثاني : الطاقات البشرية

تمتد منطقة الإحاد المغربي على مساحة واسعة، يقطنها أكثر من 84 مليون نسمة يتوزعون على خمسة دول تختلف من حيث درجة الكثافة السكانية والتمركز البشري والتوزيع الحضري والقطاعي والجنسي والثقافي، حيث أن هناك دول تعاني من كثافة سكانية كبيرة وأخرى ذات كثافة سكانية ضعيفة، مما يشجع على التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي والصناعي بالدول المغربية التي يمتلك بعضها مساحات شاسعة غير مستغلة وموارد صناعية غير مستخدمة يمكن عن طريق التكامل بين عنصر الأرض في دولة مثل ليبيا وعنصر العمالة في دولة كالمغرب أو تونس لتحقيق منافع كثيرة متبادلة، وأن حركية الطاقات البشرية بين الأنشطة والقطاعات في السوق الإتحادية من شأنه أن يضمن تعظيم مصلحة الإقتصاديات القطرية من مدخل مقدراتها التنافسية المتعلقة بالأجور⁽¹⁾. ولإبراز أهمية هذه الطاقات وضرورة تفعيلها للقيام بدورها الحضاري على مستوى هذه المنطقة وخاصة في مجال توفير احتياجاتها الحياتية الأساسية المتنامية سوف نتعرض لبعض المؤشرات الإحصائية التي تجلي لنا وضعية هذه الثروة العظيمة.

الفرع الأول : نمو السكان وتقديراتهم المستقبلية

إن معرفة حجم السكان وتقديراتهم المستقبلية ومعدلات نموهم يظهر لنا أهمية دورهم الذي يتناسب مع ذلك الحجم من جهة ويبين لنا مخاطر عدم القيام بإجراءات جادة لتأمين احتياجاتهم الضرورية من جهة أخرى.

¹ - المرجع نفسه. ص ص، 304-311.

الجدول رقم 07 : السكان وتقديراتهم المستقبلية

الهيكل العمري				معدل النمو السكاني			السكان بالملايين			السنوات / الدول
من 15 إلى 65 سنة		أقل من 15 سنة		-90 2000	90-80	80-65	2025	2002	1992	
2025	2002	2025	2002							
68,5	61	25,7	35	2,2	3	3,1	43	31,4	26,3	الجزائر
68	62	25,7	34	1,8	2,6	2,5	41	31	26,3	المغرب
68,5	65	23,4	29	1,6	2,3	2,1	12	10	8,4	تونس
56,7	63	39,5	34	3,6	4,1	4,3	8	5,5	4,9	ليبيا
55	53	42,4	44	2,8	2,4	2,4	5	3	2,1	موريتانيا
64	61	31	35	2,7	2,9	2,9	132	84	68	مج دول الإتحاد

المصدر : البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1992م، 2001م.

يعتبر الجدول الموضح أعلاه صورة رقمية لنمو السكان وتقديراتهم حيث تبين الأرقام حجم الطاقات البشرية المتوقعة بمنطقة الإتحاد المغربي الذي ارتفع من حوالي 68 مليون نسمة مع مطلع سنة 1992م إلى 84 مليون نسمة سنة 2002م إلى أكثر من 132 مليون نسمة خلال الربع الأول من القرن القادم، إضافة إلى هذا العدد الهام من السكان حاليا فإن أكثر من 40 % منهم تقل أعمارهم عن 15 سنة، بمعنى أن نسبة الشباب في سوق العمالة فيهم تتراوح بين 65 و 70 % مما يعكس ارتفاع نسبة الإعالة في حالة البطالة، وهذا الوضع قد تغير مع بداية القرن الواحد والعشرين حيث نجد بأن معظم السكان أي أكثر من 55 % في سن العمل، وهو مؤشر يدل على ضرورة توجيه وتشغيل نسبة هامة منهم عن طريق تنمية وتطوير المشروعات المشتركة والقطرية للتخفيف من حدة الأزمة المتوقعة مع بداية هذا القرن في حالة بقاء الأوضاع الحالية وعدم اتخاذ الإجراءات المستعجلة لدفع خطر البطالة والفقر وما يترتب عنهما من مشكلات اقتصادية واجتماعية.

الفرع الثاني : العمالة ونسبة مساهمتها في الناتج القومي

إن معرفة توزيع العمالة على قطاعات الإقتصاد الوطني، ونسبة مساهمتها في الناتج الوطني تساعدنا على تتبع بعض الظواهر السلبية في الدول النامية والمغربية ومنها ظاهرة تحرك العمالة عبر قطاعات الإقتصاد بشكل فوضوي، أدى إلى انخفاضها في قطاعات الإنتاج المادي وتركزها في قطاع الخدمات وظاهرة ضعف مساهمة العمالة في بعض القطاعات الهامة مثل القطاع الزراعي.

وهذا يعني أنه من بين الإجراءات الإستخدامية لهذه الإمكانيات البشرية هو ضبط حراكها في إطار إستراتيجية تعيد الإعتبار للقطاعات الحيوية في الإقتصاد الوطني كالزراعة والخدمات والفروع الصناعية المتطورة، كما أن تلك الإجراءات تترفع من مردودية العمل بتلك الفروع والأنشطة بشكل يؤدي إلى رفع نسبة مساهمتها في الناتج الوطني.

الجدول رقم 08 : حركية توزيع العمالة على القطاعات ونسبة مساهمتها في الناتج الوطني خلال الفترة 1965م-2002م.
الوحدة : نسب مئوية

نسبة مساهمة القطاعات في الناتج القومي 2002			الخدمات		الصناعة		الزراعة		القطاعات
الخدمات	الصناعة	الزراعة	91-89	1965	91-89	65	91-89	1965	الفترة الدول
35,3	55	10	75	26	11	17	14	57	الجزائر
53	31	16	29	24	25	15	46	61	المغرب
51	32	17	62	29	16	21	22	50	تونس
59	28	13	53	38	29	21	18	41	ليبيا
51	29	21	22	8	9	3	69	89	موريتانيا

المصدر : 1- تقرير التنمية البشرية، 1993م، ص ص، 168، 169.

2- تقرير عن التنمية في العالم 2000م/2001م، ص 296.

تبين أرقام الجدول التفاوت في توزيع العمالة من قطر إلى آخر من الأقطار المغربية، ولكن الملاحظة العامة هي اتجاه العمالة نحو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى من جهة وضعف مساهمة العمالة الزراعية في الناتج الوطني من جهة أخرى، ويمكن أن نأخذ هذه الأرقام كمؤشر على أهمية العمالة الزراعية والصناعية في تحقيق الأمن الإقتصادي والتخفيض من التبعية ولذلك لابد من توطينها وتثبيتها وتوفير شروط مساهمتها الإيجابية في الإقتصاد الوطني عن طريق إحداث تغييرات جذرية وجدية في عالم الريف الذي يضم الملايين من العمالة الزراعية وفي الحضرة بتحسين مستواهم العلمي والمعرفي ورفع مستوى معيشتهم وتوفير الظروف الملائمة لحياتهم وإمدادهم بالكفاءات الإرشادية وتغيير الأساليب التقليدية في عملية الإستغلال الزراعي والإستخدام الصناعي فكل ذلك سيؤدي حتما إلى رفع إنتاجية العامل في القطاعات الإنتاجية المادية ضمن الناتج القومي الإجمالي.

إن حجم العمالة المتاحة بمنطقة الاتحاد المغربي وتركيبها العمري والنوعي والتكويني الحالي تشكل إحدى عوامل تنافسيتها بالمقارنة مع دول الإتحاد الأوروبي، التي تعاني من ضعف نموها السكاني وتزايد نسب الشيخوخة وارتفاع أجور عمالتها وهي من أهم التحديات التي تواجهها في هذا القرن، ولذا فإن تعظيم جوانب الشراكة مع تلك الدول سيتم في إطار إعادة الإعتبار لعنصر الموارد البشرية في

المفاوضات والإتفاقيات فتشير الأرقام المتعلقة بمستويات الأجور بأن متوسط الأجر الساعي في المدن الكبرى في أوروبا يتراوح بين 15 إلى 16 أورو، بينما يصل في العواصم الإفريقية والمدن المغربية إلى 2 أورو (1).

إن هذا الوضع التنافسي المتعلق بالأجور يجعل الأنشطة الاقتصادية أكثر تنافسية في السوق التجارية والإقليمية المجاورة.

المطلب الثالث : الإمكانيات المالية والتجارية

من العوامل المشجعة لإقامة تكامل اقتصادي أن الدول ذات العجز المالي تستطيع أن تحصل على التمويل اللازم للمشاريع المشتركة المتعددة لتحقيق الأمن الإقتصادي، وتتمكن الدول ذات الفائض من إيجاد منافع وفرص مربحة لإستثمار فوائضها في المشاريع التي تنمي التكامل ذلك أن التكامل الإقليمي يؤدي إلى جودة قطاع التمويل ويقلل تكاليف التمويل مما يؤدي إلى استثمار عال، وتؤكد الدراسات والتحليلات الإقتصادية الحديثة أن معدل العائدات على رأس المال وعلى الإستثمار يمكن أن ترتفع في كل الدول المشتركة في التكامل بغض النظر عن قيمة رأس المال (2).

وأن استغلال الموارد والثروات الطبيعية المتاحة وتشغيل الطاقات البشرية في الدول المغربية يتطلب توافر حد أدنى من الموارد المالية لتحقيق التوظيف الرشيد للموارد العاطلة، فهل تملك الدول المغربية هذه الإمكانية ؟

لاشك في وجود تباين كبير في حجم الإمكانيات المالية المتوفرة على مستوى دول اتحاد المغرب العربي، فأغلب هذه الدول تعاني من مشكلة المديونية التي أصبحت تشكل عبئا على اقتصادياتها وإرهاقا كبيرا لشعبها وهي تعكس وضعية مالية خطيرة تؤثر على كافة التوازنات الإقتصادية والمالية والأوضاع الإجتماعية.

وإذا تفحصنا الإمكانيات المالية بغض النظر عن الموارد الفعلية التي تملكها دول المغرب العربي والتي استغرقتها الديون وخدماتها نجد بأن حجم الأموال المهاجرة المستثمرة في الدول الغربية تكفي لتغطية نسبة هامة من الإستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في الدول المغربية، إذا ما توفرت العوامل الموضوعية لإعادة توظيفها وأهمها عنصر الثقة والشفافية، بحيث لا يخشى أصحابها من المصادرة أو التأميم والتضييق نتيجة للإضطراب في القوانين وتبديل الأنظمة وتغيير الحكومات.

كما أن عامل الربحية والقدرة على التصرف في الأرباح وإمكانية تحريكها بين الأنشطة المختلفة أو تحويلها إلى الدول المرغوبة يعد من أهم العوامل التي يمكن أن تحفز أصحاب الأموال (الأفراد والحكومات) على استثمارها في الأقطار المغربية.

¹ - Ecofinance. N° 36. 2003, pp, 114,115.

² - مورييس شيف ول، ألن وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية. [د.م.ن] : البنك الدولي، 2003، ص 114.

فيقدر تحقق الإستقرار في النظم السياسية ووضوح وشفافية القوانين المتعلقة بالإستثمار بقدر ما يتوفر المناخ الإستثماري الملائم لإعادة توطين أموال المهاجرين المغاربة وأموال المواطنين المهاجرة والمهربة فرغم أن العجز في جل الدول المغاربية كبيرا إلا أن مواطنيها في الخارج والداخل يملكون أموالا واستثمارات هامة في الخارج، كما أن هناك إمكانيات مالية مهدورة يمكن إيجادها عن طريق حسن استخدام حصيلة الصادرات من جهة، وعن طريق القوة التفاوضية للسوق المغاربية الواسعة وما توفره من تخفيض لتكلفة الواردات بالمقارنة مع الجهود الفردية القطرية في السوق الدولية في هذا المجال.

ولا تستطيع الدول المغاربية التحكم في استخدام العائدات للتقليص من فجوة الموارد ما لم يتحدد سلم أولوياتها التنموية الذي على أساسه يتم تخصيص تلك الأموال وعلى ضوءه يتم استثمارها فيزول الهدر المتمثل في الواردات الكمالية الترفيحية ويقل الإنفاق المظهري التفاخري والإنفاق على السلع الضارة ويتم توجيه تلك الموارد جميعا إلى مجالات إنتاج السلع النافعة واستهلاك الطيبات التي تعظم مصلحة المجتمع والفرد⁽¹⁾.

أما الإمكانيات التي يتيحها المجال التجاري الموحد فهي كبيرة جدا وأهمها وجود سوق ديناميكية وما يتوفر عنها من وفرات خارجية وداخلية، نتاج نتيجة للتعامل مع الوحدات الإنتاجية في الأقطار المتكاملة في السوق على مستوى الإتحاد المغاربي التي تتشكل من أكثر من 84 مليون مستهلك، والوفرات الممكنة الناتجة عن القوة التفاوضية لدول التكامل في تعاملهم الإقتصادي مع الدول والتكتلات الكبرى للتقليل من تحدي الشراكة معها وتؤدي إلى تعظيم مكاسبها والحفاظ على مصالحها وإتاحة الفرصة للتعامل الإيجابي مع تلك التكتلات من مدخل اتساع السوق وارتباطها بمزايا تنافسية هامة ذلك أن اتفاقيات التكامل الإقليمي تجمع الأسواق بما يسمح بتقليل قوى الإحتكار لأن الشركات من دول متعددة تدخل في منافسة مكثفة مع بعضها البعض وهذا الوضع تنتج عنه العديد من المكاسب منها:

* المكاسب المتعلقة بتخفيض الأسعار وزيادة المبيعات بالنسبة للمستهلكين والشركات المتنافسة.

* المكاسب المتعلقة بتقليص التقصير الداخلي القطري والربوع المرتبطة به، لأن كثافة وشدة المنافسة تتطلب تقليص أوجه القصور الداخلية والإختلالات المرتبطة بها فهناك دليل على العلاقة بين تحرير التجارة وزيادة الكفاءة، وبين تحرير التجارة وتقليل أوجه القصور حيث الشركات الأقل كفاءة إما أن تتعدل أو تختفي⁽²⁾.

كذلك يمكن الحديث في هذا الصدد عن الوفرات الناتجة عن التخصص في المشاريع ذات الإنتاج الكبير الحجم، حيث يتيح التكامل تطوير السلع والخدمات الموجهة للسوق المغاربية لتلبية حاجات مستهلكيها وهذه المشاريع لا تتاح للدول في إطارها التنموي القطري وبالتالي فهي من العوامل المشجعة

¹ - صالح صالح، مرجع سابق. ص ص، 307-309.

² - موريس شيف دول، ألن وينترز، مرجع سابق. ص ص، 50، 51.

على قيام التكامل لأن التخصص في إطار سوق مغاربية تكاملية يختلف عن التخصص في إطار السوق الدولية، بإعتبار أن الأول يحظى برعاية جميع دول الإتحاد ويحظى بالمعاملة التفضيلية في هذا السوق والتي تمكن من إحداث تأهيل إقليمي للمؤسسات الإنتاجية قبل اندماجها وتشاركها مع التكتلات الكبرى.

وقد تتبادر إلى الذهن إشكالية أن الأنشطة الاقتصادية على مستوى الأسواق المغاربية متشابهة نتيجة التماثل بحيث قلما يوجد قطر له ميزة نسبية أو مطلقة، نقول بأن هذا الفهم غير صحيح (1).

فإذا كان الإعتقاد الشائع هو أن التماثل يعد عاملا طاردا للتكامل لأنه يقود إلى التنافس إلا أن هذا الإعتقاد غير منطقي لأسباب عديدة أهمها أنه لا يوجد تماثل "مطلق" بين عناصر العملية الاقتصادية وحتى إذا كان هناك مثل هذا التماثل فإن التقدم التقني وتطور الإحتياجات تدفع نحو مزيد من التنويع والتخصص في تلبية هذه الإحتياجات بحيث يكون لكل منتج أو مورد في السوق إمكانيات واسعة لتحقيق ذلك وللتميز والإبتكار، هذا ناهيك عن مزايا القوة التفاوضية التي يمنحها التكامل في هذه الحالة للدول ذات العلاقة، وهذا يعني أن التماثل في الوقت الذي ينطوي فيه على تنافس بين المتكاملين، فإنه يزيد من قوتهم الإحتكارية وهذا أقرب ما يكون إلى حالة منافسة احتكارية، ومن ناحية أخرى فإنه يمكن النظر إلى التماثل بوصفه أساسا للتكامل الأفقي بين الإقتصادات مثلما هو الحال عند اندماج شركات متماثلة وهو أكثر حالات الإندماج بين الشركات انتشارا.

ومهما يكن من الأمر فإن التماثل أيا كانت درجته ونطاقه، فإنه يتيح مجالات واسعة للتنوع والإبتكار في الإنتاج والتسويق والترويج لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الموارد من جهة، وأفضل إشباع ممكن لحاجات السكان والإقتصادات الوطنية في الدول ذات العلاقة وللطلب العالمي عموما من جهة أخرى.

وبوجه عام فإن تنوع مقومات التكامل وخصوصا الموارد الاقتصادية يعد الأساس الطبيعي والعامل الأكثر تأثيرا في التكامل فعندما يقبل أي طرف على التعامل مع طرف آخر لغرض التبادل والتكامل فالدافع الأساسي هو الحصول على ما ينقصه ويتوافر لدى الطرف المقابل (2).

¹ - صالح صالح، مرجع سابق. ص ص، 309-312.

² - علي القرويني، مرجع سابق. ص ص، 283-289.

المبحث الثاني : سيناريو النجاح و تحقيق التكامل المغربي ضمن إستراتيجية بديلة

إن الحاجة الماسة لإعتماد إستراتيجية بديلة للتفاعل الإيجابي مع التحولات الدولية المتسارعة، واحتواء الأزمات المتنامية على مستوى دول الإتحاد المغربي التي أخفقت فيها مسيرة التنمية وعجزت السياسات التي استرشدت بها على تحقيق الإستقلال الإقتصادي.

إن هذه الإستراتيجية تتخذ من التكامل بين الدول المغربية إطارا مؤسسيا لها، وتتحدد معالمها على مستويات عديدة سنأتي على ذكرها من خلال مضمون هذا المبحث الذي يعد منظار لآفاق تحقيق التكامل المغربي.

المطلب الأول : الإستراتيجية البديلة : الأهداف - المنهج ونظام استغلال الموارد

الفرع الأول : أهداف الإستراتيجية البديلة

إن الهدف العام لهذه الإستراتيجية هو زيادة قدرة دول الإتحاد المغربي على تغطية الإحتياجات الأساسية للسكان بشكل يضمن تحقيق الأمن الإقتصادي عبر الزمن هذه القدرة تتجاوز المفهوم البسيط للإكتفاء الذاتي الذي يمثل نسبة الإنتاج المحلي إلى إجمالي الإستهلاك دون مراعاة ضعف القوة الشرائية الفردية وتدهورها على المستوى الوطني نتيجة لتزايد الفقر والمسكنة كما أن المفهوم الصحيح يتجاوز ربطه بمدى قدرة الإنتاج على توفير متوسط الإحتياجات الأساسية مقارنة مع المتوسط العالمي، وبالتالي فإن المفهوم الصحيح للإكتفاء الذاتي الذي يتحقق في إطاره الأمن الإقتصادي القطري والجماعي لدول الإتحاد المغربي، يركز على الإكتفاء الذاتي الحقيقي الذي يراعي ضرورة ارتفاع القدرة الشرائية في إطار التطور الإقتصادي والإجتماعي لمجتمعاتنا وما يترتب عنها من زيادة كمية ونوعية في الطلب على السلع والخدمات، كما يراعي ذلك المفهوم أهمية الإستفادة من الميزة النسبية في مجال التخصص على المستوى المغربي أو الدولي بما يؤدي إلى توفير العائدات اللازمة لتغطية قيمة الإحتياجات المستوردة المكتملة للإنتاج المحلي اللازم لتحقيق الإكتفاء الذاتي⁽¹⁾.

تهدف الإستراتيجية البديلة في إطار جهود التكامل إلى توفير الإنتاج اللازم لحفظ الحياة الإنسانية، من خلال الإستغلال الرشيد للإمكانيات المتاحة والموارد الكامنة على مستوى الإتحاد المغربي للحد بشكل نهائي من التبعية للعالم الخارجي، ويتطلب توفير هذا الحجم الكمي والنوعي من السلع والخدمات إعادة النظر في السياسات الإقتصادية الحالية لإستغلال الموارد في دول الإتحاد المغربي حسبما تقتضيه ضرورة توفير المتطلبات الأساسية لحفظ الحياة الفردية والجماعية، والقضاء على الوضعية التي تعبر عن تدني مستوى المعيشة وسوء التغذية، وتزايد دائرة الفقر والتهميش اللذين تعاني منه شعوب المنطقة، التي أصبحت في ظل استمرار السياسات الحالية مهددة مستقبلا بالمجاعة وعودة

¹ - إبراهيم سعد الدين وآخرون، التنمية العربية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1989، ص 98.

الأمراض وتوطن الإنحرافات، ولعل من بين أهم الأهداف التي يجب تجسيدها ضمن منظومة إجرائية منسجمة بصورة تدريجية نذكر:

1- إعادة بناء الإقتصاديات القطرية المغربية على أسس تجسد التكامل والإندماج التدريجي لأنشطتها وفروعها وقطاعاتها ومنظوماتها المؤسسية وهذا من خلال :

أ- التصفية المتوالية لأنظمة التخلف والتبعية.

ب- إصلاح الإختلالات وتتمين المنجزات القطرية المتحققة.

ج- استعادة التوازنات الإقتصادية على المستوى الإتحادي.

2- تعزيز الإستقلال الإقتصادي والإعتماد على الإمكانيات الذاتية ضمن المستويات التالية :

أ- مستوى الرؤى والتصورات.

ب- مستوى المناهج والسياسات والإجراءات.

ج- مستوى نمط الإستهلاك ومحتوى النمو ومضمون التنمية.

د- مستوى السيادة على الموارد والثروات.

3- رفع مستوى المشاركة الإنسانية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية في عملية التنمية والمسار التكاملي، وإقامة نظم سياسية ملائمة للتنمية التكاملية الشاملة⁽¹⁾.

الفرع الثاني : المنهج التنموي اللازم لنجاح إستراتيجية التكامل المغربي

لما كان اختلاف المذاهب الإقتصادية والنظم المرتبطة بها وتباين النظم السياسية من معوقات التكامل الإقتصادي بين الدول المغربية، فقد أصبح من الضروري الإسترشاد بمنهج تنموي يتميز بالواقعية والموضوعية، ويتسم بالمرجعية الحضارية التي تبرز الخصوصية الثقافية والفكرية ويتصف بالمصادقية الشعبية من حيث المشاركة والتزكية لضمان عنصر الثقة والقدرة على التعبئة والمساهمة الإيجابية في العملية التنموية.

فبعد النتائج السلبية التي ترتبت على تطبيق المناهج التنموية المستوردة ونماذج النمو وسياسات التنمية المرتبطة بها سواء على مستوى التكامل بين الدول المغربية أو على مستوى تحقيق الإكتفاء الذاتي القطري لا يجب أن تكرر نفس التجربة في ظل الموجة العالمية الحالية التي تريد تعميم وفرض الإتجاه الليبرالي بشكل يؤدي إلى إعادة هيكلة الدول النامية بما يحقق مصالح الدول المتقدمة ويخفف من أزماتها، فإن هذا التوجه سيدعم السياسات التنافرية القطرية ويزيد من تفاقم المشكلات الداخلية فالدول المتقدمة نفسها لا تؤمن ولا تطبق من السياسات المستمدة من فلسفة الإقتصاد الرأسمالي في تطوراتها الحالية إلا بمقدار ما يحقق مصالحها ويؤمن لها نموها الإقتصادي ويخفف من أزماتها⁽²⁾.

¹ - صالح صالح، مرجع سابق. ص 315.

² - Thurow Lester, Les Fractures Du Capitalisme. Paris: Village. M, 1997, P 50.

لذلك نجد أن برنامج الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" يؤكد هذه الحقيقة في الفقرة التالية : >> إن سياستنا ليست ليبرالية ولا محافظة ... إنها سياسات جديدة... وتسلم إستراتيجيتنا بأن الطريقة الوحيدة لوضع الأساس لرخاء أمريكي متجدد هي استثارة الإستثمار العام والخاص معا << (1).

إذن على الدول المغاربية استنباط معالم هذا المنهج التنموي الذي يتلاءم مع خصوصياتها الحضارية ويتناسب مع إمكانياتها وظروفها الواقعية بصورة تزيد من التقارب والتعاون وتعظم منافع الإستغلال الجماعي للثروات المتاحة.

الفرع الثالث : نظام استغلال الموارد في إطار الإستراتيجية البديلة

لقد كان الإضطراب في نظم الإستغلال للموارد المتاحة على مستوى الدول المغاربية عاملا مساعدا على تدهور وضعيتها، حيث تميزت بالتغيرات الإرتجالية المتوالية تبعا لتغيير الأنظمة المستوردة بدءا من محاولات تطبيق النظام الإشتراكي أو الإسترشاد به كما هو الحال في الجزائر وتونس وليبيا وما ترتب عنها فرض نظام الإستغلال أدى إلى إقصاء وتحجيم القطاع الخاص والتضييق عليه، ومنذ مدة بعد التحولات التي شهدتها العالم بدأت في دول المغرب العربي إصلاحات كبيرة تتماشى مع التوجهات الليبرالية للإقتصاد سواء على المستوى القطري أو في علاقة تلك الدول بالسوق الدولية باستثناء السوق المغاربية.

ولكي نضمن نجاح هذه الإستراتيجية يجب أن نتخلص من ذلك الإضطراب وصولا إلى نظام إستغلال الموارد يراعي الضوابط التالية :

- 1- الوضوح والثبات النسبي في القوانين والتشريعات التي تحدد طبيعة الملكية ومجالاتها والقيود التي ترد إلى استغلالها بحيث تحفظ الملكيات العامة الموجودة في ظل استغلالها بالطرق التي تعظم منفعتها الجماعية والفردية التي بينت التجربة الإنسانية كفاءتها بصورة تضمن ملكية الأصل وتبيح خصوصية عملية استغلالها خاصة في الدول التي تعاني من هذه الإشكالية كالجزائر، وتجربتنا الحضارية ثرية بصيغ الإستغلال التي تقوم على المشاركة فما أوجنا إلى الإستفادة منها.
- 2- إزالة العوائق القطرية بما يضمن إتاحة فرصة التملك بكل حرية في جميع دول الإتحاد المغاربي بشكل يؤدي إلى نمو المشاريع المشتركة وتطورها.
- 3- الحفاظ على الموارد وتأمينها وتمديد فترة الإنتفاع بها لأجيال المجتمع المتنامية والحفاظ على البيئة بتحديد طرق الإستخدام التي تقوم على الهدر والتبديد والتلوث (2).
- 4- توحيد التشريعات والقوانين المتعلقة بنظام استغلال الموارد بدءا من القوانين التي تنظم الملكية وطرق استغلالها وكيفية انتقالها في المجال الإتحادي مرورا بتوحيد أسعار الضرائب على السلع، وتثبيت

¹ - كلينتون بيل، جور آل، رؤية لتغيير أمريكا : الإهتمام بالإنسان أولا. القاهرة : مركز الأهرام للترجمة، 1992، ص 21.

² - صالح صالح، مرجع سابق. ص ص، 316، 317.

أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في الإتحاد المغربي وحرية التحويل بينها، وصولاً إلى توحيد جهات تحصيل الضرائب الجمركية واعتماد مبدأ المعاينة العشوائية للبضائع والسلع المستوردة والمصدرة، وأخيراً إلغاء الإزدواج الضريبي على أن يتم لاحقاً الإتفاق على تعريف جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي، وبالتالي المساهمة في انفتاح الأسواق المغربية على بعضها البعض (1).

المطلب الثاني: تنوع طرق الإستثمارات وتوجيهها نحو الأولويات المجتمعية القطرية والإتحادية

الفرع الأول : تنوع طرق تمويل الإستثمارات

تتطلب الإستراتيجية البديلة لتحقيق التكامل المغربي والأمن الإقتصادي استحداث شبكة من المؤسسات التمويلية التي تستخدم صيغاً تمويلية لا تتحرج الأغلبية الساحقة من التعامل معها على المستوى المغربي، يتوخى فيها حماية المودعين والملاك والمستثمرين، بغية الإنطلاق في تجسيد المشاريع المشتركة التي تضمن المصالح المشتركة، الأمر الذي يساعد على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوجب الأعداد المتزايدة من الطاقات البشرية وبالتالي القضاء على البطالة تدريجياً (2).

كما تتميز تلك الصيغ بإنخفاض تكاليفها وقلة مخاطرها، و نعتقد بأن الصيغ التمويلية للمؤسسات المصرفية التقليدية التي تقوم على آليات الفوائد المسبقة ليست لها الكفاءة العملية في محيط يتشكل من محدودي الدخل والفقراء من هنا يستدعي الأمر فتح المجال في دول الإتحاد المغربي للمؤسسات المصرفية التي تستخدم ميكانيزم عوائد النشاط الفعلية في التعامل مع زبائنها كمودعين أو كمستثمرين عن طريق طرح صيغ المشاركات المتنوعة والمضاربات بأشكالها العديدة والمرابحات وعقود التسليم والتأجير وغيرها، فتلك الصيغ من جهة تزيل الحرج ويكثر الإقبال عليها ومن جهة أخرى فهي منخفضة التكلفة ويمكن أن توكل للقطاع الخاص في ظل ضوابط لحماية المودعين والملاك والمستثمرين الأمر الذي يساعد على تنمية منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوعب الأعداد المتزايدة من الطاقات البشرية (3).

¹ - محمد لمين لعجال أعجال، مرجع سابق. ص 33، 32.

² - المرجع نفسه. ص 33.

³ - صالح صالح، مرجع سابق. ص 317.

الفرع الثاني : توجيه الإستثمارات نحو الأولويات

إن توجيه الإستثمارات عن طريق التشجيع والتحفيز والدعم مسألة هامة لأنه يترتب عنها توجيه عوامل التنمية والتكامل، نحو إنتاج الضروريات اللازمة ثم الحاجيات ثم التحسينات، وهذا التوجيه يستند بالطبع إلى الإمكانيات والموارد المتاحة على مستوى دول اتحاد المغرب العربي وهذا ما ينتج عنه مسألة حدوث التخصص في الإنتاج لبعض السلع والخدمات و حدوث تكامل واكتفاء على المستوى المغربي والتخلص من التبعية المطلقة للأسواق الخارجية .

وعليه وبناءا على ما تقدم يستوجب على الدول المغربية توجيه الإستثمارات نحو القطاعات الهامة التي تحتاج إليها الجماهير وخاصة الإنتاج الغذائي عن طريق تشجيع القطاع الزراعي إذ يشكل قطاعا استراتيجيا حيويا حيث يمكن أن يستوعب ما يفوق 50 % من اليد العاملة في دول المغرب العربي، ونظرا لأن الزراعة أصبحت سلاحا خطيرا جعل كل بلد يفكر في أمنه الغذائي محاولا تأمين عجزه ومن هنا يمكن تدعيم المشاريع الخاصة بتأمين العجز الغذائي بدول الإتحاد من خلال محاولة الإستفادة من الصحراء الكبرى وذلك عن طريق استصلاح الأراضي وتدعيم الفلاحة والرشد المحوري والزراعة المحمية لتأمين الغذاء وخاصة الحبوب التي تعتبر المادة الغذائية لأغلبية شعوب المنطقة والتي تستورد حاليا من الخارج كذلك يمكن استغلال المياه الجوفية في السقي.

وفي مجال الصيد البحري يمكن للدول المغربية أن تستثمر فيه من خلال إقامة شركات مختلطة على أن تكون المغرب وموريتانيا هما الرائدتان في هذا المجال من خلال إقامة مصانع تجفيف وتجميد وتعليب الأسماك والتسويق لدول الإتحاد والخارج نظرا لتمتع منطقة المغرب العربي المطلة على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي بشريط ساحلي يبلغ طوله 7000 كلم غني بأنواع مختلفة من الأسماك والإستفادة من التجربة المغربية في هذا المجال وإعطائها ثقلا الحقيقي في التعامل مع الشركاء الأجنبي.

وفيما يخص مجال الإستخراج والإستكشاف من الضروري إقامة مشاريع مشتركة للبحث والإستكشاف وتوزيع البترول بين الجزائر وليبيا بحيث تقدم الجزائر الخبرة البشرية والمعدات في هذا المجال وتقدم ليبيا التمويل ومن هنا تتكامل الدولتان ويمكنهما مجابهة الشركاء الأجنبي عن طريق التعامل معه بمبدأ الشراكة الفعلية وإمداد بقية دول المغرب العربي بهذه المادة الحيوية بأسعار معقولة في إطار التبادل بين أعضاء الإتحاد كذلك ضرورة تدعيم الجزائر في مسعاها الرامي إلى استغلال الغاز الطبيعي والتخصص فيه فيما يخص الإستخراج والنقل والتوزيع بما يعود بالفائدة على الدول الأخرى للإتحاد التي تفتقد لهذا المورد، ويمكن الإشارة هنا إلى أنبوبي الغاز الطبيعي العابرين لأوروبا عبر المغرب وتونس وتمديدهما نحو ليبيا وموريتانيا وإفريقيا.

أما بالنسبة للمجال الصناعي فهناك إمكانية إقامة شركات مختلة للصناعات الحديدية مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة خاصة بين الجزائر وتونس، حيث أن مركب بورقبية يتخصص في صناعة القضبان

الحديدية سمك 10 ملم و 12 ملم ومركب الحجار في الجزائر في صناعة القضبان الحديدية سمك 14 ملم و 6 ملم وهذا ما يؤدي إلى الإكتفاء من مادة الحديد وتسويقها بدول المغرب العربي بدون التأثيرات الخارجية مما يخلق تبادل جديد بين دول المغرب العربي ويشغل نسبة معتبرة من عمال الدولتين. كذلك هناك إمكانية لتنسيق الجهود بين تونس والمغرب فيما يخص الصناعات النسيجية، قصد الوقوف في وجه الإجراءات الحمائية التي يطبقها الإتحاد الأوروبي، والتحول نحو المنطقة المغاربية لتسويقها وإيجاد المستثمرين في هذا المجال، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن صناعة الجلود (الجزائر، تونس) نظرا لجودة هذه الصناعة ولخبرة الدولتين وذلك لإفادة باقي دول المغرب العربية والتنسيق للخارج مع تنويع الدول الأجنبية فيما يخص تصدير هذا المنتج، ولحمايته من المنافسة الخارجية الشديدة من اسبانيا والبرتغال⁽¹⁾.

إذن تعد هذه المجالات وقطاعاتها بالنسبة لدول اتحاد المغرب العربي قطاعات حيوية يمكن من خلالها تحقيق التكامل المغربي والتنمية الاقتصادية الشاملة عن طريق إقامة المشاريع المشتركة.

المطلب الثالث : توزيع وتسويق وحماية الإنتاج داخل السوق الإتحادية

الفرع الأول : التوزيع

يتوقف استخدام الموارد المتاحة بكفاءة بدرجة كبيرة على كفاءة توزيعها، والتوزيع هنا يشمل عدة مراحل وبقنوات متعددة تتوافق مع عمليات استخدام الموارد المجتمعية، ويمكن تجزئة عملية التوزيع إلى أربعة أنواع متكاملة :

1- التوزيع الأولي للثروات قبل عمليات استخدامها.

2- توزيع عوائد عوامل الإنتاج.

3- التوزيع التوازني للدخول والثروات.

4- توزيع تكاليف ومنافع التحولات.

فالتوزيع الأولي للثروة قبل عمليات استغلالها يعد من أهم مراحل التوزيع واستعمال آلياته يؤثر على استخدام الثروات المتاحة في المجتمع، ويسميه بعض الاقتصاديين بالتوزيع القاعدي أو توزيع المصادر المادية للإنتاج ومرحلة توزيع عوائد عوامل الإنتاج، ولقد أهملت الدول المغاربية هذه المرحلة سواء تلك التي استرشدت بالمنهج الإشتراكي سابقا أو التي اتبعت المنهج الرأسمالي.

وانطلاقا من ذلك فإن تصحيح مسيرة التنمية يترافق مع إعادة النظر في عملية توزيع المصادر المادية للثروة، بما يضمن تحفيز الناس على الإستثمار والتملك والإنتفاع بثمار الجهد المبذول، وفي نفس الوقت تزال مظاهر الإستئثار والإحتكار والتسلط وغيرها من الطرق غير المشروعة للهيمنة على مصادر الثروة المجتمعية.

¹ - محمد لمين لعجال أعجال، مرجع سابق. ص 33، 34.

إن توزيع عوائد عوامل الإنتاج يعالج إشكالية مكافأة عوامل الإنتاج ويسمىها بعض الإقتصاديين بالتوزيع الوظيفي، ولإحداث نتائج ايجابية في الإقتصاديات المغربية يستدعي الأمر اتخاذ إجراءات على مستوى تنظيم عوامل الإنتاج وضبط آليات توزيع عوائدها.

وإن عملية توزيع عوائد عوامل الإنتاج، التي تتم في محيط السوق التي تتحرك في إطارها قوى العرض والطلب في ظل ضوابط مرشدة لا يمكن لوحدتها أن تحقق التوزيع العادل فقد تفرز تفاوتاً كما هو ملاحظ اليوم في معظم الدول المغربية، لعدم كفاية تلك الدخول خاصة بالنسبة للعمالة العادية مما يستدعي ضرورة استحداث آليات للتوزيع التوازني للدخول تأخذ بعين الاعتبار الكثير من المؤسسات التي ساهمت في حركية التوزيع في الإقتصاديات الإسلامية مثل مؤسسة الزكاة ومؤسسة الأوقاف. كما أن تلك التحولات سوف تترتب عنها تكاليف ومنافع سواء على مستوى الأفراد والطبقات أو على مستوى الأجيال أو على مستوى الدول، ولذا يستدعي الأمر توزيع تلك التكاليف والمنافع بشكل متوازن يضمن الحركية الإقتصادية، وما يرتبط بها من توازنات اجتماعية (1).

الفرع الثاني : تسويق وحماية الإنتاج

لا نتوقع نموا معتبرا يتناسب مع نمو الإحتياجات إلا في ظل حماية الإنتاج من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة وفتح السوق المغربية وإزالة الحواجز القطرية أمام انتقال عوامل الإنتاج وكذا مخرجات الجهاز الإنتاجي.

حيث نشهد اليوم صراعا كبيرا من أجل إعادة فتح أسواق الدول النامية من قبل الدول المتقدمة رغم أن هذه الأخيرة تمارس سياسة حمائية لإنتاجها فاليابان تمارس سياسة الحماية على منتجاتها الغذائية الأساسية فتمنع استيراد الأرز منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، كما أن دول المجموعة الأوروبية تمارس أشكال متنوعة من الإجراءات التي تمنع دخول بعض المنتجات الزراعية والصناعية المنافسة لمنتجات بعض دول المجموعة، ونفس الشيء بالنسبة للسوق الأمريكية التي يباع فيها القمح المحلي والمستورد للمستهلكين بسعر محدد يزيد بنحو ثلاثة أمثال السعر العالمي من أجل حماية المزارعين الأمريكيين، وتثبيتهم في إنتاج الزراعات الأساسية (2).

إن هذه الأمثلة تدل على ضرورة ممارسة الحماية الذكية في إطار اتفاقيات التكامل الإقليمي للمنتجات التي تغطي الإحتياجات الضرورية لحفظ الحياة، وهذا الأسلوب بمعظم إجراءاته مؤقت ريثما تتحسن الوضعية الإقتصادية وتصفى الكثير من مظاهر التخلف.

وعليه كان من الضروري على الدول المغربية أن تعمل على حماية أسواقها ومن ثمة منتجاتها خاصة تلك التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو شبه مطلقة، لأجل البقاء في السوق الدولية ويتحقق هذا

¹ - صالح صالح، مرجع سابق. ص 318، 319.

² - المرجع نفسه. ص 320.

التواجد من خلال العمل على انفتاح الأسواق القطرية المغربية على بعضها البعض وخلق عملة واحدة للتداول داخل السوق المغربية والعمل على تيسير عملية توزيع وتنقل السلع والخدمات وحتى الموارد الإقتصادية داخل السوق المغربية من خلال تدعيم الطرق البرية والبحرية وفي هذا الصدد يمكن الحث على :

1- إعادة تشغيل سكة الحديد العابرة للمغرب العربي وتحديثها وتوحيد تسعيرتها وأنماط عربات النقل ومحاولة توسيعها لربط ليبيا عن طريق تونس وموريتانيا عن طريق المغرب.

2- تدعيم الطرق البرية السريعة في الدول المغربية والتفكير في الطريق البري السريع الذي يصل بين الدول الخمسة المغربية، حيث بدأت الجزائر في تجسيده عبر الطريق السيار شرق غرب الذي يربط من جهة تونس بالجزائر والمغرب بالجزائر من جهة أخرى مع تجديد الطريق الصحراوي العابر لمالي والنيجر.

3- التفكير في بعث النقل البحري بين الدول المغربية عبر شركات مختلطة لنقل السلع والبضائع والأشخاص، إذ لا يعقل أن نجد أساطيل بحرية تنقل البضائع والأشخاص نحو أوروبا من كل بلد مغربي، ونفتقد لهذا بين الدول المغربية هذه المبادرة تساهم في تحسين التبادلات التجارية بين الدول المغربية هذا بالإضافة إلى تدعيم الموانئ والعمل على تخصيص البعض في النقل البترولي والمواد الأولية والبضائع والأشخاص⁽¹⁾.

المطلب الرابع : التوظيف البشري والإستخدام التقني وحماية البيئة

تعمل هذه الإستراتيجية على تحويل تلك الأعداد المتزايدة في المدينة والريف إلى طاقات عاملة وكفاءات موظفة في كافة الفروع الأساسية، ونعتقد بأن التغييرات في نمط التوزيع والإجراءات المتوقعة المرتبطة بإيجاد قنوات وصيغ تمويلية جديدة والتحفيز والتوجيه الحكومي في ظل نوع من الحماية، وإعادة الإعتبار للقيم الإجتماعية والفضائل الأخلاقية وعوامل الخصوصية المجتمعية يمكن أن يساهم في زيادة فعالية التوظيف ويرفع من جديد نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج الأساسية ضمن الناتج الوطني الإجمالي⁽²⁾.

وإن تحقيق تنمية مستدامة وتكامل ناجح يتطلب استخداما تقنيا يتناسب مع حجم إمكانياتنا ومواردنا واحتياجاتنا، فإن العالم اليوم يشهد ثورة تقنية في مختلف الميادين والدول المغربية لا يمكن أن تبقى بعيدة عن الإستفادة من هذه المزايا الكبيرة التي يتيحها ذلك التقدم العلمي التطبيقي، ففي مجال الزراعة النباتية يمكن الإستخدام التقني الحديث من تطوير الزراعات الدائمة المغطاة ذات المرودية العالية وزيادة مواد معالجة وتهئية الأراضي لزيادة خصوبتها مما يؤدي الى رفع مردودية الهكتار التي

¹ - محمد لمين لعجال أعجال، مرجع سابق. ص 35.

² - صالح صالح، مرجع سابق. ص 320.

تعتبر جد مندنية حاليا، فتبلغ في الجزائر 641 كلغ/هـ وفي المغرب 1870 كلغ/هـ وفي تونس 754 كلغ/هـ، وهي أقل من المتوسط العالمي المقدر بـ : 2586 كلغ/هـ، وأحيانا أقل من المتوسط الإفريقي الذي يصل إلى 1820 كلغ في الهكتار الواحد، لذلك فإن زيادة محسوسة في مردودية الهكتار ستساهم برفع نسبة الإكتفاء الذاتي من الحبوب في المغرب العربي.

ومن المعلوم أن الدول المغاربية البترولية تملك صناعات هامة للأسمدة والبلاستيك يمكن تطويرها لتتناسب مع حجم الطلب في سوق الإتحاد المغاربي.

أما في مجال التقنية الصناعية هناك تطورات كبيرة مازالت تنمو بوتيرة سريعة في فروع صناعات القرن الواحد والعشرين ومنها :

- الإلكترونيات الدقيقة

- التكنولوجيا الحيوية

- صناعة المواد الجديدة

- الطيران المدني

- الإتصالات

- أجهزة التحكم

- الحسابات الآلية والبرامج

وهي كلها صناعات تتعلق بالمقدرة العقلية للإنسان وأن أي منها يمكن توظيفه في أي مكان على وجه الأرض ومنها دول الإتحاد المغاربي والتي تملك كفاءات علمية قادرة على توظيف واستغلال هذه التقنيات.

إن هذا الإستخدام التقني الذي يترتب على تطبيقه نمو توسعيا ونموا مكثفا يستدعي توفير المناخ الملائم لعمل الكفاءات والحد من تهميشها وهجرتها، فالسوق الإتحادية تحتاج إلى الكفاءات المتخصصة التي تساعد على التحكم في التقنية الحديثة وتطبيق البحوث العلمية فالباحثون العلميون هم بدون جدال العمود الفقري للبحث العلمي وما لم يتوفر العدد الكافي من الباحثين الذين يتمتعون بقدر من الإعداد العلمي والخبرة العلمية والحماس والرغبة في العمل الجاد المثمر تصبح أجهزة ومنظمات البحث هياكل مظهرية لا فائدة ترجى منها، فترتفع الإنتاجية بتزايد تطبيقات البحوث العلمية .

وإن هذا الإستخدام التقني يترتب على تطبيقه والتحكم فيه زيادة معتبرة كمية ونوعية في حجم الإنتاج ويمكن من اكتشاف وتنويع زراعات أخرى تتناسب مع المناخات المتعددة للسوق المغاربية الكبرى وتطوير صناعات تتناسب مع طبيعة الموارد المتاحة⁽¹⁾.

¹ - المرجع نفسه. ص ص، 320-322.

أما مسألة حماية البيئة ككل عن طريق الحد من المظاهر الخطيرة التي تشهدها الدول المغاربية وأولها الزحف العمراني على الأراضي الخصبة و تزايد درجة التصحر وتطور الممارسات المؤثرة على البيئة الناتجة عن الإستخدام الصناعي، و ما رافقه من تلويث لبعض مصادر المياه و الأراضي الزراعية و المناخ و السواحل خاصة في الدول البترولية الجزائر و ليبيا.

كما لابد من مراعاة قيد حماية البيئة عند التوسع في استخدام الأسمدة و المبيدات و غيرها من الكيماويات المؤثرة عبر الزمن حتى لا يعاد إنتاج التجربة الغربية للتطور الإقتصادي بتكاليفها البيئية الكبيرة ولهذا فإن السياسات الإقتصادية التكاملية لابد أن تأخذ بعين الإعتبار التحول من اقتصاديات مستهلكة للتقنيات وما يرتبط بها من تبعيات وتكاليف إلى متحكمة ومنتجة للتكنولوجيا وفي إطار قيود التنمية المستدامة⁽¹⁾.

يبدو أن هذه الإستراتيجية البديلة تركز على ما تملكه دول المغرب العربي من إمكانيات لأجل تحقيق التكامل كهدف أساسي ومن خلاله التنمية الإقتصادية الشاملة لهذه الدول، لكن السؤال الذي يبقى مطروح هو : هل الدول المغاربية ونخبها الحاكمة ستقتنع يوما ما بضرورة التكامل وبعث الحياة من جديد في مؤسسات الإتحاد المغاربي، لمواجهة التحديات الخارجية والتي في أغلبها تحديات شراكة تتم في ظل علاقات وقواعد اقتصادية غير عادلة والتي ماهي إلا آليات هيمنة للأقوياء على الضعفاء في إطار العلاقات الإقتصادية الدولية على حد تعبير صاحب جائزة نوبل في الإقتصاد "جوزيف ستغليتز" . J.E.STGLITIZ

¹ - المرجع نفسه.

المبحث الثالث : سيناريو الإخفاق و استبدال المشروع المغربي بالمشروع القاري

الإفريقي

إن الوضع المغربي الحالي لا يبشر بتعاون لمواجهة المشاريع والمخططات الأجنبية، ذلك أن عقلية التحرك المنفرد تبقى سيدة الموقف خاصة أن التنافس من أجل الحصول على أكبر قدر من المساعدات الأوروبية يهيمن على سياسات بعض الدول المغربية، وعليه فرغم تأكيد النخب الحاكمة المغربية على أن عالم اليوم لا يرحم الكيانات الدولية التي تعمل بمفردها، وعلى أهمية بناء صرح المغرب العربي فإن سلوكها يبقى بعيدا كل البعد عن التوجه نحو التكامل المغربي، بل هناك توجه وميل واضح لإقامة مشاريع وتكتلات قارية على حساب المشروع والتكامل المغربي، ولعل أبرز هذه التكتلات تجمع دول الساحل والصحراء، الذي استطاع أن يحقق إنتشار جغرافي كبير في وقت قياسي حيث يعود ظهوره إلى النصف الثاني من التسعينات بست دول ليصل العدد إلى 22 دولة في الوقت الحالي، ومنها بعض دول المغرب العربي وهي تونس والمغرب أما ليبيا فهي الدولة القائد والمؤسس والمهندس الفعلي لهذا المشروع الإفريقي، وهذا ما يجعلنا نتساءل: هل تم استبدال المشروع المغربي بالمشروع الإفريقي القاري؟ والإجابة تكون من خلال مضمون هذا المبحث الذي يخصص لتجمع دول الساحل والصحراء والدور الليبي في هذا التجمع، وكذلك معرفة الدوافع والمصالح الليبية من وراء إنشاء وبعث هذا التجمع ومصالح القوى الكبرى الأجنبية وعلى رأسها الدول الأوروبية (الإتحاد الأوروبي) والولايات المتحدة الأمريكية من قيام مثل هذا التجمع، والجانب الأساسي هو محاولة معرفة مدى تأثير هذا التجمع على مسار التكامل المغربي << اتحاد المغرب العربي >> خاصة وأن أكثر من نصف دوله عضوة وفاعلة أساسية في هذا التجمع الإقتصادي الإفريقي.

المطلب الأول : تجمع دول الساحل والصحراء والدور الليبي

في سياق التوجهات الليبية ذات الطابع التكاملي الإفريقي وتحت مظلة الإقليمية الجديدة في إفريقيا، وبعد خيبة الأمل المغربية تجاه قضية لوكربي، تأسس تجمع دول الساحل والصحراء بمبادرة ليبية.

الفرع الأول : الدور الليبي في تجمع الساحل والصحراء

تمثل ليبيا الدولة القائد لتجمع دول الساحل والصحراء، حيث استضافت طرابلس قمة 15 و16 أغسطس 1997م والتي شاركت فيها ست دول إفريقية وعربية وهي : ليبيا، تشاد، النيجر، مالي، بوركينا فاسو، والسودان، وخلال هذه القمة طرح العقيد معمر القذافي مبادرته بإنشاء التجمع، حيث قال في نص كلمته الإفتتاحية: أن الهدف منها هو منع القوى العالمية من تشكيل خريطة إفريقيا واستثمار الإمكانيات الإقتصادية الهائلة لدول المنطقة والإندماج والتكامل بين دول المنطقة.

وانتهت هذه القمة بإتفاق على عقد اجتماع يضم وزراء خارجية الدول الست في سبتمبر من نفس العام لوضع الإطار المناسب لتلك المبادرة، غير أن هذا الإجتماع لم يصل إلى قرار بشأن انشاء التجمع، وفي 4 فبراير 1998م استضافت طرابلس قمة أخرى لرؤساء الدول الستة، وبمشاركة مصر وتونس من خلال وفد وزاري، وطرح القذافي في هذه القمة مشروع اتفاقية لإقامة اتحاد، إلا أن الدول المشاركة فضلت أن يكون تجمعا لا اتحادا وأن تغلب عليه الصبغة الإقتصادية تحت مسمى << تجمع دول الساحل والصحراء >>، واعترفت القمة الإفريقية في لومي عام 2000م بأن تجمع الساحل والصحراء هو منظمة إقليمية فرعية للتكامل الإقتصادي.

وفي هذا الإطار جاءت المعاهدة المنشئة للتجمع لتؤكد على الطابع الإقتصادي للتجربة التكاملية للساحل والصحراء حيث حددت الهدف الرئيسي منها وهو :

<< إقامة إتحاد إقتصادي شامل يستند إلى إستراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء، وتشمل الإستثمار في الميادين الزراعية والصناعية والإجتماعية والثقافية وميدان الطاقة.⁽¹⁾

وبالإضافة للدول الستة المؤسسة للتجمع عرف التجمع توسعا جغرافيا حيث انضمت 16 دولة إفريقية إليه وهذه الدول هي : جيبوتي، إفريقيا الوسطى، جامبيا، إريتريا، مصر، السنغال، تونس، المغرب، نيجيريا، بنين، الصومال، ساحل العاج وغانا، ليبيريا، غينيا، وبيساو.

اللافت أن ارتفاع عضوية التجمع إلى 22 دولة جاء خلال مدة قصيرة لا تزيد عن ست سنوات وهو ما جعل تجمع الساحل والصحراء أكبر التجمعات الإقليمية في القارة الإفريقية غير أن تفسير ذلك يكمن في النشاط الواسع للدور الليبي الذي سعى لإستقطاب دول من مناطق مختلفة في القارة للتجمع، حيث يرى القذافي أن التجمع يمكن أن يكون حجر الزاوية لبناء اتحاد إفريقي قوي.

وثمة ظروف توفرت ودفعت ليبيا إلى إحياء التوجه التكاملية في النصف الثاني من التسعينات على الصعيد الإفريقي، فمنذ إنهاء ليبيا لأزمته مع تشاد عام 1994م حول إقليم أوزو وإعلانها التخلي عن دعم أي حركات إرهابية أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول عادت معظم علاقاتها مع الدول الإفريقية التي كانت قد قطعتها إبان التدخل الليبي في تشاد.

في الوقت نفسه بدأ الحصار الدولي على ليبيا يتآكل بعد مطالبات أوروبية برفعه في النصف الثاني من عقد التسعينات، كما تحسنت الصورة الذهنية للجماهيرية إثر مساهمة القذافي في تسوية النزاعات في القارة، يضاف إلى ذلك إدارتها المرنة لأزمة لوكربي وعدم التصادم مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية.⁽²⁾

¹ - خالد حنفي علي محمود، مرجع سابق. ص ص، 230، 231.

² - المرجع نفسه. ص ص، 230-233.

إذن هي كلها ظروف أو عوامل ساهمت في دعم التوجه الليبي الإفريقي والبحث عن البديل المغاربي، والذي وقفت دوله عاجزة عن إبداء موقف إيجابي إتجاه الحصار الذي فرض على ليبيا على خلفية قضية لوكربي، وربما هذا ما يجعلنا نتساءل عن الدوافع والمصالح الحقيقية لليبيا من خلال بعث وإنشاء تجمع دول الساحل والصحراء؟.

الفرع الثاني : المصالح الليبية من خلال تجمع الساحل والصحراء

يمكن القول أن ليبيا وجدت من خلال إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء فرصة لحماية عدد من المصالح الحيوية منها :

- الخروج من العزلة الإقليمية والدولية التي عانتها على الصعيد العربي والإفريقي إثر فشل محاولاتها الحدودية مع الدول العربية والتداعيات السلبية لتدخلها في تشاد، وكذلك محاولة فك الحصار الذي واجهته بعد فرض العقوبات الدولية في عام 1992م من خلال فتح مساحة من العمل السياسي والإقتصادي في منطقة تعد الظهير الإستراتيجي لليبيا.

- توفير حماية جماعية لليبيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في مواجهة المشروعات الأمريكية لإختراق إفريقيا وانتزاعها من الموارث السياسية والثقافية الفرنسية الأوروبية.

- استخدام التجمع في تعزيز الدعوة الليبية للوحدة الإفريقية، حيث يرى القذافي أن هذا التجمع يمكنه أن يكون حجر الزاوية لهذه الوحدة، فالتجمع يضم دولاً إفريقية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، ويقول القذافي في هذا الصدد : << نحن دخلنا عصراً جديداً مع تجمع الساحل والصحراء، و صفحة جديدة يمكن أن تقود إفريقيا للتوحد >>.

- مثل التجمع أداة ليبية للحوار مع الإتحاد الأوروبي والتكتلات الإقتصادية الموجودة في العالم حول القضايا الإفريقية، ويظهر هذا الهدف بوضوح في نص خطاب القذافي إبان قمة التجمع في فبراير 2000م إذ يقول : << أن التجمع سيتفاوض مع المجموعة الأوروبية على قدم المساواة لتحقيق مصالح كلا الطرفين >>، وأضاف أن << العالم أصبح لا يتعامل إلا مع المتحدين، فأوروبا لا تفضل التعامل إلا مع تجمعات إقتصادية >> (1) لكن لماذا هذا الوعي بضرورة التوحد للتفاوض مع أوروبا في الجانب الإقتصادي لم يكن بهذا الإهتمام بالنسبة للإتحاد المغاربي في ظل الشراكة الأورو-متوسطية.

إذن هي المصالح التي دفعت ليبيا لإنشاء هذا التجمع، وهي نفسها المصالح التي دفعت ليبيا للسيطرة على التجمع وأنشطته ومؤسساته فضلاً عن السعي لإمتداده جغرافياً في كل القارة، كما أبدت الجماهيرية مرونة في قبول الدول للإلتزام للتجمع، حتى أنها وافقت على عضوية دول لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وإذا كانت هذه المرونة الليبية تعكس تراجعاً عن هدف مقاومة إسرائيل داخل إفريقيا، فإنها تشير من جهة أخرى إلى رغبتها في نجاح التجمع ومدته إلى بقاع مختلفة في القارة.

¹ - المرجع نفسه. ص 243.

ولا يتصور أن ليبيا تجني فوائد سياسية فحسب من شروعاتها في رعاية التجمع وقيادته، بل أنه سيسمح لها بتنمية إستثماراتها في إفريقيا، خاصة في قطاع المعادن والنفط بما يمثل إحتياطيا إستراتيجيا في حال نفاذ النفط الليبي، فقد وقعت الجماهيرية 270 اتفاقية ثنائية في مختلف المجالات منذ قيام التجمع وحتى عام 2002م مع كل من بوركينا فاسو وتشاد والنيجر ونيجيريا، كما تم تكوين 22 لجنة مشتركة بين ليبيا وهذه الدول الأربعة، كما قدمت ليبيا نحو 25 مليار دينار ليبي لدعم الإستثمارات في دول التجمع.

بل أن ليبيا تحاول من خلال هذا التجمع إعادة رسم طرق التجارة في إفريقيا، حيث كان أول مقترحاتها في مرحلة إنشاء التجمع هو العرض على دوله استعمال الموانئ الليبية للتبادل التجاري عبر المتوسط وليس عبر المحيط الأطلسي.⁽¹⁾

إذن الجماهيرية تعتبر التجمع قاعدتها السياسية والإقتصادية للإنتقال إلى إفريقيا، بل أن ثمة مؤشرات على أن التجمع يريد أن يدخل في دائرة من التعاون مع القوى الكبرى ذات النفوذ في إفريقيا بعد إستعادة الجماهيرية لعلاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إثر انتهاج خطوات طمأننت هذه القوى بأن الوجه الثوري لليبيا قد تغير، وأنها تعود للساحة الدولية بمنطق مختلف يرغب في التعايش السلمي والتكيف مع قواعد النظامين الدولي والإقليمي.

المطلب الثاني : تحركات القوى الكبرى للاستفادة من الدور الليبي

مما لا شك فيه أن قيام تجمع إقتصادي إفريقي بدولا تشرف على البحر المتوسط، وكذا تمتد دوله من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، وتشتمل على العديد من الثروات والمعادن والمضايق البحرية يشكل حافزا كبيرا لإهتمام القوى الكبرى في العالم.

خاصة إذا علمنا أن هذه المناطق لطالما صنفت على أنها ذات أهمية إستراتيجية وإقتصادية مؤكدة، بل إن << شريان حياة العالم الغربي >> يمر حسب تصريح كاتب الدولة الأمريكي للدفاع " كاسبر وينبرجر " Casper Weinberger في مارس 1981م عبر مضيق هرمز والخليج العربي والأمم المحيطة به.⁽²⁾ و يقصد بالأمم المحيطة الدول الإفريقية المتواجدة على المحيط الهندي. وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب ترصد أهم التحركات الأوروبية والأمريكية اتجاه التجمع والمصالح المتوقعة من خلال الدور الليبي لهذه القوى.

¹ - المرجع نفسه. 244.

2 - عمار جفال، التغير والإستمرارية في الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي. الجزائر : دار هومة، 2008، ص 63.

الفرع الأول : التحركات الأوروبية

في سياق الإهتمام الأوروبي بالدور الليبي في تجمع الساحل والصحراء، صدرت ردود فعل ايجابية من الإتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية المانحة بتشجيع التجمع وكذا إمكانية دعم بعض المشاريع، ومنها المشروع المائي الذي طرحه القذافي لتنمية منطقة الساحل والصحراء بعد فحص جدواه الإقتصادية.

كذلك وعلى سبيل المثال فقد نسقت فرنسا مع ليبيا خصوصا في أزمات ساحل العاج وإفريقيا الوسطى وتشاد، حيث ترى السياسة الفرنسية أن العقيد القذافي يستطيع أن يسهم في التوسط في هذه النزاعات بوصفه منسق السلام في تجمع دول الساحل والصحراء، وقد اتفقت ليبيا كذلك على خطة عمل مشتركة مع باريس بشأن التنسيق في تسوية النزاعات ومشكلات التنمية، وذلك من خلال زيارة وزير الخارجية الفرنسي دومنيك دوفلبان في أكتوبر 2002م إلى طرابلس، وقد بدأ اتفاق كلا الطرفين على ضرورة عودة السلام في ساحل العاج وإفريقيا الوسطى وتشاد.

وينطلق الإهتمام الفرنسي بتجمع الساحل والصحراء من اعتبارات مختلفة منها : وجود عدد كبير من الدول الفرانكوفونية في التجمع وبالتالي يمكن من خلال الدور الليبي تنفيذ السياسة الفرنسية الجديدة خاصة إلغاء المشروطة السياسية للمعونات واستبدالها بمشروطة المصلحة، ورفع فرنسا مساعداتها إلى إفريقيا الى ما يزيد عن 0,7 % من دخلها القومي بدون ربطها بالديمقراطية، وذلك لمواجهة النفوذ الأمريكي المتنامي في القارة .⁽¹⁾

إذن وجدت الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا من الدور الليبي في تجمع الساحل والصحراء أداة لأجل تنفيذ سياساتها في إفريقيا، ولأجل السيطرة على ثروات القارة وصد النفوذ الأمريكي.

الفرع الثاني : التحركات الأمريكية

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن قبولها للدور الليبي في إفريقيا بعد تعهد ليبيا بعدم الإضرار بالمصالح الأمريكية ففي 26 فبراير 2004م كشف وليم بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية في تصريحات له أن ليبيا قطعت بالفعل وعدا لواشنطن بأن تكون بناءة في إفريقيا، وقال بيرنز بشكل محدد أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ أن الليبيين : " وعدونا بلعب دور بناء أكثر في إفريقيا "

و يمكن القول أن ثمة مصالح أمريكية متوقعة من خلال الدور الليبي في تجمع الساحل والصحراء، ومنها ما يتوقعه البعض من احتمال إلتزام طرابلس بتقديم تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية لإستخدامها عند الضرورة، وذلك على ضوء استراتيجيتها بعد 11 سبتمبر 2001م، والتي تعتمد على توسيع إنتشار القوات العسكرية الأمريكية على مستوى العالم لضرب القوى المعادية بشكل

¹ - خالد حنفي علي محمود، مرجع سابق. ص ص، 244، 245.

وقائي، وضمان تأمين القوات الأمريكية في مواقع العمليات البعيدة، إضافة إلى حرمان أعداء أمريكا من الملجأ، وكذلك الإعتماد على ما يسمى بمراكز السيطرة العسكرية وإيلاء أهمية كبيرة للتعاون مع الوكلاء العسكريين في مناطق القتال، وفي هذا الإطار يمكن للولايات المتحدة أن تستفيد من الدور الليبي في تجمع الساحل والصحراء، خاصة إذا علمنا أن واشنطن أنشأت مركزا لتدريب قوات التدخل الإفريقي في السنغال، وقامت دول بمنطقة غرب إفريقيا بمناورات ضد عدو وهمي في منطقة الحدود التي تجمع بين السنغال، النيجر، مالي، وموريتانيا، وهي دول أعضاء في تجمع الساحل والصحراء بإستثناء موريتانيا، ولا شك في أن التفاهم الليبي الأمريكي سيسرع من الخطط الأمريكية بالتعاون العسكري مع هذه الدول لمكافحة الإرهاب.

كما أن الإهتمام الأمريكي أيضا بالتجمع مبعثه وجود دول لها وزن في السوق النفطية مثل ليبيا ونيجيريا ودول أخرى سيكون لها وزن في السوق النفطية وبخاصة تلك الموجودة حول خليج غينيا، وهو ما يصب في النهاية في أحد أبعاد الإستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر وهو تأمين الإحتياجات الأمريكية من الطاقة.⁽¹⁾

وما يمكن الخروج به كنتيجة عامة هو إمكانية إسهام التجمع من خلال ارتباط الدور الليبي بسياسات القوى الكبرى في عرقله التكامل الإقليمي المغربي، وتعميق التبعية للمشروعات الخارجية، كما يخشى أن تتحول الجماهيرية إلى رأس حربة للسياسات الأمريكية والفرنسية في منطقة الساحل والصحراء.

المطلب الثالث : تداعيات قيام التجمع على التكامل المغربي

يطرح قيام تجمع الساحل والصحراء والدور الليبي القائد للتجمع واحتمال ارتباطه بالسياسات الأمريكية والأوروبية، تأثيرات على التكامل المغربي وعلى التعاون بين دول المغرب العربي وكيف لا وأكثر من نصف دوله عضوة في هذا التجمع، ويمكن أن نوضح هذه التأثيرات والتداعيات من خلال العديد من الحقائق والمؤشرات.

- أن الدور الليبي في تجمع الساحل والصحراء قد يعد خصما من الإتحاد المغربي، لاسيما أن اختراق تجمع الساحل والصحراء لمنطقة الإتحاد يمثل مزيدا من الإضعاف له، وربما يضع استفهامات على استمراره، خاصة إذا علمنا أن ثلاث من دوله تنتمي للتجمع وهي : ليبيا، المغرب، تونس، فضلا عن غياب موريتانيا والجزائر خارج منطقة التجمع وكأنهما جزيرتان وسط المحيط، ويكرس هذا الإستبعاد للدولتين سياسة المحاور المستقطبة في منطقة المغرب العربي والتي هي أصل تجميد أنشطة الإتحاد المغربي الذي تأسس عام 1989م.

¹ - المرجع نفسه. ص ص 245، 246.

- على الرغم من أن الجماهيرية الليبية توافق على دخول دول للتجمع لها علاقات مع إسرائيل مثل مصر وإريتريا، بل اللافت أن سيف الإسلام نجل القذافي قال في تصريح نشرته قناة الجزيرة في 2004/01/08م : << أن ليبيا لم تعد ترى في وجود إسرائيل دولة تهدد أمنها، وأن ليبيا لم تعد تعتبر نفسها في مواجهة مع إسرائيل، وأن الفلسطينيين غيروا موقفهم إزاء إسرائيل >>. وفي المقابل فإن ليبيا ترفض التطبيع الرسمي بين نواكشوط وتل أبيب، والذي ساهم بالإضافة إلى الخلافات السياسية المستحكمة بينهما في إبعاد موريتانيا عن تجمع الساحل والصحراء وهنا تقع المفارقة العجيبة في رفض انضمام موريتانيا وقبول دولاً أخرى لها علاقات مع إسرائيل.

- كذلك جسد هذا التجمع حاله من التنافس لا التعاون والتنسيق بين ليبيا وبعض الدول المغاربية (المغرب) في اختراق الملفات الإفريقية، وهو ما بدا على سبيل المثال في تنافس هذه الدول على تنظيم كأس العالم.⁽¹⁾

وما يمكن أن نستشفه من خلال تداعيات قيام تجمع الساحل والصحراء هو أن ليبيا لم تكن تبحث من وراء هذا التجمع إلا عن الزعامة والقيادة التي لم تحصل عليها في النطاق المغربي.

- كذلك بدلاً أن تعمل ليبيا على تعزيز التكامل المغربي من خلال هذا التجمع، حرصت على إضعافه عن طريق سياسة الإستقطاب لبعض دوله واستثناء البعض الآخر.

- ساهم تجمع الساحل والصحراء في اختراق كبير للقوى الكبرى للمنطقة الإفريقية بصفة عامة والمغاربية بصفة خاصة، فلا يمنع دخول الدول في اتفاقات وترتيبات ثنائية أو جماعية دعم ترتيبات إقليمية معينة، إلا أن الواقع الإفريقي والعربي والمغربي يشير إلى عكس ذلك، حيث أن السعي إلى رضى دول كبرى في العالم يؤدي في الغالب إلى نوع من التبعية وتراجع التنسيق الإقليمي الجماعي.

إذن ومما تقدم يبدو أن هذا هو الواقع المغربي والذي يعكس مدى هشاشة الروابط والبناءات المغاربية، والإرادة السياسية الحقيقية لنخب هذه الدول، والتي لا تصبو إلا للبحث عن الزعامة وتحقيق مصالح أنية قطرية ضيقة على حساب المصالح المغاربية الوجودية، فبدلاً أن تعمل هذه الدول على تفعيل اتحاد المغرب العربي وتقوية قنوات الإتصال والحوار والإستثمار والحيوية الإقتصادية المغاربية، ذهبت أولاً للشراكة الخارجية مع القوى الكبرى وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي منفردة، وبعدها بدأت جولة البحث عن تكتلات إقليمية إفريقية لتنشط من خلالها، وعليه فإن سيناريو الإخفاق والتشتت والتفوق واستبدال المشروع المغربي الوجودي بمشاريع خارجية وقارية هو المرجح، ويبدو أن مصير هذا التكامل المغربي يبقى مجهول، ينتظر ظهور نخب واعية تدرك مدى فاعلية ونجاعة التكامل على الأمة المغاربية.

¹ - المرجع نفسه. ص 247.

خلاصة الفصل الرابع

خلاصة القول أن التكامل في المحصلة النهائية صيرورة سياسية وثقافية وإقتصادية وإجتماعية طويلة الأمد، له صيغة وظيفية بإعتباره يقوم على التعاون والتنسيق مما يمكن من القضاء على الصراعات وعدم الإستقرار، ويحقق التنمية المنشودة، وعليه أصبح التكامل حاليا يفرض نفسه في سياق دولي تسوده التكتلات العملاقة حيث الإتحاد الأوروبي في الشمال والتكتلات الإفريقية الأخرى في الجنوب، وهو ما يطرح على المنطقة المغاربية تحديات لا بد لمواجهتها من الإتحاد والتكتل لمسايرة المتغيرات الدولية، فالتكامل بين دول المنطقة يعد إحدى الإستراتيجيات المناسبة لمواجهة التحديات التي تعترض سبيلها وإلحلال منطقتي التفاهم والتعاون محل الصراع، وهو ما يستدعي اتخاذ خطوات عملية جادة نحو تحقيق التكامل المنشود، ومد جسور التواصل بين منطقة المغرب العربي وباقي التكتلات في القارة، وعليه تم طرح سيناريوهين كأفاق للتكامل المغاربي، السيناريو الأول يتفاعل بإمكانية تحقيق وتفعيل التكامل المغاربي ضمن انتهاج إستراتيجية بديلة بالإعتماد على ما تملكه المنطقة من إمكانيات وموارد وثروات وهي متوفرة ومتاحة مما يحقق للمنطقة الإستقلالية الإقتصادية ويعطيها ثقلا إستراتيجيا يمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي وتحقيق طموحات شعوبها، وهذا السيناريو نراه أحد البدائل المتاحة أمام المنطقة، أما السيناريو الثاني يقوم على نموذج الإخفاق واستبدال المشروع المغاربي بالمشروع القاري الإفريقي، ويرجح هذا السيناريو استمرار الوضع على ما هو عليه ويوجد العديد من المؤشرات على إمكانية ترجيح هذا السيناريو لا سيما مع استمرار توجه دول إتحاد المغرب العربي للإندماج إلى تكتلات أخرى على حساب التكامل البيئي المغاربي، ولعل تجمع الساحل والصحراء يعد الواقع الحقيقي لهذا الطرح والذي لم يكرس إلا الإختراق الخارجي للمنطقة وإضعاف الإرتباط البيئي وتعميق التبعية السياسية والإقتصادية للخارج وتنفيذ أجندة خارجية تهدف لتفتيت المنطقة والسيطرة عليها، وإلغاء إرادة شعوبها وجعلها تابعة مفعول بها لا فاعلة.

الخاتمة

تعتبر ثنائية التكامل والصراع الثنائية الأساسية للعلاقات الدولية، وعند الحديث عن جانب التكامل فإننا نكون بصدد التكلم عن ظاهرة التعاون، سواء كانت في مستواها الدولي أو الإقليمي، وظاهرة التكامل هي ظاهرة قديمة قدم التجمعات الإنسانية والحضارات لكن هذه الظاهرة عرفت توسعا كبيرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة للتطورات التي شهدتها العالم والتي فرضت على الدول الإتجاه نحو التكامل وإنشاء التكتلات الإقتصادية.

وقد جذبت ظاهرة التكامل اهتمام العديد من المختصين والباحثين والعلماء خاصة في مجال علم الإقتصاد وعلم السياسة وعلم الإجتماع، وعليه فقد تعددت واختلقت وجهات نظر العلماء حول تفسير وتعريف ظاهرة التكامل، وذلك بإختلاف الزوايا التي ينظر له بها، وقد تم من خلال هذه المذكرة الإعتماد على الجانب الإقتصادي والسياسي للتكامل، وعلى الرغم من تباين وتعدد تعريف التكامل إلا أن كل من علماء الإقتصاد والسياسة يقررون بأن التكامل قد يكون حالة أو عملية.

ويتم اللجوء إلى التكامل الإقليمي من طرف الدول لأجل تحقيق أهداف اقتصادية إنمائية وسياسية أمنية تعجز عن تحقيقها منفردة، و للتكامل الإقتصادي خطوات اقتصادية متعارف عليها حددها العالم الإقتصادي الأمريكي "بيلا بالاسا" والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة ثم اتحاد جمركي، سوق مشتركة، اتحاد اقتصادي وأخيرا اندماج اقتصادي تام يمهد للوحدة السياسية وقد عرف التكامل الإقتصادي في تطوره والذي هو تكامل إقليمي بالأساس مرحلتين متميزتين هما :

* مرحلة الإقليمية القديمة والتي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الحرب الباردة ويتخذ هذا النوع من العامل الجغرافي والتجانس الإقتصادي كأساس للتكامل.

* مرحلة الإقليمية الجديدة والتي ظهرت مع بداية التسعينات وترتكز على العامل الإقتصادي لقيام التكتلات وقد ينشأ هذا النوع من الإقليمية بين دول متفاوتة في النمو الإقتصادي (شمال-جنوب).

وموازاة مع التوجه العالمي والإهتمام بالتكامل على المستوى الواقعي، كان هناك اهتمام أكاديمي حاول أن يؤسس ويؤصل ويفسر ظاهرة التكامل، حيث يعود الإسهام الأكبر للمدرسة الوظيفية بفرعها الأصلي والجديد، حيث قدمتا منهج لتحقيق التكامل من خلال البدء بالتكامل في مجالات السياسة الدنيا وصولا إلى مجالات السياسة العليا، وضرورة الإنطلاق من القطاعات الحيوية لإقتصاديات دول التكامل وأكدت على أهمية إدراج جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في المسار التكاملي وقد أكدت الوظيفية الجديدة والتي تم اعتماد أطروحاتها في الدراسة على أولوية التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل في إطاره الدولي كما دعت الوظيفية الأصلية.

كذلك ساهمت المقاربة المؤسساتية الليبرالية الجديدة التي رافقت موجة الإقليمية الجديدة مع نهاية الحرب الباردة في التنظير لظاهرة التكامل من خلال البحث في تأثير المؤسسات الدولية ضمن الفوضى الدولية على سلوك الدول والدفع بها نحو التكامل والتعاون بدل التنافس والصراع وذلك حرصا وحفاظا على مصالحها الاقتصادية.

وبالرغم مما جاد به المنظرون في مجال التكامل وما تحقق من نتائج ايجابية في بعض مناطق العالم، إلا أن التجربة المغاربية والتي تعد أقدم تجربة في العالم العربي في محاولة إرساء تكامل مغاربي والتي تعود جذورها إلى فترة الإستعمار أين كانت الدعوة لتوحيد جبهة المقاومة بين دول شمال إفريقيا المنتمية للمغرب العربي تونس، الجزائر، المغرب، ليتجسد تبلور هذا البعد مع مؤتمر طنجة سنة 1958م، وتستمر الدعوة حتى استقلال هذه الدول مع تجربة اللجنة الإستشارية الدائمة لسنة 1964م والتي تهدف إلى إقامة تكامل واندماج اقتصادي مغاربي، حيث تم الشروع في هذه المرحلة من خلال العديد من الدراسات والبحوث، ولكن المشروع توقف لأسباب عديدة أبرزها دور العامل السياسي الذي تجسد في قضية الصحراء الغربية عام 1975م، لتدخل المنطقة إلى علاقات فتور وتوتر والدخول في سياسة الأحلاف والمحاور، لكن لأسباب خارجية نابعة من البيئة الدولية سياسية واقتصادية تزامنت مع بوادر نهاية الحرب الباردة هذا إضافة للضغوط النابعة من الداخل نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت تعيشها دول المغرب العربي، ومع استمرار هذا الوضع كانت معاهدة ماستريخت الخاصة بإنشاء وتوحيد السوق الأوروبية الدافع القوي للمغاربة لأجل الرجوع إلى المغرب العربي والدعوة من جديد لإقامة مشروع تكامل، وقد تم ذلك فعلا وسريعا سنة 1989م من إنشاء اتحاد المغرب العربي بين الدول المغاربية الخمس تونس، ليبيا، الجزائر، المغرب، موريتانيا والذي يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة وتدعيم التعاون والتكامل الاقتصادي بين دوله وفي مدها البعيد يهدف إلى تحقيق خطوات التكامل الاقتصادي بالتدرج وصولا إلى التوحيد السياسي كآخر مرحلة، لكن الأمر لم يستمر طويلا ليدخل الإتحاد سياسة الجمود والسكون، وقد خلصت الدراسة فيما يخص إجابتنا على المشكلة البحثية الرئيسية في شقها الأول إلى أن :

تجربة التكامل المغاربي كانت محدودة جدا ولم تذهب إلى تحقيق أبسط صور التعاون والتكامل الاقتصادي للمنطقة فعلى الرغم من أن التكامل المغاربي قام منذ البداية على أساس وظيفي إقليمي من خلال بدأ عملية التكامل إنطلاقا من ميادين السياسة الدنيا على أمل الوصول به إلى أقصى درجاته أي ميادين السياسة العليا، إلا أن دول المغرب العربي لم تتجح في إختيار وتحديد القطاع المناسب للتكامل مثلما هو الحال في التجربة الأوروبية، وإنما إكتفت بالتكلم عن قطاعات اقتصادية وإنسانية شاملة دون تحديد قطاع حيوي قادر على احداث عملية الإنتشار للتجربة التكاملية عبر مرحلتها الأولى تجربة اللجنة الإستشارية والثانية تجربة إتحاد المغرب العربي، كذلك يعود هذا الأداء المحدود للتكامل المغاربي إلى أن مشاريع التكامل منذ بدايتها لم تتجح في إختيار لحظة الإنطلاق المناسبة، فالدعوة الأولى تزامنت مع

الفترة الإستعمارية التي لم تكن حينها هذه الدول تملك إرادتها السياسية، وبعد الإستقلال مع تجربة اللجنة الإستشارية سنة 1964م تزامنت هذه التجربة مع فترة جد حساسة وهي فترة بناء الدولة الوطنية حديثة الإستقلال، فالدول المغاربية كانت منشغلة بمشروع بناء الداخل ولا تملك بنى قوية لإحداث تكامل إقليمي مغاربي، أما بالنسبة لتجربة اتحاد المغرب العربي والتي كانت خلالها هذه الدول تخوض معركة اصلاحات شاملة سياسية وإقتصادية جذرية نتيجة الضغوطات الإجتماعية الداخلية أمام تراجع دور الدولة و فشلها في تحقيق التنمية مما أدى إلى تراجع شرعية النظم السياسية المغاربية وهذا ما جعلها تنتهج سياسة المهرب الخارجي والتوجه للتكامل لإضفاء شرعية أكبر لنظمها السياسية وضمان لإستمرارها من خلال هذا البناء والصرح المغاربي، وهنا يبرز غياب واضح لمفهوم الإرادة السياسية الحقيقية في بعث تكامل مغاربي نابع عن قناعات النخب المغاربية بمعنى أن التكامل ما هو إلا نتاج أحداث زمنية سريعة ولم يكن نتاج تطور تاريخي عملي ومن خلال ما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة شاملة في أن حصيلة التكامل المغاربي جاءت هزيلة لأن النخب المغاربية لم تكن تنظر للتكامل على أنه مطلب استراتيجي وهذا ما يجعلنا نثبت الطرح المؤسساتي الليبرالي الجديد في كون التجربة بكل مراحلها ما كانت إلا رد فعل لضغوط نابعة من البيئة الدولية خاصة ما تعلق بالحركة الأوروبية باتجاه التكامل الأوروبي، بحيث مثل مؤتمر طنجة سنة 1958م والذي يعد محطة تبلور المشروع المغاربي التكاملي مثل في أحد أبعاده رد فعل اتجاه معاهدة روما الخاصة بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة، كذلك تجربة اللجنة الإستشارية الدائمة عام 1964م والتي أكدت على أن من أهدافها ضرورة تنسيق المبادلات الإقتصادية بين دول المغرب والمجموعة الأوروبية، وما قيل عن مؤتمر طنجة واللجنة الإستشارية يقال وبصورة أكبر على تجربة اتحاد المغرب العربي والتي ظهرت نتيجة الضغوطات المؤسساتية المالية الدولية المتمثلة في ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين اشترطا على هذه الدول مقابل منحها قروض ضرورة انفتاحها على العالم وإدخال إصلاحات إقتصادية وسياسية هذا من جهة ومن جهة أخرى كان لمعاهدة ماستريخت لاستكمال البناء المؤسساتي الأوروبي الدفع الأكبر في ظهور اتحاد المغرب العربي على اعتبار أن قيام سوق أوروبية موحدة يمثل تهديدا لمصالح دول المغرب العربي التي تربطها بدول السوق الأوروبية علاقات شراكة ومع انشاء السوق الموحدة هذا يعني انخفاض امكانيات تسوق البضائع المغاربية في هذه السوق، مع بروز منافسة شديدة لهذه الدول من قبل الدول الأوروبية التي تتشابه معها في طبيعة السلع وبالتالي الحد من القدرة التنافسية لمنتجات دول المغرب العربي وهذا ما جعلها تفكر في اقامة تجمع مغاربي إقتصادي لأجل تحسين شروط المنافسة من خلال جهاز مغاربي مشترك والإندماج في السوق العالمي بشكل جماعي لا بشكل انفرادي لتلافي مخاطر البيئة الدولية خاصة في جانبها الإقتصادي والإستفادة من أقصى الفرص التي تتيحها هذه البيئة الدولية الجديدة، بمعنى أن الدول المغاربية لم ترضى بالتعاون إلا لصعوبة إندماجها وانضمامها إلى المنظومة الإقتصادية الدولية منفردة والتعامل مع العملاق الأوروبي، وعليه يتضح أن التفسير المؤسساتي الليبرالي الجديد يصلح لتفسير حالة

التجربة المغربية أكثر من أي تفسير آخر، وما يدل على صحة هذا الطرح أن الدول المغربية اهتمت بإقامة علاقات شراكة خارج مجالها المغربي وبشكل انفرادي على حساب علاقاتها البيئية وهذا ما أدى إلى ضعف الارتباط والتماسك والتكامل الداخلي وانعكس ذلك على مستوى إنجازات التكامل المغربي وهو ما يصب في بوتقة واحدة ألا وهي غياب إرادة سياسية حقيقية لدى النخب المغربية في بناء صرح مغربي موحد، و بالإضافة إلى هذه الحقائق والنتائج المتوصل إليها فقد ساهمت مجموعة من العوامل والتحديات في عرقلة هذه التجربة والتي تعددت واختلفت نذكر منها:

1- التحديات السياسية والتي يمكن تلخيص أبرز أوجهها في :

أ- طبيعة النظم السياسية المغربية الإستبدادية المنغلقة على نفسها وهذا ما يعني غياب أحد أبرز مرتكزات الطرح الوظيفي الجديد لتحقيق التكامل ألا وهو ضرورة توفر الديمقراطية والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني القادرة على انجاح مسار التكامل، وهو الأمر الذي جعل التجربة المغربية تعرف تعثرا كبيرا حيث غلب عليها الطابع الرسمي والبيروقراطية.

ب- النزعة القطرية الشديدة والتمسك بالسيادة وعدم التنازل ببعض الصلاحيات لمؤسسات التكامل المشتركة.

ج- تآزم العلاقات المغربية حيث تتميز في مجملها بالتوتر ويرجع ذلك الى مشكلة الحدود وعدم تسويتها بشكل نهائي، وتعد مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب الأكثر خطورة على الإطلاق، كما تمثل مسألة الصحراء الغربية أحد الهواجس والمصادر الأساسية للتوترات بين دول المنطقة خاصة الجزائر والمغرب، وقد انعكست نتائج هذه التوترات على العلاقات الإقتصادية المغربية أي حدث تسييس للإقتصاد بمعنى أن العلاقات السياسية تنعكس على العلاقات التجارية وهنا نكون بصدد إسقاط عنصر الإتصال المرتبط بالعلاقات الودية بين دول التكامل والذي يساهم في تعميق التكامل من خلال زيادة نسبة المبادلات التجارية كمؤشر لنجاح عملية التكامل، لكن في الدول المغربية العلاقات السياسية هي التي تحكم التبادل التجاري وليست المصالح المشتركة والمنافع التي يجب تحقيقها.

د- الأوضاع الداخلية الأمنية لدول المغرب العربي وما أفرزته من أزمات جعلت الإهتمام بها يغلب على الإهتمام بجهود التعاون والتكامل على المستوى المغربي، فلقد كانت هناك أزمة المقاطعة والحصار التي تعرضت لها الجماهيرية الليبية أمام غياب التضامن المغربي، هذا الحصار الذي أرادت به الولايات المتحدة الأمريكية ضرب البناء المغربي وهو ما حدث فعلا و ساهم في تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي عندما رفضت ليبيا تسلم رئاسته كخلفية لعدم تضامن المغاربة معها، وهنا يمكن إسقاط فرضية إيتزيوني في تعطيل مسار التكامل إذا اختلفت مصالح النخبة الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية) مع مصالح النخبة الداخلية (الدول المغربية)، كذلك عرفت الجزائر في عقد التسعينات من القرن العشرين أزمة طاحنة كادت تتحول إلى حرب أهلية وهو ما انعكس على أداء الإتحاد المغربي

حيث أن الجزائر كانت ترأسه في هذه الفترة، مما أدى إلى انشغالها بأوضاعها الداخلية المتأزمة عن تحريك مؤسسات الإتحاد وهو ما زاد في جمود هذه المؤسسات.

2- التحديات الاقتصادية وتتجلى أبرز صورها في:

أ- الطبيعة الهيكلية للإقتصاديات المغربية واعتمادها على تصدير المواد الأولية أمام غياب صناعة تحويلية وهذا ما أدى الى زيادة الإعتدال على الدول الخارجية الغربية وكننتيجة حتمية استمرار التبعية الإقتصادية للخارج.

ب- التحديات التجارية والتي تبرز في انخفاض حجم التجارة البينية للدول المغربية واستمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الإقتصادية لدول المغرب العربي.

ج- التحديات المالية حيث تعاني أغلب الدول المغربية من مشكلة الديون الخارجية للمؤسسات المالية العالمية، وقد أدت هذه المشكلة الى حدوث أزمات اقتصادية واجتماعية حادة لهذه الدول لعل أبرز صورها البطالة المقنعة.

د- قصور البنية التحتية المشتركة بين دول التكامل وتأتي في مقدمتها وسائل النقل والمواصلات والإتصالات بوصفها تمثل الشروط المادية والتقنية للتكامل.

3- التحديات المؤسسية والتنظيمية:

أ- غياب سلطة إقليمية : لعل من أهم التحديات التي تواجه التكتلات الإقليمية عموما هي رفض الدول الأعضاء التخلي عن بعض صلاحياتها وسيادتها إلى مؤسسة إقليمية عليا يتطلبها إقامة تكامل إقليمي ناجح حسب الطرح الوظيفي الجديد.

ب- قاعدة الإجماع : تعد قاعدة الإجماع من بين أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في تعطيل المسار التكاملي في دول المغرب العربي، لأنه من غير الممكن أن تحصل أغلب القرارات على إجماع كامل في ظل استمرار الخلافات المغربية.

إذن هي كلها عوامل و تحديات اجتمعت لتساهم بالإضافة إلى إنعدام الإرادة السياسية الحقيقية في تعطيل التكامل المغربي وتوقف قطار الوحدة المغربية.

أما فيما يخص الشق الثاني لإشكالية الدراسة والمتعلق بالتوجهات المستقبلية للتكامل المغربي فإننا نكون في صدد الحديث عن آفاق التكامل المغربي في ظل التحديات التي تعرض عليه من البيئة الخارجية والتي لا تقل خطورة عن التحديات الداخلية التي كانت سببا في جمود هذا الكيان والمتمثلة في اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وإذا كانت الدول المغربية تسعى إلى الإستفادة من المساعدات المالية والفنية والحصول على التجهيزات والسلع بأسعار مقبولة بعد تفكيك الرسوم الجمركية، فإن الحقيقة التي ستواجه الدول المغربية تكمن في كيفية تعاملها مع الكم الهائل من المنتجات التي ستغزو أسواقها دون أن يكون لها ما يوازن ذلك مما يخلق مضاعفات في غاية من الخطورة على موازين مدفوعاتها وعلى صناعاتها التي تفتقد إلى القدرة التنافسية. وهذا الوضع سيؤدي حتما إلى إفلاس المؤسسات

الإقتصادية المحلية تاركة السوق للمنتجات الأوروبية، والمحصلة ستظهر في زيادة حدة البطالة وتدني المستوى المعيشي وتفشي الأمراض.

والواقع أن الشراكة مع الإتحاد الأوروبي هدفها الأساسي هو المحافظة على أمن أوروبا أكثر من أي شيء آخر ونفس الشيء يقال على المشروع الأمريكي المغربي والذي لا يهدف إلا لجعل من المنطقة سوقا مفتوحا للسلع الأمريكية، وعليه فالوحدة المغربية وآفاقها في ظل هذه التحديات لم يعد مجرد شعار بل أصبحت فرض على الدول المغربية التي تملك كل الموارد والإمكانات التي تؤهلها لتأسيس كيان إقليمي قوي قادر على مجابهة ومواجهة التكتلات الإقتصادية وعليه لا بد لهذه الدول إذا أرادت أن تتجح في تحقيق التكامل أن تنتهج إستراتيجية بديلة لأجل الوصول إلى تحقيق تكامل اقتصادي شامل والذي يعني الوصول للتنمية الإقتصادية لدول هذه المنطقة وهذا ما يعني تحقيق الإستقرار والوحدة والإستمرار في ظل بيئة دولية لا تسمح إلا ببقاء الأقوياء .

أما إذا استمرت بالإبتعاد و التفرق عن طريق البحث عن كيانات إقليمية أخرى بديلة عن الكيان المغربي مثلما فعلت ليبيا بإنشاء تجمع الساحل والصحراء والذي يضم دولا من المغرب العربي، تونس، المغرب ويستثني أعضاء من دول إتحاد المغرب العربي، الجزائر، موريتانيا، هذا التجمع الذي لم يكرس إلا مزيدا من التشتت والتنافس على الزعامة وتكريس مزيدا من التبعية للخارج والإختراق الخارجي الأوروبي الأمريكي فلن يتحقق التكامل المغربي.

الاملا حقا

الملحق رقم (1)

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية،
وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،
وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
العظمى،
وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة
للجمهورية الإسلامية الموريتانية،
إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الإشتراك في التاريخ
و الدين واللغة،

واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها
من علاقات و يتيح لها السبل الملائمة تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.
ووعياً منهم بما سبترتب على هذا الإندماج من آثار لإتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً
نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي
واستتباب الأمن والإستقرار في العالم،
وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد
مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الإقتصادية والإجتماعية،
وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء
الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وإفريقية.
اتفقوا على مايلي:

المادة الأولى:

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية: يهدف الإتحاد الى:

- تمكين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة: تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة الى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينما يقوم على أساس الحوار.

- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من دول الأعضاء.

- في الميدان الإقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية.

والإجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي الى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحاء.

وصيانة الهوية القومية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

- يكون للإتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.

- تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر (1) بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

- يعقد مجلس رئاسة الإتحاد دوراته العامة كل ستة أشهر (2) وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة الى ذلك.

المادة السادسة:

- لمجلس الرئاسة وحدة سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

- للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة الى ذلك.

المادة الثامنة:

- يكون للإتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة ولجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

- تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الإتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الإتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

- يكون للإتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشرة:

- يكون للإتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء، وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها.

المادة الحادية عشرة (جديدة):

- يكون للإتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها كما يعين أميناً عاماً لها.

المادة الثانية عشرة:

- يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء من كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.

- فقرة جديدة: يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضواً عن كل دولة، يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.

- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة، كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة .

- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد وتحقيق أهدافه.

- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على المجلس للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة:

- تكون لإتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ستة سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والإتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الإستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.

- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة:

- كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة:

- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

- كما تتعهد بالإمتناع عن الإنضمام إلى أي حلف أو كتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الإستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة:

- للدول الأعضاء حرية إبرام أي اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة:

- للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة:

- يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة:

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقاً للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب 1409 هـ الموافق لـ 17 فبراير

1989م.

عن الجمهورية التونسية: زين العابدين بن علي

عن المملكة المغربية : الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العضوة : معمر القذافي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية : معاوية ولد سيدي أحمد الطايح

الملحق (2)
خريطة دول المغرب العربي



www.aljazeera.net

الملحق (3)
قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
	التجارة البينية لدول المغرب العربي لعام 1992م.	01
	علاقات الإنفراج والتوتر بين دول اتحاد المغرب العربي خلال السنوات 1990م-2000م.	02
	التدفق المالي للدول المغاربية الثلاث : الجزائر، تونس و المغرب للفترة من 1993م-1998م.	03
	التدفق المالي بين المجموعة الأوروبية إلى الدول المغاربية 1978م-1991م.	04
	الأراضي الزراعية في منطقة المغرب العربي.	05
	انتاج الثروة المعدنية والطاقوية في دول المغرب العربي.	06
	السكان وتقديراتهم المستقبلية في دول المغرب العربي.	07
	حركية توزيع العمالة في دول المغرب العربي ونسبة مساهمتها في الناتج الوطني خلال الفترة 1965م-2002م.	08

قائمة المراجع

أولاً : باللغة العربية.

أ- الوثائق الرسمية.

1- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي. مراكش : 17 فبراير، 1989م.

ب- الكتب

1- إبراهيمي عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م.

2- الإمام محمد محمود، الإعتماد المتبادل والتكامل الإقتصادي والواقع العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1990م.

3- _____، _____، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م.

4- بكري كامل، الإقتصاد الدولي. بيروت: الدار الجامعية، 1988م.

5- بوقارة حسين، التكامل في العلاقات الدولية. الجزائر: دار هومة، 2008م.

6- _____، _____، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي. الجزائر: دار هومة، 2010م.

7- بوكساني رشيد، وبيش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي المغاربي. في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية. [دم.ن]: دار الهدى، 2005م.

8- بيليس جون، سميث ستيق، عولمة السياسة العالمية. (تر: مركز الخليج للأبحاث). دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004م.

9- بيه أحمد محفوظ، مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي. في : عاشور محمد، أحمد علي سالم (محرر)، التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق. القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005م.

10- تاورس قريصة صبحي، محمد العقاد مدحت، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية. بيروت: دار النهضة العربية، 1983م.

11- التومي محسن، تصور جغرافي لوحدة المغرب العربي. في : وحدة المغرب العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م.

12- الجابري محمد عابد، فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الإستقلال. في: وحدة المغرب العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م.

13- جدو سامية، التكامل الإقتصادي العربي ومعوقاته دراسة مقارنة بالإتحاد الأوروبي. في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. [دم.ن]: دار الهدى، 2005م.

- 14- جفال عمار، التغير والإستمرارية في الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي. الجزائر : دار هومة، 2008م.
- 15- الجميلي حميد، دراسات في التطورات الإقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة. طرابلس : [د.د.ن]، 1998م.
- 16- جندي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية، 2007م.
- 17- الجوهري إسماعيل بن حماد، الصاحح: تاج اللغة وصحاح العربية. ط4. بيروت: دار العلم للملايين، 1987م.
- 18- حامد نور الدين، بن عيشي بشير، مبررات إقامة اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة. في: عاشور محمد (محرر): التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات. القاهرة: مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005م.
- 19- حتي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت : دار الكتاب العربي، 1985م.
- 20- حربي محمد، الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي 1928م-1954م. في : وحدة المغرب العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م.
- 21- حسين عوض الله زينب، الإقتصاد الدولي. مصر: الدار الجامعية، 1998م.
- 22- الحمصي محمد، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980م.
- 23- حنفي خالد، محمود علي، تقويم الأداء التكاملي لتجمع دول الساحل والصحراء. في : عاشور محمد، أحمد علي سالم (محرر) : التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق. القاهرة: مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005م.
- 24- خشيم مصطفى عبد الله، التجارة العربية البنينة من الحساسة السياسية الى الفجوة الرقمية: دراسة حالة التجارة الخارجية الليبية مع الدول العربية. في : التجارة العربية البنينة والتكامل الإقتصادي . عمان: الجامعة الأردنية، 2004م.
- 25- خفاجة رانيا حسين، المتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها على مساعي التكامل الإقليمي. في عاشور محمد، أحمد علي سالم (محرر) : التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق. القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005م.
- 26- خلف فليح حسن، العلاقات الإقتصادية الدولية. عمان : مؤسسة الوراق للنشر، 2001م.
- 27- خوني رايح، حساني رقية، اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الإقتصادي. في: التكامل الإقتصادي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية. [د.م.ن]: دار الهدى، 2005م.

- 28- دورتي جيمس، بالاستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. (تر: عبد الحي وليد). بيروت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985م.
- 29- رحمانى موسى، التكامل العربى بين خيار التخصص أو الإندماج. في: التكامل الإقتصادي العربى كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. [دم.ن]: دار الهدى، 2005م.
- 30- زرنوقة صلاح سالم، العولمة والوطن العربى. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2002م.
- 31- السريانى محمد محمود، الحدود الدولية فى الوطن العربى نشأتها وتطورها ومشكلاتها. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001م.
- 32- سرية عصام نور، دول العالم النامية وتحديات القرن الحادى والعشرين. [دم.ن]: مؤسسة شباب الجامعة، 2002م.
- 33- سعد الدين إبراهيم وآخرون، التمتية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م.
- 34- سعيدونى ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق: مقاربات للواقع الجزائرى من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية. بيروت: دار الغرب الإسلامى، 2000م.
- 35- السماك سعيد محمد أزهر، الجغرافيا السياسية المعاصرة. الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع، 1998م.
- 36- سيد عابد محمد، التجارة الدولية. مصر: مطبعة الإشعاع الفنية، 2001م.
- 37- الشرع منذر، التحولات الإقتصادية العربية والألفية الثالثة. عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004م.
- 38- شقير محمد لبيب، الوحدة الإقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [د.ت.ن].
- 39- شمام عبد الوهاب، اتحاد المغرب العربى والشراكة الأورو-متوسطية أوجه التكامل والتباين. في: التكامل الإقتصادي العربى كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. [دم.ن]: دار الهدى، 2005م.
- 40- شيف ول موريس، وينترز ألن، التكامل الإقليمى والتمتية. [دم.ن]: البنك الدولى، 2003م.
- 41- صالحى صالح، الإتحاد المغاربى: الإمكانيات المتاحة والإستراتيجية البديلة لتحقيق التتمية المستدامة والشراكة المتوازنة. في: التكامل الإقتصادي العربى كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية. [دم.ن]: دار الهدى، 2005م.
- 42- صديق أحمد، اتحاد المغرب العربى. ط2. الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1991م.
- 43- صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001م.

- 44- طابع محمد سلمان، التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل: رؤية تحليلية في ضوء المدرسة الوظيفية الجديدة. في: عاشور محمد، أحمد علي سالم (محرر): التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق. القاهرة: مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005م.
- 45- عبد الحميد عبد المطلب، النظام الإقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر. القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003م.
- 46- عبد الفتاح محمد شفيق، أثر السوق الأوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.
- 47- عبد لاني عبد الكريم، المغرب العربي من التجزئة إلى الإتحاد. في: عاشور محمد، أحمد علي سالم (محرر): التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق. القاهرة: مكتبة مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005م.
- 48- عبد الوهاب حميد رشيد، التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة: النظرية والتطبيقات الدولية والتجربة العربية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982م.
- 49- عمر حسين، التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الفكر العربي، 1998م.
- 50- عمورة جمال، رحمون هلال، المنطقة العربية وصراع المصالح الإقتصادية. في: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية. [د.م.ن]: دار الهدى، 2005م.
- 51- العمري مؤمن، الحركة الثورية في الجزائر. الجزائر: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2003م.
- 52- غارودي روجي، الولايات المتحدة الأمريكية طليعة الإنحطاط: كيف نجابه القرن الحادي والعشرين. (تر: صياح الجهم، ميشال خوري). الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2004م.
- 53- غالي بطرس بطرس، العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الإفريقية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1974م.
- 54- فلاح صالح عمر، إشكالية التكامل العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية. [د.م.ن]: دار الهدى، 2005م.
- 55- الفيلاي مصطفى، المغرب العربي نداء المستقبل. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م.
- 56- القزويني علي، التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004م.

- 57- لعمارة جمال، التكامل الإقتصادي المغربي من منظور مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي.
في : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية. [دم.ن]: دار الهدى،
2005م.
- 58- اللاوندي سعيد ، أمريكا في مواجهة العالم : حرب باردة جديدة. القاهرة : مصر للطباعة والنشر،
2003م.
- 59- الليثي عماد محمد، التبادل الدولي دراسة في منهجية وآلية الإقتصاد الدولي المعاصر. القاهرة: دار
النهضة العربية، 2002م.
- 60- مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية. [دم.ن]: دار العلوم للنشر
والتوزيع، 2004م.
- 61- المجدوب أسامة، العولمة والإقليمية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000م.
- 62- مسعداوي يوسف، آثار الشراكة الأورو-متوسطية على الإقتصاديات العربية. في: التكامل
الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية. [دم.ن]: دار الهدى، 2005م.
- 63- مصباح عامر، نظريات تحليل التكامل الدولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008م.
- 64- مصطفى البنا محمد محمد، التحديات العالمية التي تواجه الصناعات التحويلية العربية ودور
التكامل الإقتصادي في مواجهتها: تجارة الأردن البينية مع الدول العربية. في: التجارة العربية البينية
والتكامل الإقتصادي. عمان: الجامعة الأردنية، 2004م.
- 65- مصطفى كمال محمد، نهرا فؤاد، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية.
بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م.
- 66- المغربي محمد زاهي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا. مركز ابن خلدون للدراسات
الإيمائية، 1995م.
- 67- مقلد الغنيمي عبد الفتاح، موسوعة المغرب العربي. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994م.
- 68- منذر محمد، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة. بيروت: مجد المؤسسة
الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002م.
- 69- منيسي أحمد، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. القاهرة: مركز الدراسات
الإستراتيجية، 2002م.
- 70- نافعة حسن، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،
2004م.
- 71- الهرماسي محمد عبد الباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة
العربية، 1987م.

72- بنون مصطفى، مستقبل الدولة القومية في إطار الوضع الدولي الجديد. في : الدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة. [د.م.ن]: دار هومة، 2004م.

ج- المقالات والدوريات

1- بن شنان مصطفى، << الأمن والتعاون في حوض المتوسط >>، مجلة انتقالية واستشفاف. ربع سنوية، 2001/2م، ص ص، 9-15.

2- الحراشي ميلاد مفتاح، << الإدماج الإقتصادي المغربي في القرن الحادي والعشرين >>، المستقبل العربي. العدد 284، 1995م، ص ص، 45-61.

3- زرتمان وليام، << الولايات المتحدة الأمريكية: المصالح والآفاق >>، مجلة انتقالية واستشفاف. 2001/3م، ص ص، 30-32.

4- شكري عز الدين، << المغرب العربي الكبير آليات الوحدة والتجزئة >>، السياسة الدولية. العدد 93، 1988م، ص ص، 144-152.

5- لعجال أعجال محمد لمين، << معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغربي وسبل تجاوز ذلك >>، مجلة المفكر. العدد 5. مارس 2010م، ص ص، 20-36.

6- ليسر ايان، << دور المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط ومكانتهما في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية >>، مجلة انتقالية واستشفاف. العدد 03. 2001م، ص ص، 08، 09.

7- مهابة أحمد، << مشكلات الحدود في المغرب العربي >>، السياسة الدولية. العدد 111، 1993م، ص ص، 239-246.

8- المهدي ميلود عبد الله، دياب احمد عبد الحكم << اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية آفاق 2000 م >>، المستقبل العربي. العدد 284، 1994م، ص ص، 54-74.

9- مورافيسك أندري، << الفدرالية والسلام: منظور ليبرالي بنيوي >>، مجلة علم السياسة والعلاقات الدولية. (تر: عادل زقاغ). 2005م. ص 30.

10- نافعة حسن، << تجربة التكامل والوحدة الأوروبية هل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي >>، المستقبل العربي. العدد 135. 1991م، ص ص، 23-31.

11- ولد السالك ديدي، << اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل >>، المستقبل العربي. العدد 312، 2005م، ص ص، 52-69.

د- الأطروحات والرسائل

1- شريط عابد، << دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الإقتصادية الأور-متوسطة- حالة دول المغرب العربي >>، أطروحة دكتوراه. (قسم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004م).

2- بحري طروب، >> التكتلات الإقليمية في ظل النظام الدولي الجديد دراسة لعشرية ما بعد الحرب الباردة <<، مذكرة ماجيستير. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2003م).

هـ - التقارير

- 1- تقرير التنمية البشرية عام 1993م.
- 2- تقرير عن التنمية، البنك الدولي، 1992م، 2000م، 2001م.
- 3- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2003م.

A- Les Ouvrages

- 1- Battistella Dario, Théories Des Relations Internationales. Paris: Presses De Sciences Politique, 2003.
- 2- Baylis John, Smith Steve, The Globalization Of World Politics.3rd Edition. New York: Ox Ford University Press, 2001.
- 3- Benantar Abdennour, Les Etats-Unis Et Le Maghreb Regain D'interet ? Algérie: C.R.E.A.D. 2007.
- 4- Bichara Khader, Le Grand-Magrébét L'europe Enjeu Et Perspectives. Paris: Publisud Ottignies, 1992.
- 5- Jacques Roche Jean, Théories Des Relations Internationales. 5^{em} ed. Paris: Montchrestien E.J.A, 2004.
- 6- Harrison Reginald J, Europe Inquestion: Theories Of Regional International Integration. London: George Allenand Unwinltd, 1974.
- 7- Kerdoun Azzouz, Le Partenariat Politique Et De Securite En Mediterranee: Quel Bilan ? In: Kerdoun Azzouz, Nemouchi farouk,Euro-Mediterranee Le Processus De Barcelone En Question. Algerie: Dar El Houda, 2004.
- 8- Lester Thurow, Les Fractures Du Capitalisme. Paris: Village. M, 1997.
- 9- Qualallou Fathlla, Après Barcelone Le Magreb Est Necessaire. France: L'hrmattan, 1996.
- 10-Rouadjia Ahmed, L'union Du Maghreb Arabe Et Les Accords D'association Avec L'union Europeenne. In: Kerdoun Azzouz, Nemouchi Farouk, Euro-Mediterranee Le Process. De Barcelone En Question. Algérie: Dar El Houda, 2004.
- 11- Salah Eddine Rida, La coopération économique Entre Les Pays Du Magreb. Arabie Saoudite: Banque Islamique De Développement, 1985.
- 12- Telemcani Mohamed B, Tahy Sofiane, Nouvelles Dynamiques Territoriales Et Intégration Des Maghreb à Lunion Européenne. In: International Conference On Trad Currency Unions And Economic Integration. Canada: [S.M.E], 2000.

13- Viotti. R. Paul, Kauppiv Mark R, International relations Theory: Realism, Pluralism Globalism And Beyoud. 3rd ed. London: Allyna Barcon, 1999.

B- Les Periodiques

1- Bennoune Mahfoud, << The Political Economy Of Mauritania Imperialism And Class Struggle .>>, African Political Economy. N°12, May-August, 1978, PP, 50-55.

2- Charles Krauthammer, << The Unipolar Moment >>, Foreign Affairs. Vol 70. N°1, 1991, PP, 1-20.

3- J.C Santucci, << Lunipication Maghrebine: Relations Institutionnelles Et Obstacles Politiques >>, In L'unité Maghrébine Dimensions Et Perspectives. 1972, P 137.

4- Ecofinance. N°36. 2003, PP, 114,115.

5- Le Monde. << L'édification Du Maghreb Arabe: L'intégration Economique, Un Marché Maghrébin >>. 16/03/1989, p 01.

C- Internet

1- Barto Nicolas, << L'impérialisme Européen Et Le Libre échange: Les Accords Euro-méditerranéens >> Site Internet: <http://www.isometric.free.fr>. le 20/06/2005.

2- Moravisik Androw, << Federalism And Peace.>> Site Internet: <http://www.usrni.de/inis/zib>.

3- Soufari Abdellah, << Le Processus De Barcelone à Lorigine Du Partenariat Euro-Méditerranéen. >> Site Internet : www.algerie2003.org. 10/01/2004.

4- << Regional Integration >>, Site Internet: <http://en-wikipedia.org/wiki/>, Le 25/02/2008 à 9:00h.

Maghreb Regional Integration : A study of challenges and future prospects

The beginning of the nineties of the twentieth century marked a shift in the world system. The cold war ended with the collapse of the soviet union and the world system shifted from a bipolar system to a unipolar one, which was headed by the united states of america (U.S.A). Moreover, globalization was growing rapidly and has become an inevitable phenomenon that requires the necessity to deal with its advantages, reject its negative effects and fight its risks.

It is recognized in the light of these transformations that the world is witnessing a decline of many values, concepts and terminologies in front of new advanced concepts and dimensions which are able to interpret and analyse the world situation. Perhaps, the economic dimensions that rank highly advanced in achieving nations security and world. Security as well. Is the most notable. This led to the reduction of the military and political dimensions.

The ability and economic are considered the main way to determine the status of the state and the state universally chance to play more political role.

The economic security care to access resources, finances and the necessary markets to maintain acceptable levels of luxury and state power.

The growing importance of the economic dimension in the security level to overcome the traditional framework of security and look for ways to support states economic force through integration into the global economy and seek to establish coalitions and regional organizations to support the economic decisions of the states.

Perhaps, the economic entrance in achieving the european union represents a pioneering experiment in this domain.

The coalitions and regional groupings first appeared in the beginning of the twentieth century, and more precisely by, after the second world war, where there have been several regional blocs in the world. But it could be argued that

the growing phenomenon of clustering (coalitions) in the last decade of the twentieth century made it a key feature of the global economic system.

Characteristics through the coalitions movement, cooperation and economic integration.

Regional integration is considered as a vital entrance to the collective adoption and is required to meet the challenges facing the countries, as it provides integration to overcome the factors of the weakness of many countries that lack viability and stability due to its geographical position which impose restrictions on the potential of these countries and on their social economic and political capacities. All of that is caught and confirmed by the African political thinking, and understood by the African countries where the African regional integration associated with their great efforts since the sixties of the twentieth century to complete the independence of its will on the various levels after gaining the political independence from the colonial powers.

The efforts and frameworks of integration in the continent varied from continental frameworks to partial and objective regional frameworks. The experiences of these countries varied in terms of success and failure.

Among the notable trials and attempts to integration and regional blocs (coalitions) that have emerged in North Africa, the Maghreb regional integration experience which extends its roots to the colonial period, to materialize effectively after the independence through the experience of the standing advisory committee in 1964 which set up for the Maghreb economic integration creation. But the experiment stopped in 1975 for many reasons, with different angles to enter the region in what is like the cold war. This situation continues.

Until the emergence of new variables and rapid developments at the level of world system structure some of its most prominent landmarks were the close end of the cold war, the triumph of the capitalist camp and the fall of the communist camp. Moreover, the emergence of the economic factor as an effective indicator in world relations with the escalation of the European giant.

As a consequence, there was a call to return the maghreb home and establish the arab maghreb union. For that, our study is specialized to follow the path of the maghreb integration to know the historical roots and the achievements of the maghreb complementary experience.

For more information on the most important constraints that faced the experience, and the attempt to predict the future and fate of this experience in the light of the world economic challenges. This study is done through of ferding to answer the following central question:

What are the limits of the maghreb regional integration and its future directions ?

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتكامل

المطلب الأول : تعريف التكامل

المطلب الثاني : أهداف ودرجات التكامل

المطلب الثالث : التكامل الإقليمي ومراحل تطوره

المبحث الثاني : الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول : الوظيفة الجديدة

المطلب الثاني : المؤسسات الليبرالية الجديدة

الفصل الثاني : التكامل الإقليمي المغربي : مراحل وتطورات

المبحث الأول : الإطار الجغرافي والبعد التاريخي لمشروع التكامل المغربي

المطلب الأول : الإطار الجغرافي للتكامل المغربي

المطلب الثاني : البعد التاريخي لتبلور مشروع التكامل المغربي

المبحث الثاني : التجربة المغربية في التكامل

المطلب الأول : تجربة اللجنة الإستشارية الدائمة 1964-1975

المطلب الثاني : اتحاد المغرب العربي ودوافع إنشائه

المبحث الثالث : إنجازات تجربة التكامل المغربي

المطلب الأول : في مجال الصناعة والمحروقات

المطلب الثاني : في مجال المبادلات التجارية

المطلب الثالث : في مجال الزراعة والنقل

الفصل الثالث : تحديات التكامل المغربي

المبحث الأول : التحديات الداخلية

المطلب الأول : التحديات السياسية

المطلب الثاني : التحديات الإقتصادية

المطلب الثالث : التحديات المؤسسية التنظيمية

المبحث الثاني : التحديات الخارجية

المطلب الأول : الشراكة الأورو-متوسطية

المطلب الثاني : مشروع الشراكة الأمريكية-المغربية

الفصل الرابع : آفاق التكامل المغربي : الإمكانيات المتوفرة والسيناريوهات المرجحة

المبحث الأول : الإمكانيات والموارد المتاحة في دول المغرب العربي

المطلب الأول : الثروات الطبيعية

المطلب الثاني : الطاقات البشرية

المطلب الثالث : الإمكانيات المالية والتجارية

المبحث الثاني : سيناريو النجاح وتحقيق التكامل ضمن إستراتيجية بديلة

المطلب الأول : الإستراتيجية البديلة : الأهداف - المنهج - ونظام إستغلال الموارد

المطلب الثاني : تنويع طرق الإستثمارات وتوجيهها نحو الأولويات المجتمعية القطرية

والإتحادية

المطلب الثالث : توزيع وتسويق وحماية الإنتاج داخل السوق الإتحادية

المطلب الرابع : التوظيف البشري والإستخدام التقني وحماية البيئة

المبحث الثالث : سيناريو الإخفاق واستبدال المشروع المغربي بالمشروع القاري

الإفريقي

المطلب الأول : تجمع دول الساحل والصحراء والدور الليبي

المطلب الثاني : تحركات القوى الكبرى للإستفادة من الدور الليبي

المطلب الثالث : تداعيات قيام التجمع على التكامل المغربي

الخاتمة

الملاحق

قائمة المراجع

الملخص بالإنجليزية

الفهرس